المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــارير

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

حـــــــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـــ :

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
محمـد الرزمـــة

مقرر اللجنة
أحمـد بولـون

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسـم اللجـان
مصلحة لجنة الخارجية والحدود والدفاع
الوطني والمناطق المغربية المحتلة

الـولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2019-2020

= دورة أكتوبر 2019 =

محتوى التقرير

1. التقديم العام 1

2- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج 11

- العرض التقديمي للسيد الوزير 19
- المناقشة العامة 42
- الجواب 50

3- وزارة الأوقاف و الشؤون الاسلامية 58

- العرض التقديمي للسيد الوزير 64
- المناقشة العامة 97
- الجواب 104

4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني 108

- العرض التقديمي للسيد الوزير 114
- المناقشة العامة 142
- الجواب 147

5. المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير 155

- العرض التقديمي للسيد المندوبي السامي 160
- المناقشة العامة 234
- الجواب 238

7. ملحق أوراق إثبات الحضور 242

بطاقـــــة تقنيـــــة

- **رئيـــس اللجنـــــة** : المستشار محمد الرزمة

- **مقرر اللجنـــــــة** : المستشار أحمد بولون

- **تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية** : الجمعة 06 ديسمبر 2019

- **عدد الاجتماعات** :5

- **عدد ساعات العمل** :13 ساعة و 20 دقيقة.

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير** : **تحت إشراف مقرر اللجنة**

السيد : خالد طاهري (رئيس مصلحة اللجنة)

- السيدة : كريمة الزيانـي
- السيدة: محجوبة امطغري

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر موجزا حول التقارير التي اعدتها لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2020 ويتعلق الأمر بمشاريع الميزانيات الفرعية التالية :

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.
- مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

هذا وقبل التطرق إلى أهم القضايا والإشكالات التي أطرت النقاش العام داخل اللجنة خلال دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية السالفة الذكر اود ان أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن السادة المستشارين أعضاء اللجنة بخالص الشكر للسادة الوزراء على عروضهم القيمة والشاملة وعلى ما قدموه من إيضاحات وبيانات أغنت

الحوار وكرست التفاعل الايجابي في تناول مختلف القضايا ومكنت من رصد طرق وتدابير السياسات القطاعية ومنجزاتها وحصيلة عملها .

كما أتقدم أيضا بأصدق عبارات الشكر والتقدير للسيد محمد الرزمة رئيس اللجنة والسادة خلفائه على حسن إدارتهم لأشغال اللجنة والانخراط الجاد والمسؤول للسيدات والسادة المستشارين جسده التواصل المثمر بين المؤسسة التشريعية والحكومة .

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية تبين بشكل ملموس الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات وخاصة قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وقطاعي الدفاع الوطني والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن السياق العام الذي تندرج فيه مشاريع هذه الميزانيات الفرعية تؤطره التوجيهات الملكية السامية وتجسده مخططات البرنامج الحكومي الرامية إلى النهوض بهذه القطاعات من خلال سياسات مندمجة تأخذ بعين الاعتبار المقتضيات الدستورية الجديدة وإقرار الحكامة الجيدة في التدبير والتسيير وفق منطق يراعي خصوصيات كل قطاع على حدة.

بالنسبة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ونظرا لقيمته الحيوية والاستراتيجية فقد استأثر بالاهتمام البالغ من لدن السيدات والسادة المستشارين باختلاف انتماءاتهم كما شكل فرصة للإطلاع على السياسة الخارجية للمملكة في سياقات الوضع الإقليمي والجهوي والدولي ومكتسبات القرار الأممي 2494 وانتظارات الموائد المستديرة ونتائجها في تقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف لاسيما الجزائر.

ومن جهة أخرى تم الوقوف على برنامج عمل الوزارة في المجال الدبلوماسي وآفاقه وسبل تطويره حيث تم التركيز بالأساس على قضية الوحدة الترابية والدور الريادي الذي ما فتئت تلعبه الدبلوماسية المغربية بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ، كما تمت الإشادة بالمقاربة الجديدة في التعاطي مع ملف الوحدة الترابية بالمحافل الدولية ولا سيما بمجلس الأمن، حيث خلص السيدات والسادة المتدخلون إلى ضرورة توحيد الخطاب الدبلوماسي واعتماد دبلوماسية استباقية هجومية مقدامة للتصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية، وكذا الرفع من الاعتمادات المالية وتأهيل الموارد البشرية والانفتاح وتنويع الشراكات والاهتمام بالدبلوماسية البرلمانية والاقتصادية وكافة أشكال العمل الدبلوماسي بغية الترويج للنموذج المغربي في أبعاده الإصلاحية والتنموية.

وفيما يخص قطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج فقد تم استعراض مرجعيات عمل الوزارة المتمثلة أساسا في دستور 2011 والمرتبطة بالحقوق ومصالح المغاربة المقيمين بالخارج والتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة العمل على تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم وتسهيل اندماجهم ببلدان الإقامة وفق منطق عصري حديث يستند في مقوماته على المأسسة، الحكامة والرقمنة بنفس احترافي جديد.

كما تم التأكيد على انخراط الوزارة في دعم وترسيخ الارتباط الروحي والحضاري، تسهيل المساطر القانونية والإدارية، استقطاب الكفاءات المغربية المتواجدة بالخارج، الاعتناء بالجاليات المغربية المقيمة خصوصا بالمناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، تحفيز أفراد الجالية على الاستثمار والمساهمة في تنمية البلاد، تأطير جمعيات المجتمع المدني دوليا للدفاع عن قضية الوحدة الترابية هذا فضلا عن التأطير الديني دون إغفال حقوق الأجانب المقيمين بالخارج، حيث يتم العمل وفق منهج تراكمي يروم تيسير اندماجهم في النسيج المجتمعي.

وبخصوص مجال الأوقاف والشؤون الإسلامية تم التأكيد على الاستراتيجية الهادفة إلى تأهيل الحقل الديني وتحصين الدولة من نوازع التطرف، وكذا الحفاظ على الهوية المغربية المتميزة بالوسطية والاعتدال انطلاقا من التوجيهات السامية لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده حيث أضحى المغرب بفضل هذه الاستراتيجية نموذجا يحتذى به على المستوى الجهوي ،القاري والدولي.

وفيما يتعلق بقطاع الدفاع الوطني تم الإجماع على أن هذا القطاع يستمد مقوماته من الاهتمام والرعاية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية وما يقتضيه ذلك من العمل لتحقيق الفعالية والنجاعة والرفع من مستوى الكفاءة والجاهزية، حيث تم الإلحاح على ضرورة رفع الإعتمادات المرصودة للقطاع لمواجهة التحديات المطروحة وكذا الاعتناء بالجانب الاجتماعي لأسرة القوات المسلحة الملكية مقابل الخدمات الجليلة التي تقدمها والتضحيات الجسام لحماية أمن وسلامة الوطن تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

ومن جهة أخرى تم التطرق للخدمة العسكرية كاستجابة للرؤية السديدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية من أجل المساهمة في ترسيخ وتكريس قيم المواطنة وتعزيز روح التضحية والاستعداد الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد.

وفي هذا الإطار تم بسط المعطيات المرقمة التي تبرز نجاح هذا الورش كالعدد الإجمالي للأشخاص الذين قاموا بملء استمارة الإحصاء 133.820 شخصا من بينهم 89.213 متطوع من بين 13614 من الشابات المتطوعات لهذه الخدمة، حيث تم انتقاء واستدعاء 15000 لأداء هذه الخدمة من بينهم 11000 شابة.

كما تم رصد التطورات التقنية واللوجيستيكية للقطاع ودور القمر الصناعي محمد السادس-أ و –ب في حماية أمن وسلامة البلاد أضف إلى ذلك مساهمته في البعد التنموي.

ونظرا للعناية التي يحظى بها قطاع المندوبية السامية لأعضاء المقاومة وجيش التحرير فإن مشروع ميزانية **2020** سعى إلى مواصلة الجهود والمبادرات الهادفة إلى تأهيل هذا القطاع للنهوض بمهامه وأدواره في تحسين الأوضاع المادية والأحوال المعيشية والصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإنعاش وإخصاب الذاكرة التاريخية ونشر وإشاعة القيم الوطنية الحقة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الرفع من مردودية هذه القطاعات يتطلب إرادة قوية وحقيقية وحوار جاد بين مختلف الفاعلين حكومة- برلمان- مجتمع مدني وهيئات سياسية ومهنية من أجل الرصد والتقويم لهذه القطاعات وتيسير دعمها على الرغم من وجود الإكراهات المادية والبشرية بها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

وفي الاجتماع المنعقد بتاريخ **06 ديسمبر 2019** تم التصويت على مشاريع الميزانيات التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2020 وفق النتائج المدرجة في الجدول التالي :

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الخارجية

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
وزارة الشؤون الخارجية و التعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	ميزانية التسيير	6	1	1	8
	ميزانية الاستثمار	7	لا أحد	1	
	الميزانية برمتها	7	لا أحد	1	
وزارة الأوقاف و الشؤون الاسلامية	ميزانية التسيير	7	1	لا أحد	8
	ميزانية الاستثمار	7	1	لا أحد	
	الميزانية برمتها	7	1	لا أحد	
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	ميزانية التسيير	الإجمـــــــــاع			11
	ميزانية الاستثمار				
	الميزانية برمتها				
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	ميزانية التسيير	10	لا أحد	1	11
	ميزانية الاستثمار	10	لا أحد	1	
	الميزانية برمتها	10	لا أحد	1	

إمضاء مقرر اللجنة

السيد أحمد بولون

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

رئيس اللجنة
محمـد الرزمـــة

مقرر اللجنة
أحمـد بولـون

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسـم اللجـان
مصلحة لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

الـولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2019-2020

= دورة أكتوبر 2019 =

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2020 .

خصصت اللجنة يوم الخميس 28 نوفمبر 2019 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد محمد الرزمة رئيس اللجنة وحضور السيد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج مرفوقا بالسيدة نزهة الوافي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

بداية أتقدم للسيد الوزير والسيدة الوزيرة بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدماها والاستعداد الذي أبدياه لتكثيف التعاون حول مختلف

القضايا والملفات الدبلوماسية التي تهم المغرب على الصعيد الدولي من جهة ومن جهة أخرى المعطيات المتعلقة بقطاع الجالية.

وهكذا قدم السيد الوزير عرضا شاملا تطرق من خلاله لمرتكزات السياسية الخارجية وأولوياتها ومحددات عملها وتراكماتها الميدانية وقدرتها على التكيف والاستشراف والمبادرة لتكريس الاشعاع الجهوي والدولي للمغرب بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس حيث أوضح أن الدبلوماسية المغربية تشتغل في سياق دولي معقد يتسم بتوالي وتسارع الأحداث والتغيرات والأزمات.

ومن جهة أخرى أشار للمقاربة المعتمدة للسياسة الخارجية في تناول العديد من الملفات وخاصة منها المرتبطة بالقضية الوطنية أو بمكانة المغرب داخل القارة الافريقية أو فيما يخص تنويع الشراكات على أساس احترام الثوابت الوطنية للمملكة ،هذا فضلا عن مواصلة تحديث المنظومة الدبلوماسية وملائمتها وتطوير أدائها بغية التفاعل الفوري والفعال مع كل المستجدات صونا وخدمة لمصالح المغرب العليا وخدمة لمغاربة العالم.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية استعرض أهم المستجدات التي كرسها القرار الأممي الأخير رقم 24.94 التي رسخت التراكم الإيجابي للمسلسل التفاوضي للقضية الوطنية من خلال توضيح المواقف وتحديد الأطراف المعنية بالنزاع المفتعل، وفي هذا السياق ثمن دور الموائد المستديرة، والحضور المتميز والشرعي

لأبناء المناطق الجنوبية المنتخبين فيها، كما أشار للنجاح الدبلوماسي المغربي المحقق على صعيد لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة، والمعطيات على أرض الواقع وقواعد اللعبة التي تنسجم مع مصالح المغرب، هذا فضلا عن التفهم الدولي لعدالة قضية الوحدة الترابية للمملكة، ومن جهة أخرى تطرق للنجاحات الدبلوماسية المحققة في القارة الإفريقية على الصعيد السياسي كالعودة لحظيرة الاتحاد الإفريقي والتمركز في المؤسسات الإفريقية الأخرى كمجلس الأمن والسلم الإفريقي، برلمان عموم إفريقيا والاتحاد البرلماني الإفريقي كرؤية استراتيجية جديدة واعدة هذا فضلا عن الدينامية الاقتصادية وحجم الاستثمارات الهائلة داخل القارة.

ومن جهة أخرى أشار للنموذج التنموي والانخراط الدبلوماسي للمملكة على الصعيد الدولي في القضايا الشاملة كالبيئة، الإرهاب، والهجرة الدولية، وكذا قضايا الوضع الإقليمي بما فيه قضايا الجوار والوضع العربي عبر مواقف واضحة ومحددة تراعي ثوابت العمل الدبلوماسي المغربي دون الانسياق وراء الأجندات الظرفية المتقلبة.

وفيما يتعلق بالشق المرتبط بأوضاع المغاربة المقيمين بالخارج أشادت السيدة الوزيرة المنتدبة بالأولوية والأهمية التي يوليها صاحب الجلالة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، كما ذكرت بالمرجعيات الأساسية التي تنهل من دستور 2011 والإستراتيجية الجديدة المزمع الاشتغال عليها لمواكبة مغاربة العالم وترسيخ

ارتباطهم القوي ببلدهم وتشجيعهم على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتثمين الكفاءات وحماية حقوقهم ومصالحهم داخل وخارج أرض الوطن، ومن جهة أخرى تطرقت للتمثيلية السياسية باعتبارها حق دستوري.

وبخصوص تجويد وتطوير العرض القنصلي أكدت على ضرورة المأسسة والحكامة والرقمنة كمرتكزات أساسية من شأنها تدبير الخدمات القنصلية والاجتماعية لهذه الفئة المقيمة بالخارج وفق منهج عصري حديث يروم تبسيط المساطر الإدارية المعقدة ويتوخى السرعة والفعالية في تدبير منظومة الشكايات ويعزز الانفتاح والتواصل مع الجمعيات الفاعلة في المجال على الصعيد الدولي.

كما أشارت أيضا للاهتمام بالبعد الديني والثقافي لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة للقطاع فقد أوضح السيد الوزير أن الغلاف المالي برسم السنة المالية 2020 موزع كالآتي :

قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي:

← اعتمادات التسيير:

1-1 باب الموظفين :

2.399.267.000,00 درهم .

2-1 باب المعدات والنفقات المختلفة :

931.244.000 درهم .

← اعتمادات الاستثمار:

250.000.000 درهم .

مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة :

- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية :

- ميزانية الاستغلال : المداخيل : 20.000.000,00 درهم

  النفقات : 20.000.000,00 درهم

قطاع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

بلغ الغلاف المالي برسم السنة المالية 2020 : 499.783.000 درهم موزع كالآتي:

1- **باب الموظفين :**

39.742.000 درهم .

2- **اعتمادات التسيير :** 389.783.000 درهم موزعة كالآتي :

- **باب المعدات والنفقات المختلفة :**

143.233.000 درهم .

- **إعانة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج :**

246.550.000 درهم .

3- **اعتمادات الاستثمار:**

110.000.000 درهم .

وأشار أيضا بمناسبة عرض مشروع الميزانية الفرعية للوزارة إلى النسب المئوية الخاصة بصرف الميزانية والمتمثلة أساسا في نسبة 67 % لتغطية أجور الموظفين ونسبة 26% تخصص للمعدات والنفقات واكتراء المباني الإدارية والنفقات القارة ونسبة 6% للاستثمار ونسبة 13% للعمل الدبلوماسي بما فيه الوزارة والسفارات.

□

□

□

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ عرض السيد الوزير ؛
- ✓ ملخص تدخلات السادة المستشارين ؛
- ✓ الجواب.

عرض السيد الوزير

عرض
السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة
برسم سنة 2020

السيد رئيس اللجنة،
السيدة الوزيرة المنتدبة، السيد الوزير المنتدب،
السيدات والسادة أعضاء المكتب،
حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1. يطيب لي أن أجدد اللقاء بكم، اليوم، ولكم مني، السيدات والسادة المستشارون المحترمين، صادق التحيات والشكر لحضوركم هذه الجلسة، المخصصة لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2020.

2. والشكر موصول كذلك، للإخوة الإداريين والإعلاميين، ولجميع من ساهم في التحضير لهذه الجلسة وهذا العرض.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

3. **هذه السنة، كما السنة الماضية، تستمر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في انخراطها بكل اجتهاد للارتقاء إلى مستوى التطلعات الملكية، والنهوض بالمسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتقها**، في الدفاع عن المصالح الحيوية لبلادنا وتكريس إشعاعه كبلد مسؤول وذي مصداقية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

4. **بموازاة مع تعبئتها الشاملة للدفاع عن الوحدة الترابية والمصالح العليا للمملكة على المستوى الخارجي، تسعى الوزارة بشكل دؤوب لتطوير أدائها وأسلوب عملها من خلال تحديث المنظومة الدبلوماسية وملاءمتها**، بما يخدم ويحفظ مصالح المملكة

وأولوياتها، وفي مقدمتها القضية الوطنية وخدمة مغاربة العالم وترسيخ العمق الإفريقي للمغرب.

5. **يستجيب العمل الدبلوماسي لثلاث محددات أساسية:**
6. **أولها، التوجيهات الملكية السامية، التي تحدد الأفق الاستراتيجي للسياسة الخارجية، والأهداف الكبرى للعمل الدبلوماسي وكذا أولوياته، بشكل** متواصل ومنتظم ومواكب للأحداث والتطورات والمستجدات على الساحة الدولية.
7. **أما المحدد الثاني، فهو فاعلية ونجاعة الجهاز الدبلوماسي، الذي يحرص على تنزيل السياسات والأهداف والأولويات المسطرة، بانضباط والتزام. لهذا الغرض، نعمل على** تطوير الأداء وأسلوب العمل بشكل حثيث ودؤوب، ليكون عند حسن ظن جلالة الملك نصره الله، وفي مستوى تطلعات الأمة المغربية ونوابها. ونحن منكبون بعزم وجدية، على تحديث المنظومة الدبلوماسية وملاءمتها وتطوير أدائها، من أجل التعامل الفوري والدقيق مع كل التطورات والمستجدات، وبما يحفظ ويصون مصالح المغرب وأولوياته، وفي مقدمتها القضية الوطنية وخدمة مغاربة العالم.
8. **وفي هذا الصدد يأتي الحديث على المحدد الثالث – أي أدوات العمل، ومن بينها الميزانية.**
9. هنا، أبقى على الالتزام الذي قطعته في أول مثول لي أمامكم كوزير مسؤول عن القطاع، ألا وهو الاجتهاد، وبغض النظر عن الموارد المالية المحدودة، لمضاعفة **جهودنا لتحقيق الأهداف المتوخاة في الدفاع عن المصالح الحيوية لبلادنا وتكريس إشعاعه كبلد مسؤول وذو مصداقية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.**

10.

حضرات السيدات والسادة،

11. **تغير مسمى الوزارة ولم تتغير أهدافها ولا ثوابتها ولا هويتها كأداة لتنزيل الإرادة الملكية السامية على مستوى السياسة الخارجية للمملكة المغربية**. حيث تبقى الأهداف المرجعية للعمل الدبلوماسي ثابتة كما يلي:

- **الرقي بالجهود الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية**، في أفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

- **تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب**، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحصين مصالحه الاستراتيجية، وتوسيع دائرة تحالفاته وشراكاته.

- **تنويع الشراكات على أساس احترام الثوابت الوطنية للمملكة**، عبر تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب والانفتاح على شركاء جدد، وتقوية التعاون مع المحيط العربي والإفريقي للمملكة، على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والإنسانية، بما في ذلك تعميق الانخراط في كافة مؤسسات وآليات الاتحاد الإفريقي، وتقوية الشراكات وتنويعها.

- **مواصلة الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة**، باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن، من خلال نموذجه السياسي ومقاربته للتعامل مع التحديات المطروحة على المستوى الجهوي والإقليمي والقاري.

- **رفع قدرات الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود**، كقضايا اللجوء والهجرة، وتهريب المخدرات والأسلحة، وشبكات الاتجار في البشر، والجماعات المسلحة، والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، وقضايا المناخ، والإسهام في إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية والدولية.

– I –

القضية الوطنية

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

12. **يبقى الدفاع عن القضية الوطنية وتحصين المكتسبات التي حققتها بلادنا خلال العقدين الأخيرين على رأس أولويات الدبلوماسية المغربية، وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.**

13. **ففيما يتعلق بتكريس المكتسبات وتحصينها، تمكنت الدبلوماسية المغربية من تحقيق مكاسب غاية في الأهمية**، كرستها القرارات المتعاقبة لمجلس الأمن والتي كان آخرها القرار رقم 2494، المعتمد بالأمس. جاء القرار الجديد ليعزز المسلسل السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة على أربع مستويات:

- **مأسسة مسلسل المائدتين المستديرتين بوصفه الإطار الوحيد والأوحد للتوصل للحل السياسي** النهائي للخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية.
- **تحديد الهدف المتوخى من المائدتين المستديرتين** ألا وهو:" **التوصل لحل سياسي واقعي براغماتي ودائم مبني على التوافق ".**
- **إعادة تحديد من يجلس حول المائدة، حيث طالب مجلس الأمن من كل الأطراف المشاركة في مسلسل المائدتين المستديرتين: المغرب، والجزائر، وموريتانيا، و "البوليساريو"** بمواصلة المشاركة طيلة المسلسل السياسي لضمان تحقيق النجاح.

- **التأسيس لمقاربة براغماتية وبناءة للمضي قدما بالمسلسل السياسي** مع حث كل من الجزائر والبوليساريو على التحلي بالواقعية وروح التوافق، بعيدا عن الحلول المتجاوزة وغير القابلة للتطبيق.

14. **وقد مدد مجلس الأمن في قراره الجديد ولاية المينورسو لمدة سنة، مما يشكل إشارة واضحة الى تشبثه بضمان السير الهادئ للمسلسل السياسي**، آخذا بعين الاعتبار تطورات السياق الإقليمي وتموجاته، وضرورة العمل على ضمان الانخراط الكامل والجاد، لكل الأطراف المشاركة في مسلسل الموائد المستديرة.

15. **من جانب اخر حافظ قرار مجلس الامن على مكتسبات المغرب**، حيث جدد مرة أخرى على أولوية مقترح الحكم الذاتي المغربي، وأشاد بالجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب للسير قدما بالمسار السياسي. كما حث، مرة أخرى وبلهجة مباشرة، البوليساريو على الامتناع عن كل الاعمال الاستفزازية التي من شأنها عرقلة المسلسل الاممي.

16. **وكما شهدت الفترة الماضية تطورات مهمة على نطاق أوسع تمثلت في:**

- **تواصل مسلسل سحب الاعترافات بالكيان الوهمي، حيث تم تسجيل سحب ثلاثة اعترافات بإفريقيا وأمريكا اللاتينية**، كما تم التصدي لمناورات أعداء الوحدة الترابية على مستوى عدد من المنظمات الدولية، سواء تعلق الأمر بحضور العناصر الانفصالية أو بتوقيع مشاريع اتفاقيات ومذكرات تفاهم كانت ستسمح بمشاركتهم.

- **تعزيز تمثيلية منتخبي الأقاليم الجنوبية في أشغال الدورة العادية للجنة 24 التي انعقدت بنيويورك في يونيو 2019**، وهي المشاركة التي كرست تفنيد أسطورة "الممثل الوحيد" لساكنة الصحراء التي يروج لها "البوليساريو"، وعززت الشرعية الديمقراطية والتمثيلية لمنتخبي الصحراء في تمثيل ساكنة الأقاليم الجنوبية للمملكة.

- **مواصلة فضح الخروقات القانونية والإنسانية والأخلاقية في مخيمات تندوف**، وحث المنتظم الأممي على اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة، بدءا بالسماح للمفوضية السامية للاجئين بالقيام بواجبها في إحصاء ساكنة هذه المخيمات، وتمتيع هذه الساكنة بالحماية الإنسانية الدولية، وتمكينها من حقوقها الأساسية، وفي مقدمتها حرية التعبير والتنقل.

- **مواصلة الدفاع عن المصالح العليا للمغرب والترويج لموقفه المشروع بخصوص قضية الصحراء المغربية داخل الاتحاد الإفريقي**، وهي الجهود التي أثمرت عن عدد من النتائج الإيجابية: 1) عدم تبني قمتي الاتحاد الإفريقي لشهري فبراير ويوليوز 2019 لأي قرار يخص القضية الوطنية، 2) حذف الفقرات الخاصة بقضية الصحراء من تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لسنة 2019، 3) تنظيم المؤتمر الوزاري الإفريقي حول دعم الاتحاد الإفريقي للمسلسل الأممي بشأن النزاع الجهوي حول الصحراء بمراكش في شهر مارس الماضي، بمشاركة 37 بلدا إفريقيا، وذلك في إطار دعم قرار القمة الإفريقية رقم 693 الذي جدد التأكيد على الاختصاص الحصري للأمم المتحدة في بحث النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

- **كما تواصل الوزارة الترويج للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية للمملكة على الصعيد الدولي**، بالاستناد إلى ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء، والذي أكد فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله: "أننا لن نقف مكتوفي الأيدي، في انتظار إيجاد الحل المنشود. بل سنواصل عملنا من أجل النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، وضمان الحرية والكرامة لأهلها."

– II –

مولكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك

حضرات السيدات والسادة،

واصلت الدبلوماسية المغربية عملها لمواكبة الانخراط الشخصي والفاعل لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في القارة الإفريقية، وتصريف الفرص والآفاق النوعية التي فتحت على يد صاحب الجلالة، في مشاريع عملية في كل المجالات الحيوية، من قبيل الاقتصاد والتنمية والأمن والهجرة.

في هذا السياق، يواصل المغرب عمله للتوفيق بين تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة، والمشاريع ذات الوقع المباشر على الساكنة (تطوير البنى التحتية...)، والنهوض بالتنمية البشرية(المشاريع المدرة للدخل...)

ولتحصين وتعزيز هذه المكتسبات، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية بتتبع مراحل إنجاز المشاريع التي أشرف عليها جلالته في عدد من الدول الإفريقية، شهدت سنة 2018 برمجة 11 زيارة ميدانية للدول الإفريقية المعنية بالشراكة الاقتصادية مع بلادنا، على أن تشمل هذه الزيارات في سنة 2019، 10 دول أخرى.

ولأهميته كشريك ذو مصداقية في القارة، زار المغرب 13 وزيرا للخارجية خلال السنة الجارية في إطار زيارات عمل رسمية، كما برمجت الوزارة 12 لجنة مشتركة مع دول إفريقية في سنة 2019.

ويتجلى إقبال الدول الإفريقية على بلادنا، كذلك، في رغبة 9 دول فتح سفارات لها في المغرب، بما يحقق رؤية الوزارة في جعل مدينة الرباط عاصمة دبلوماسية إفريقية بامتياز.

أما على مستوى القاري، فقد تكللت جهود الدبلوماسية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بعد عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية، بتموقعه داخل مختلف هياكل المنظومة الإفريقية، خاصة ظفره بعضوية مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، للفترة من 2018 إلى 2020.

– III –

المجال المغاربي والعمق العربي والإسلامي

لم يعرف البناء المغاربي، وللأسف الشديد، تقدما يذكر خلال هذه السنة. وغني عن البيان أن هذا الركود بعيد كل البعد عن طموحاتنا ولا يعكس رغبتنا الصادقة والتزامنا العميق بالاندماج المغاربي.

إن بقاء العلاقات بين المغرب والجزائر في هذا الوضع غير طبيعي وغير مقبول الذي تعرفه حاليا، أمر غير مقبول، بالنظر للدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه البلدان في المنطقة، على جميع المستويات والأصعدة.

وأكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء، استعداد المغرب للحوار المباشر والصريح مع الجزائر، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين.

واقترح جلالته لهذه الغاية إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور، يتم الاتفاق على تحديد مستوى التمثيل بها وشكلها وطبيعتها. وتمثل:

– إطارا مؤسسيا للحوار، يعني بدراسة جل القضايا المطروحة وفق منهجية صريحة وموضوعية، تتبنى الصدق وحسن نية، في سياق أجندة مفتوحة، غير خاضعة لأية شروط أو استثناءات.

- إطارا عمليا للتعاون الثنائي، يتغيّا متابعة مختلف القضايا البينية، خاصة تلك المرتبطة باستثمار الفرص والإمكانات التنموية التي تزخر بها المنطقة المغاربية.

- إطارا للتشاور والتنسيق، حيث ستسهم الآلية في رفع التحديات الإقليمية والدولية، سيما المتعلقة بمحاربة الإرهاب وإشكالية الهجرة.

وبالرغم من الوضع الحالي للعمل المغاربي المشترك، واصلت بلادنا، على المستوى الثنائي، تعزيز العلاقات مع تونس وموريتانيا عبر آليات التعاون الثنائي المتوفرة، وكذا المتابعة الحثيثة لتطورات الوضع في ليبيا وفق المعايير الأساسية التي يمليها موقف المغرب من هذا الملف.

أما على مستوى العمل العربي المشترك، فقد واصل المغرب الاضطلاع بمسؤولياته داخل منظومة جامعة الدول العربية، مدافعا عن إصلاح متدرج لهياكل هذه المنظمة، بالرغم من الظرفية العربية الصعبة، والتي رهنت مستقبل العمل المشترك.

وبالنظر لما يعتري العمل العربي من صعوبات، بلورت الدبلوماسية المغربية صيغا متعددة للتعاون مع مختلف الدول العربية، على المستوى الثنائي، مع استمرارية تكييف الموقف المغربي بخصوص الأزمتين اليمنية والسورية، وفق مستجدات الساحة وبالارتكاز على الثوابت التالية:

- حتمية الحل السياسي، الذي يُعد ضرورة ملحة لوقف دوامة العنف، استنادا إلى روح التوافق والانخراط البناء والإيجابي مع كل الجهود الدولية وفق قرارات الشرعية الدولية، وبما يحافظ على استقلال وسيادة ووحدة هذه الدول.

- ضرورة إيلاء الجانب الإنساني الأهمية القصوى موازاة مع جهود البحث عن الحل السياسي.

وفي علاقته مع دول الخليج العربية، وفي ظل ما تمر به حاليا هذه الدول من أزمة، يحدو المغرب، اليوم، كل الأمل في أن تتجاوز الدول الخليجية خلافاتها بأسرع وقت ممكن، في أفق تفعيل مسار الشراكة مع مجلس التعاون الخليجي، تجسيدا لمنظور صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله الوارد في الخطاب الملكي السامي أمام القمة المغربية الخليجية، التي عُقدت بالرياض بتاريخ 2016/4/20.

وتبقى **القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريف** في قلب اهتمامات بلادنا، بعيدا عن المزايدات والشعارات الجوفاء والاستغلال السياسي للقضية.

واعتبارا لكون المغرب، في شخص صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يرأس لجنة القدس، التي تعد أهم اللجان الدائمة في منظمة التعاون الإسلامي، لم تدخر المملكة جهدا لحشد الدعم الدولي لمواجهة المخططات التي تستهدف هذه المدينة المقدسة.

وبتوجيهات ملكية سامية، كان لي شرف القيام بزيارة عمل إلى مدينة القدس واللقاء بفخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن، **في وقت توقفت فيه زيارات الوفود العربية إلى القدس ورام الله**، وهو ما كان محل تقدير وإشادة من القيادة الفلسطينية ومن الشعب الفلسطيني الشقيق.

كما لم يقف المغرب مكتوف الأيدي أمام الهجمة الشرسة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، ومحاولة تصفيتها، وإفراغها من حمولتها السياسية، وبلور موقفا مسؤولا من خلال التأكيد، في جميع اللقاءات الثنائية وفي المحافل الدولية، على ما يلي:

- قضية فلسطين هي قضية جوهرية في الشرق الأوسط وهي لب الصراع في المنطقة.
- أية إجراءات أحادية الجانب تخص القدس تعتبر مرفوضة وعملا غير قانوني وغير شرعي، وانتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.
- رفض سياسية الأمر الواقع الإسرائيلية في مدينة القدس والمسجد الأقصى.
- دعم المغرب للمصالحة الفلسطينية وتكريس البعد الإنساني التضامني مع الاشقاء الفلسطينيين من خلال مبادرة صاحب الجلالة نصره الله بإقامة مستشفى ميداني في قطاع غزة.

– II –

تنويع وتعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف

حضرات السيدات والسادة،

17. **في إطار التزام المغرب بالعمل متعدد الأطراف كأداة للحوار والتعاون، شهدت سنة 2019 حضورا مغربيا نشيطا في المحافل متعددة الأطراف، لعل أبرزها:**

- **المشاركة المتميزة للمغرب في أشغال الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة**، التي تكللت بعقد اجتماعات مع قرابة 70 وفدا من كل القارات وممثلين عن منظمات إقليمية بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتقديم مشروع قرار باسم المملكة المغربية حول "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 2

- **تنظيم خمسة مؤتمرات ذات طابع اقتصادي وفي ميدان التنمية المستدامة** بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والقطاعات الوزارية المعنية،
- **رئاسة المغرب لمجلس السلم والأمن الإفريقي لشهر شتنبر 2019** وعقد اجتماع لهذا المجلس على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة،
- **احتضان المغرب لثلاث فعاليات في إطار الاتحاد الإفريقي**.

18. **وتعزيزا للمكتسبات التي حققها المغرب بمصادقة الاتحاد الأوروبي على تبادل الرسائل الخاصة بالاتفاق الفلاحي وعلى اتفاقية الصيد البحري، طرح المغرب على شريكه الأوروبي عددا من المقترحات لتفعيل وتطوير شراكتهما المتجددة**، كما تنكب الوزارة حاليا على بلورة استراتيجية جديدة واستباقية للتعاطي مع التغيرات التي تعرفها تركيبة الهيئات التقريرية داخل الاتحاد الأوروبي، بما يحصن المكتسبات ضد مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة.

19. **وتنفيذا للرؤية الملكية السديدة بشأن تفعيل دور المغرب داخل محيطه الإفريقي وتعزيز مساهمته في تنمية القارة، تعكف الوزارة على تتبع تفعيل الاتفاقيات المبرمة خلال الزيارات الملكية إلى الدول الإفريقية والحرص على تنزيل مقتضياتها في أحسن الظروف**، كما أن الوزارة بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح ست سفارات إفريقية جديدة بالرباط، بما يتماشى مع الزخم التي تعرفه العلاقات المغربية-الإفريقية التي حظيت بالنصيب الأكبر من عدد الاتفاقيات التي أبرمها المغرب خلال هذا السنة بما مجموعه 79 اتفاقية.

20. **كما يبقى المغرب ملتزما بتفعيل مقتضيات دستور 2011 فيما يتعلق بتكريس مكانته كجزء من المغرب الكبير** وبتوطيد علاقات الأخوة التي تربطه بمحيطه العربي والإسلامي، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، بما يتماشى مع رؤية المغرب لتفعيل العمل العربي المشترك وتحقيق التضامن الإسلامي، وبما يرسخ مساهمة المملكة

في الدفاع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف.

21. **وقد شهدت سنة 2019 تحسنا مضطردا لموقع المغرب على المستوى الدولي وتقوية علاقاته الثنائية التي تربطه مع مجموعة من الدول الوازنة على مستوى تدبير الشأن الدولي والأزمات**، وذلك من خلال إبرام شراكات استراتيجية أو حوار استراتيجي، وإعطاء مضمون واقعي ومتعدد الأبعاد لهذه الشراكات، خاصة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والصين وروسيا.

22. **كما لم يغفل المغرب تكريس مكتسباته في علاقاته مع الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكية** من خلال تفعيل اللجان المشتركة وتبادل الزيارات رفيعة المستوى والتوقيع على اتفاقيات ثنائية، بما يترجم الطموح المشترك للدفع بتلك العلاقات والارتقاء بها إلى المستوى الاستراتيجي على أساس المنفعة المتبادلة والتشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

23. **وبخصوص الشراكات الجهوية فقد عرفت حضورا مغربيا متزايدا خلال سنة 2019**، في إطار مواصلة النهج المنفتح تجاه المنظمات الإقليمية الآسيوية وفي أمريكا اللاتينية، تمثل في مشاركة المغرب بفعالية في منتديات الشراكة البين-قارية، واستكمال إجراءات حصوله على وضعية "شريك الحوار القطاعي" لدى رابطة "آسيان"، والتقدم بطلب الترشح للحصول على وضعية مراقب في "منظمة مجموعة دول الأنديز"، كما أن المناقشات جارية لبحث استضافة المغرب للنسخة الثانية من منتدى المغرب-منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (SICA) بهدف تعزيز الحضور المغربي في منطقة أمريكا الوسطى والتصدي للأطروحة الانفصالية في الدول التي لازالت تعترف بالكيان الوهمي هناك.

– III –

المغرب فاعل مؤثر في قضايا الأمن والسلم والاستقرار والتنمية المستدامة

حضرات السيدات والسادة،

.24 **واصلت الوزارة في سنة 2019 الأخذ بزمام المبادرة على نحو فاعل وناجع إزاء قضايا محورية تعتلي سُلَّم الأولويات في الأجندة الدولية**، خاصة في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وأهداف التنمية المستدامة بما فيها مكافحة التغيرات المناخية، في إطار الوفاء بالتزامات المغرب ومسؤولياته كدولة عصرية متشبثة بالمواثيق الأممية، وفاعلة ضمن المجموعة الدولية.

.25 **وفي هذا الصدد، حافظ المغرب على دوره كفاعل متميز في قضايا مكافحة الإرهاب والأمن، حيث تميزت رئاسته المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لولايتين متتاليتين** باعتماد 18 وثيقة للممارسات الجيدة تمحور حول أبعاد جديدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. كما تمت إعادة انتخاب المغرب الى جانب كندا لتولي رئاسة المنتدى لولاية ثالثة الى غاية 2022، اعترافا من أعضاء المنتدى بالدور المغربي الريادي.

.26 **وفي هذا الصدد، ستنخرط الوزارة في الفترة المقبلة في نهج استشرافي**، استباقي وتجديدي من أجل تعزيز تموقع بلادنا كمنصة دولية وإقليمية لتيسير التوافقات حول القضايا المحورية وتقوية التعاون وبناء القدرات لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن والتنمية المستدامة، كما سيُواصل المغرب ترافعه لدعم قضايا القارة الافريقية ومطالبها ذات الصلة في المنظمات والمسلسلات متعددة الأطراف.

.27 **وقد واصلت الوزارة التصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية على مستوى المحافل والمنتديات الدولية فيما يتعلق بالاستغلال السياسي لورقة حقوق الإنسان**، كما حرصت على الترويج للنموذج المغربي المتميز في أبعاده الحقوقية، سعيا لضمان تطوير المنظومة

الدولية على نحو يأخذ في الحسبان الرؤى المغربية انطلاقا من منظور متكامل قائم على فتح قنوات الحوار والتعاون مع مختلف الأطراف.

28. **وتتابع الوزارة عن كثب مسلسل تفعيل مقترح صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رائد الاتحاد الإفريقي حول الهجرة، فيما يتعلق بـ"المرصد الإفريقي للهجرة"**، حيث عملت بلادنا خلال هذه السنة، بتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي، على إعداد الإطار القانوني ومناقشة الموارد المالية وتوفير مقر للمرصد، وفق المواصفات المطلوبة، وذلك قصد الوفاء بمواعيد بدء انشطته.

29. **أما فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، فقد واكبت الوزارة عددا من الإنجازات المكرسة للدور الريادي للمغرب في هذا المجال**، وفي مقدمتها اختيار المملكة من بين 60 دولة من أعضاء الأمم المتحدة التي اعتبر التزامها بالحد من التغيرات المناخية في مستوى الطموح الذي حددته قمة الأمم المتحدة حول المناخ، كما ساهمت الوزارة في تفعيل لجنة المناخ المنبثقة عن قمة العمل الإفريقية التي نُظمت على هامش COP 22

30. **وفي سياق آخر، تعكف الوزارة حاليا على بلورة مشروع تنظيم مؤتمر وزاري حول حفظ السلام في الفضاء الفرنكفوني بالمغرب خلال شهر أبريل 2020**، انسجاما مع الدور السباق والريادي للمغرب في مجال عمليات حفظ السلام، لاسيما في إفريقيا.

– V –

أرقام حول شراكات المغرب في المجالات الدبلوماسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

31. **وأكبت الوزارة توقيع 123 اتفاقية ثنائية حكومية منها 52 في الميادين الثقافية والتربوية والعلمية و71 في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى 46 اتفاقية بين الجامعات المغربية ونظيراتها الأجنبية إلى جانب مواكبته لـ 38 مشروع توأمة بين المدن والجهات المغربية ونظيراتها في الدول الصديقة.**

32. **كما عملت الوزارة على ضمان أحسن الظروف لمشاركة المغرب في المهرجانات ومعارض الكتاب في 84 معرض في الدول العربية و27 في الدول الآسيوية و16 في الدول الإفريقية و129 في الدول الأوروبية و20 الدول الأمريكية**، كما سيستضيف المغرب الدورة الرابعة لحوار الحضارات بين الصين والدول العربية في شهر دجنبر المقبل.

33. **وبالروية ذاتها، وأكبت الوزارة خلال سنة 2019 الزيارات والاجتماعات التي قام بها مستثمرون مغاربة ونظرائهم الأجانب**، بما مكن من تنظيم 62 مهمة تجارية لفائدة رجال أعمال مغاربة إلى الخارج و201 مهمة تجارية لفائدة رجال أعمال أجانب إلى المغرب، كما اضطلعت الوزارة بالوساطة الإدارية بين المشغلين الاقتصاديين المغاربة والأجانب، والتي مكنت من التوصل إلى تسوية ودية لـ 143 نزاعًا وشكاوى ذات طبيعة تجارية بين الشركات الأجنبية والمغربية، إلى جانب المشاركة في اجتماعات متابعة تنفيذ اتفاقيات التبادل الحر والمساهمة في تنظيم ما يزيد عن 40 معرضا داخل المغرب، وكذا الترويج لترشح المغرب لاحتضان الدورة 24 للجمعية العامة للمنظمة العالمية للسياحة بمراكش سنة 2021.

– VI –

تعزيز هياكل الوزارة مركزيا وخارجيا وتثمين الموارد البشرية والمالية المتاحة

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

34. **رغم محدودية الميزانية المرصودة لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي (0.96 % من الميزانية العامة للدولة)، وبالرغم من نقص 6% من ميزانية التسيير "المعدات والنفقات" و16% من ميزانية الاستثمار، ستواصل الوزارة النهوض بمسؤولياتها، التزاما بالرؤية الملكية السامية في دبلوماسية فاعلة وفعالة، عمادها العنصر البشري المؤهل.**

35. **وكما هو الشأن بالنسبة لبقية القطاعات، تبقى فاعلية الدبلوماسية المغربية رهينة بالرأسمال البشري الذي تسعى الوزارة إلى تجويده وتثمينه** عبر مواصلة تنزيل برنامج العمل الاستراتيجي الهادف إلى عصرنة وتطوير آليات تدبير الموارد البشرية بما يضمن الاستجابة للتحديات الراهنة التي يعرفها الجهاز الدبلوماسي والقنصلي للمملكة.

36. **حيث تتوفر الوزارة على ما مجموعه 2243 من الأطر العليا والمتوسطة (دون احتساب 470 ملحق و171 عون مؤقت دائم ATP)،** موزعة بين الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية البالغ عددها 161 بعثة ومركز، بالإضافة إلى 1600 من الأعوان المحليين.

37. **وفي هذا الصدد ستعمل الوزارة على تحديث أساليب وآليات الاشتغال،** عبر تنزيل برنامج معلوماتي مندمج يمكن من تطوير التدبير الإداري والنوعي للموظفين وتتبع مسارهم المهني بهدف الرفع من نجاعة تدبير الموارد البشرية وكذلك تعزيز آليات التكوين بما يضمن الاحترافية في البرامج المُعدة لهذا الغرض، اعتمادا على آليات جديدة

وتكنولوجيات حديثة، إضافة إلى مواصلة تكوين الأفواج الجديدة من الأطر داخل "الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية".

38. **وفي نفس السياق، ستعمل الوزارة على تحسين آليات الانتقاء لضمان اختيار أفضل الكفاءات** خلال عمليات التوظيف من خلال الشروع في تنزيل مقاربة جديدة، تتمثل في اعتماد "منظومة للتقييم" Assessment center تمكن من تحديد الكفاءات المتوفرة وتقييمها أثناء عملية التوظيف وخلال مختلف مراحل المسار المهني للموظف.

39. **أما فيما يتعلق باستخدام الموارد المالية، فقد سددت الوزارة ما يناهز 351 مليون درهم كمساهمات في ميزانيات المنظمات الإقليمية والدولية برسم سنة 2019**، فيما من المرتقب أن تواجه عجزا قدره 89 مليون درهم. كما تم رصد ما يناهز 100 مليون درهم لإعادة تأهيل مقرات السفارات والقنصليات وتجهيزها وتأثيثها، إلى جانب مبلغ 145 مليون درهم لبناء ست مركبات دبلوماسية في ليبروفيل ومالابو ووغادوغو وباماكو ونيامي وكوتونو.

40. **لا زالت تشتغل هذه الوزارة في مجال نظم المعلومات وفق المخطط المعلوماتي الذي تم وضعه في سنة 2015** والذي يعد بمثابة خارطة طريق تشمل المشاريع التي يجب إنجازها على فترة تمتد الى 5 سنوات. حيث بلغت نسبة الإنجازات 80 % بالإدارة المركزية وتعتزم الوزارة استكمالها في أفق 2020

41. **وفي إطار مواكبة الوزارة للفعاليات المقامة ببلادنا، فقدت تكفلت باستضافة وفود من 28 دولة بالإضافة إلى 80 عضوا من الوفود الممثلة لأربع منظمات إقليمية**. كما نظمت الوزارة 19 فعالية خلال سنة 2019 استقطبت ما يناهز 1400 مشارك تكفلت الوزارة بمصاريف إقامة 420 منهم.

– VII –

استراتيجية العمل القنصلي والاجتماعي ودعم الشبكة الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

42. **وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تواصل الوزارة وضع قضايا المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج وتجويد الخدمات القنصلية في صلب اهتماماتها**، وذلك من خلال اتخاذ عدة تدابير أبرزها:

- **تأهيل فضاءات الاستقبال بالمراكز القنصلية** (نابولي، مرسيليا، وهران، أورلي باريس، ميلانو، طورينو، برشلونة، ليون، خيرونا).
- **اتخاذ القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء كنموذج** لتنزيل البرنامج الحكومي في شقه الخاص بتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها،
- **تبسيط وتوحيد المساطر المتعلقة بالخدمات القنصلية** عبر اعتماد الدليل القنصلي كمرجع وحيد وتحيين هذا الأخير؛
- **وضع منصة Accès-Maroc** وتسجيلها وفق المواصفات الدولية كمدخل لطلب التأشيرات والتراخيص الإلكترونية لدخول المغرب AEVM.

ولإبراز النتائج الإيجابية للإجراءات المذكورة وغيرها، اسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض الأرقام:

- **عدد المسجلين المغاربة بالسفارات والقنصليات 4.831.284** منهم 156.390 منذ فاتح يناير 2019.
- **بالنسبة للترخيص الإلكتروني للدخول للمغرب AEVM، فقد تمت معالجة 82975** طلب.
- **تلقى مركز الاتصال القنصلي بالرباط 327931 طلب** معلومات.
- **بلغ معدل الشكايات والملتمسات المعالجة 5662،**

– VIII –

خاتمة

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

43. تلكم بعض من المحاور التي تشتغل عليها الدبلوماسية المغربية في ظرفية دولية حبلى بالمتغيرات المتسارعة.

44. وستواصل الوزارة تعزيز المكتسبات وتحصينها، وبالإمكانيات المالية المرصودة، وبدعم من ممثلي الأمة لنكون جميعا في مستوى المسؤولية والفعالية التي يريدها صاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملخص تدخلات السادة المستشارين

- لقد شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخرج فرصة أكد من خلالها السادة المستشارون التعبئة الوطنية والتوحد وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حول القضايا الحيوية للبلاد وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية مبرزين انخراط البرلمان في الجهود الموصولة للدبلوماسية البرلمانية، كما أشادوا بالمكتسبات التي كرسها القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي رقم 2494 من خلال تحديد الأطراف المعنية بالمسلسل التفاوضي وتجديد صلاحيات بعثة المينورسو لسنة أخرى، إبقاء المسار السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، الموائد المستديرة ودورها في فتح قنوات الحوار والنقاش والشرعية التي أعطتها مشاركة أبناء الأقاليم الجنوبية المنتخبين فيها، كما تطرقوا للمكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها بلادنا بالنسبة لاتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، والمصداقية والجدية التي تحظى بها مبادرة الحكم الذاتي وتسارع وتيرة سحب الاعتراف بالكيان الوهمي دوليا.

- بخصوص الإشادة فقد تم الإجماع على أهمية :

- الجهود الدبلوماسية والنجاحات المحققة على صعيد القارة الإفريقية في البعد السياسي داخل المؤسسات أو الامتدادات الاقتصادية من خلال الكم الهائل من الاتفاقيات الثنائية.
- الانفتاح والشراكات عل الصعيد الدولي.
- المواقف الرصينة في تدبير الأزمات الدولية كدعم القضية الفلسطينية ورفض صفقة القرن، الموقف من الحرب على اليمن ، دعم ليبيا من خلال احتضان لقاء الصخيرات- سياسة اليد الممدودة للجارة الجزائر.
- الدعم المتمثل في مواكبة ومرافقة الدبلوماسية البرلمانية في المنتديات والمحافل الدولية.
- أهمية فكرة مجموعة الجوار كآلية متطورة لحشد الدعم الدبلوماسي داخل أروقة البرلمان الأوروبي.
- دور الدبلوماسية النقابية في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية.
- أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج للنموذج التنموي للبلاد.
- العمل الدبلوماسي اليومي المرتبط بفضح ممارسات البوليساريو داخل مخيمات تيندوف والممارسات اللاإنسانية في حق المحتجزين على الصعيد الدولي.

- أما فيما يخص المطالب فقد تمت الدعوة إلى ضرورة:
- توحيد لغة الخطاب وتحيين المعلومات والملفات المرتبطة بالعمل الدبلوماسي.
- تأهيل الموارد البشرية والمالية من خلال الرفع من الإعتمادات المالية المرصودة للقطاع هذا فضلا عن اعتماد نظام أساسي حديث يراعي خصوصيات العمل الدبلوماسي يسعى لفك الارتباط مع نظام الوظيفة العمومية.
- الاهتمام بالقارة الإفريقية كقارة واعدة.
- تطوير التعاون جنوب –جنوب.
- تطوير الشراكة مع الفاعلين الدوليين كروسيا-الصين والولايات الأمريكية.
- رصد التحولات الدولية العميقة كالثورة الصناعية ، الذكاء الاصطناعي والتحولات الإيكولوجية.
- إعمال منطق الحوار والإقناع للتصدي لموجة الإسلاموفوبيا ولاسيما في أوروبا ضد العرب والمسلمين.
- خلق منفذ بحري في اتجاه القارة الإفريقية لما له من منفعة اقتصادية وتجارية مرتبطة أساسا بعامل الزمن والاقتصاد في الطاقة.

- الاعتناء بالواجهة البحرية المتوسطية والأطلسية كخيار استراتيجي على غرار تجربة البرتغال.

- تمكين الأطر الدبلوماسية للوزارة من تأمين صحي ورعاية خاصة ولاسيما العاملة في مناطق تشهد انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة من أجل دعمهم ومساعدتهم في حالة المرض.

- تمكين البرلمانيين من جواز دبلوماسي.

ومن جهة أخرى استنكروا حادث حرق العلم المغربي كعمل استفزازي لمشاعر المغاربة.

وبخصوص التساؤلات فقد وردت كالآتي :

- الوضع الداخلي للجزائر وانعكاساته على القضية الوطنية.

- مستوى تطور العلاقات المغربية-الموريتانية والواقع الحالي لها وتطلعات الشعب الموريتاني لزيارة ملكية في هذا الإطار.

- تقييم الشراكة على مستوى مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي.

- مجهودات الوزارة في التصدي لما تتعرض له المنتوجات البحرية المعدة للتصدير من الأقاليم الجنوبية من قبل البوليساريو.

- دور المبعوث الأممي الجديد من طرف مجلس الأمن حول قضية الوحدة الترابية.

- آخر المستجدات المرتبطة باتفاق سيداو والإجراءات المصاحبة له وعلاقة الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى به والانعكاسات المحتملة والتحديات المرتبطة به كالإرهاب الجريمة المنظمة والأضرار الاقتصادية الناجمة عن ذلك.

- دور الملحقين الاقتصاديين بالسفارات والقنصليات في دعم الدبلوماسية الاقتصادية للملكة.

- مبررات الانسحاب من التحالف فيما يخص اليمن.

- العلاقات الراهنة مع مجلس التعاون الخليجي.

- التوضيحات اللازمة بخصوص التأخر في الحصول على التأشيرة بالنسبة لليبيين الراغبين في القدوم للمغرب ولاسيما المستثمرين منهم حيث تتراوح المدة حوالي 6 أشهر للحصول على التأشيرة.

- إشكالية تأخر المواعيد المرتبطة بالتأشيرات والدور الممكن لعبه من طرف الوزارة لحل هذه المعضلة والانعكاسات السلبية لهذا الأمر على المواطنين.

أما فيما يخص قطاع الجالية فقد أجمع جل المتدخلين على ضرورة الاعتناء بهذه الفئة وتحصين أمنها الديني والثقافي، حيث طالبوا بتأهيل الخدمات القنصلية والاجتماعية.

- تبسيط المساطر الإدارية والتخفيف من البيروقراطية.
- فتح نقاش عمومي حول التمثيلية والمشاركة السياسية.
- توحيد المخاطبين والمتدخلين في القطاع.
- إخراج المجلس الأعلى للجالية للوجود.
- السرعة والفعالية في تدبير منظومة الشكايات.
- توفير الحماية السياسة والدعم لأفراد الجالية لاسيما في بعض مناطق العالم التي تشهد توترات.
- رصد الإمكانيات اللازمة لتأمين عملية عبور في أحسن الظروف.
- الانفتاح على الجاليات والجمعيات المشتغلة في هذا الإطار دوليا من خلال تنظيم اللقاءات والمنتديات.
- الاعتناء بموضوع نقل الجثامين ودعم الأسر في حالة الوفاة ومساندتهم.

كما تمت الإشادة بالمقاربة الإنسانية في أبعادها الحقوقية المتبعة في ملف الهجرة من خلال تمتيع المهاجرين من حق الصحة والتعليم وتيسير اندماجهم في النسيج المجتمعي، والموقف الإنساني الرافض لإقامة مراكز إيواء لهم كإجراء يصون كرامتهم.

ومن جهة أخرى تم التساؤل حول الجهة 13 من حيث تقييم عملها وواقعها الحالي وآفاقها المستقبلية، وكذا جهود الوزارة في حماية حقوق المتقاعدين ولاسيما في أوروبا بالنسبة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاتفاقية الثنائية.

الجـــــواب

في مستهل جوابه شكر السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين عل روح النقاش الجاد والفعال الذي ميز أشغال هذه الجلسة وكافة الملاحظات والاقتراحات التي تنم عن اهتمامهم بالشأن الدبلوماسي.

وبخصوص الموارد المالية والبشرية للوزارة طالب بضرورة دعم الميزانية على الرغم من محدوديتها مقارنة مع ما توفره بعض التجارب الدولية فيما يخص الاعتمادات المرصودة لقطاع الخارجية، وفي هذا الإطار أوضح أن العمل الميداني للدبلوماسية المغربية عمل يومي يدبر بطريقة احترافية وبنفس استباقي لبلوغ الأهداف المسطرة.

وحول التنسيق مع الدبلوماسية البرلمانية أشاد بجهودها على صعيد برلمان عموم إفريقيا والاتحاد البرلماني الإفريقي والبرلمان الأوروبي حيث أكد انفتاح الوزارة على كافة المبادرات والاستعداد الكامل لدعم الدبلوماسية البرلمانية، كما اقترح عقد شراكة مع مجلس المستشارين على غرار مجلس النواب (لجنة الخارجية) ووضع الخبرات الدبلوماسية رهن إشارة البرلمان بمجلسيه (الأكاديمية الدبلوماسية للمملكة المغربية).

وبخصوص القضية الوطنية أبرز التطورات الإيجابية للقرار الأممي الأخير المتمثلة في تحديد الأطراف المعنية بالنزاع المفتعل ودور مسلسل الموائد المستديرة

وقيمة وأهمية مشاركة المنتخبين من أبناء الجنوب فيها والزخم التراكمي لجدية ومصداقية مبادرة الحكم الذاتي على الصعيد الدولي وموازين القوى على الأرض حيث أشاد بحكمة وتبصر جلالة الملك في تدبر ملف القضية الوطنية والإجماع الوطني والدينامية المتسارعة على الصعيد الدولي المرتبطة بسحب الاعتراف بالكيان الوهمي وكذا النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية والمكاسب السياسية المرتبطة باتفاق الصيد البحري.

وفيما يتعلق بالشراكات بالنسبة للعالم العربي، استعرض السيد الوزير الوضع في العالم العربي والصعوبات والتحديات المطروحة حيث أوضح أن البناء التكاملي المشترك الذي تنهجه المملكة المغربية في علاقاتها العربية –العربية في الشق الثنائي تتسم بالوضوح والمصداقية في الموقف دون الارتهان للأجندات أو التقاطبات وساق على سبيل المثال العلاقات المتميزة مع كل من الأردن– سلطنة عمان– مصر – البحرين – الإمارات_ نفس الشيء بالنسبة لليمن بعد تقييم الوضع هناك.

أما فيما يخص العلاقات مع ليبيا فقد تطرق لمسلسل المصالحة الوطنية في ليبيا ولقاء الصخيرات ومخرجاته والدعم الذي وفرته المملكة المغربية لليبيا، كما أضاف السيد الوزير أن مشكل منح التأشيرات يضل مشكلا أمنيا يرتبط أساسا

بالضمانات التي يوفرها جواز السفر الليبي وصعوبة التحقق منه كوثيقة رسمية في ظل الظروف الليبية الراهنة.

وبالنسبة لموريتانيا أشار للخطاب الملكي السامي في 06 نونبر 2018 والمنحى الإيجابي للعلاقات الثنائية ورفع التأشيرة عن الموريتانيين والرؤية الواضحة لجلالة الملك بخصوص دعم وتطوير العلاقة بين البلدين.

وحول اتفاق سيداو أكد أن هذا الاتفاق يروم خلق منطقة تبادل حر تجارية، كما أن الدبلوماسية المغربية تتعاطى معه بمنطق براغماتي نفعي تأخذ بعين الاعتبار التكيف مع المعطيات الجديدة له باستمرار.

وفيما يخص العلاقة مع مجلس أوروبا أكد على مبدأ الشراكة والتعاون مع هذا الإطار حيث دعا إلى التحرك للتأثير الفعال فيه وتوحيد كافة الجهود لخدمة هذا التوجه.

وحول مستقبل العلاقات مع ايران ذكر بتطور هذه العلاقات والوقائع التي كرست هذا الوضع والموقف الحازم للمملكة المغربية الرافض للتدخل في السيادة الوطنية والأمن الداخلي، ومن جهة أخرى أشار للموقف الغير الواضح لإيران حيال الوقائع والحجج الدامغة الرامية للمس بالسيادة الوطنية والتي ترتب عنها قطع العلاقات منذ 2018.

وبالنسبة للعلاقة مع جنوب إفريقيا أشار للتصويت الإيجابي مع المغرب في قمة منظمة المدن والحكومات المتحدة الإفريقية والدينامية الجديدة التي تشهدها العلاقات الثنائية بين البلدين وسياسة اليد الممدودة التي تنهجها المملكة المغربية.

وعن سبتة ومليلية المحتلتين، أكد السيد الوزير أن ملف المدينتين السليبتين دائما حاضر في عمل الوزارة وأن الدبلوماسية المغربية دبلوماسية نتائج لا دبلوماسية ترتهن بالبيانات، البلاغات والتصريحات.

وبخصوص التوجه الحالي الهادف إلى جعل الوزارة قطب واحد أشار إلى الرؤية الملكية السديدة للعمل الدبلوماسي والتي اقتضت توحيد الجهود والاشتغال بطريقة جديدة مبنية على التعاون والتكامل تعكس التقائية القطاع في شموليته.

وفيما يخص أولويات الوزارة أبرز أنه سنة 2020 هي سنة الدبلوماسية الاقتصادية وأن التوجه الحالي يرمي للرقي بهذا الإطار وتعزيز حضوره على الصعيد الجهوي، القاري والدولي.

وحول مستجدات البرلمان الأوروبي تطرق لمبادرة الوزارة والمقاربة التشاركية في إشراك الأحزاب السياسية والانفتاح عليها كتجربة أولى حزب الاستقلال، وباقي الأحزاب الأخرى حيث طالب في هذا الإطار بتحرك الأحزاب السياسية واستثمار علاقات الصداقة داخل هذا الفضاء، ومن جهة أخرى دافع عن فكرة خلق قطب

للجوار داخل فضاء البرلمان الأوروبي كتوجه جديد اقتضته الضرورة بعد تراجع دور مجموعات الصداقة وعمل اللجنة المختلطة.

وبالنسبة لتعيين مبعوث أممي جديد للقضية الوطنية أكد أن المسلسل التفاوضي اختصاص حصري للأمم المتحدة والمغرب يدعم جهود مجلس الأمن وعمل المبعوث الأممي الجديد لإيجاد حل سلمي سياسي متفاوض بشأنه يضمن السيادة الكاملة للمملكة على أراضيها.

وبخصوص المشاكل التي تعترض المنتوجات البحرية المصدرة من الأقاليم الجنوبية والممارسات والعراقيل التي يقوم بها البولساريو تجاهها تطرق للمشاكل الجمركية للملكة مع بعض الدول لاسيما فيما يخص شهادة المنشأ كما وعد بتحرك الوزارة عن طريق الحوار والإقناع مع كافة الشركاء للدفاع عن المنتوجات المغربية المصدرة من الأقاليم الجنوبية.

وبالنسبة لمشكل تأخر مواعيد التأشيرات والصعوبات التي تواجه عموم المواطنين في هذا الإطار أوضح أن الكم الهائل لطلبات التأشيرات وقلة الموارد البشرية بالسفارات والقنصليات المعتمدة ببلادنا والمنطق التجاري الذي تشتغل به الشركات الوسيطة "شركة TLS Contact" يحول دون الحصول على مواعيد مقبولة للجميع.

وفي هذا السياق وعد بالنظر في هذا الملف والمطالبة بالعودة للنظام السابق للتأشيرات.

وحول الجواز الدبلوماسي أشار لاتفاقية فيينا التي تؤكد أن الجواز الدبلوماسي يسلم للدبلوماسيين الذين يمثلون البلد وأن الحصانة التي يمنحها ترتبط بالاعتماد والمهمة، كما أن هذا النظام المعمول به على الصعيد الدولي.

ومن جهة أخرى أشاد بقيمة الجواز المغربي ومصداقيته دوليا.

وأكد أنه يمنع على الدبلوماسيين المغاربة الدخول وختم جوازاتهم بختم دخول المدينتين السليبتين سبتة ومليلية وكذا إسرائيل أيضا.

كما تناولت الكلمة السيدة الوزيرة المنتدبة والتي أبرزت في معرض جوابها الخطوط العريضة لبرنامج العمل المرتبط بقطاع الجالية من قبيل المأسسة، الحكامة والرقمنة وفق مقاربة تشاركية بمنطق احترافي من خلال تجميع الجهود وتوحيد الرؤى والأهداف بغية مواصلة تثمين العمل الذي تم إنجازه سابقا، هذا فضلا على الاشتغال على نموذج موحد يستجيب لحاجيات الجالية كتجربة أولية على الصعيد الأوروبي وتعميمه على باقي دول العالم بعد ضمان نجاحه.

ومن جهة أخرى أشارت للانتشار الجغرافي للجالية المغربية بالخارج والتحدي المتمثل في التواصل والتجاوب مع انتظارات هذه الفئة على الصعيد الدولي.

وبخصوص الشق الاجتماعي فقد أكدت على ضرورة توفير المساعدة القانونية وتحصين الأمن العقاري لمغاربة العالم وتجويد كافة الخدمات المقدمة لهم، هذا فضلا عن الاعتناء بالبعد الديني والثقافي، الاجتهاد من أجل إصلاح الترسانة القانونية للتخفيف من التعقيدات المسطرية والإدارية، هذا فضلا عن الانكباب على مراجعة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي لحماية حقوقهم.

وفيما يتعلق بتثمين الكفاءات أشارت لأهمية هذا الورش من خلال تجميع وتعبئة الكفاءات المغربية خارج أرض الوطن واستثمار نجاحاتها ودعمها للدفاع عن القضايا الحيوية للبلاد وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية وكذا المساهمة في النموذج التنموي الجديد للبلاد.

وبخصوص العمل القنصلي أشادت بالمجهودات المبذولة من طرف الموارد البشرية ووعدت بدعم القنصليات والسفارات بالإمكانيات اللازمة للقيام بواجبها في أحسن الظروف.

وفي الختام طالبت بإرساء آليات التمثيلية السياسية لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج كحق دستوري.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة

محمد الرزمة

مقرر اللجنة

أحمد بولون

الأمانـــة العامـــــــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسـم اللجـان

الـولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020 .

خصصت اللجنة يوم الأربعاء 20 نونبر 2019 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد محمد الرزمة رئيس اللجنة، وحضور السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بداية أتقدم للسيد الوزير بجزيل الشكر على البيانات التي قدمها، وكذا الأجوبة الدقيقة على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين. وهكذا قدم السيد الوزير عرضا شاملا ركز فيه على محورين أساسيين، الأول يتعلق بمنجزات الوزارة والأوراش المفتوحة للسنة المالية 2019، والثاني بالمشاريع والبرامج المزمع إنجازها خلال السنة المقبلة.

مبرزا أن الوزارة عملت على مواصلة إصلاح وتأهيل الحقل الديني، وحفظ الهوية المغربية الإسلامية، التي تتسم بالوسطية والاعتدال وتحصينها من نوازع التطرف، حيث اعتمدت استراتيجية ارتكزت أساسا على التجديد، جعلت من المغرب نموذجا يحتذى به على المستوى الافريقي والدولي.

أما فيما يخص تكوين الأئمة والتعليم العتيق، واصلت الوزارة جهودها الرامية الى تجويد الإصلاحات الخاصة بالمنظومة التربوية من خلال دمج مؤسسات التعليم العتيق دون اغفال برامج محو الأمية بالمساجد الذي سجل تزايدا مهما للمستفيدين منه، وكذا تنويع وسائط التأطير باستثمار تكنولوجيا الإعلام وفي هذا الإطار تم استحضار دور مؤسسة محمد السادس في تكوين الأئمة.

كما أشار الى دور الوزارة في إرساء قواعد تجديد الحقل الديني بفضل القيادة الرشيدة والرؤية المتبصرة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،القائمة على وحدة الثوابت الدينية، المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والسلوك الديني وإمارة المؤمنين بما يعزز استقرار الأمة.

هذا فضلا عن النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للموارد البشرية من خلال التكوين وإرساء قواعد النظم المعلوماتية.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني، الذي يهم البرامج المقترح إنجازها برسم السنة المالية 2020، أكد على مواصلة الوزارة جهودها في تنفيذ برامج التأطير الديني وبناء المركبات الثقافية للأوقاف وصيانة وترميم الأماكن الدينية والروحية، وتأهيل التعليم العتيق .

وبخصوص الميزانية أشار للاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2020 التي جاءت موزعة كالآتي:

← 1-اعتمادات التسيير:

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير ، في مجملها 3.693.843.000,00درهم بما فيها:

- **باب الموظفين والأعوان:** 833.636.000,00 درهم التي عرفت هذه السنة زيادة مقارنة مع السنة المالية 2019 .
- **باب المعدات والنفقات المختلفة** :2.860.207.000,00درهم.

- ➔2- **اعتمادات الاستثمار:**

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2020موزعة كالآتي:

- **اعتمادات الأداء** : 1.161.054.000,00درهم

- **اعتمادات الالتزام** : 900.000.000 ,00 درهم

□

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ عرض السيد الوزير ؛
- ✓ ملخص تدخلات السادة المستشارين ؛
- ✓ جواب السيد الوزير.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

كلمة الأستاذ أحمد التوفيق

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

أمام

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني

والمناطق المغربية المحتلة

بمجلس المستشارين

حول

تقديم مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للسنة المالية

2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيـــس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

مناسبة سعيدة أن يتجدد اللقاء بلجنتكم الموقرة لمناقشة الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020، التي تم إعدادها وفق التوجهات الواردة بالرسالة التأطيرية للسيد رئيس الحكومة الصادرة بتاريخ 09 غشت 2019.

فكما تعلمون فإن الشأن الديني ببلادنا، من بين الأوراش المجتمعية الكبرى التي يرعاها أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الخطط الحكيمة والتوجيهات السديدة لجلالته للشأن الديني، أضحى نموذجا يحتذى به على المستوى العالمي.

وسأتناول في **المحور الأول** أهم منجزات السنة المالية التي نودعها، وفي **المحور الثاني** البرامج والمشاريع المقترح إنجازها خلال السنة المالية 2020.

المحور الأول: منجزات السنة المالية 2019

أولا: برنامج التأطيـــر الدينـــــي.

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

عرف الحقل الديني إصلاحات مهمة همت جميع جوانبه ومناحيه، حيث تحققت عدة منجزات ومكتسبات بفضل القيادة الرشيدة والرؤية المتبصرة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي أرسى قواعد التحديث والتجديد للشأن الديني من خلال استراتيجية شمولية ومندمجة، تحمل في عمقها صيانة الثوابت الدينية الوطنية للمملكة المغربية الشريفة، وحماية بلادنا من أي استغلال أوانحراف خاطئ للخطاب الديني.

فعلى مستوى التوعية الدينية، نظمت هذه الدروس بحضور ومشاركة نخبة من كبار العلماء ومشاهير القراء من المغرب ومن أزيد من (74) دولة، خاصة من إفريقيا وجنوب شرق آسيا، بلغ عددهم (409) عالما وقارئا: 174 من المغرب و(235) من الخارج. كما عرفت الدروس الحسنية حضور (22) مدعوا من الجالية المغربة المقيمة بالخارج، إضافة إلى (50) طالبا من معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات. وبلغ عدد الدروس الملقاة سبعة (7) دروس تناولت بالدرس والتحليل قضايا تهم ترسيخ الثوابت الدينية الإسلامية وتعزيز سبل التعاون بين المملكة والبلدان الإفريقية في مجال حماية الدين ومحاربة العنف والتطرف. وقد نظمت بالموازاة مع الدروس الحسنية أنشطة ثقافية، أطرها علماء وقراء من داخل المغرب وخارجه، من خلال دروس دينية بالمساجد وندوات علمية بالمعاهد والجامعات بلغ عددها (166) درسا ومحاضرة.

وفي إطار العناية الخاصة التي أصبحت توليها **للزوايا والأضرحة** المنتشرة بمختلف أقاليم المملكة، عملت الوزارة على تحيين الجرد الإحصائي لعدد الزوايا والأضرحة بجميع جهات المغرب، حيث بلغ عددها 5471 ضريحا، و1588 زاوية، و31 زاوية وضريح. كما حرصت على تتبع ما تقوم به الزوايا من أنشطة علمية وثقافية.

وفي المجال الإعلامي استمرت الوزارة في إنجاز برامج سمعية ومرئية بتنسيق مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، ساهم فيها علماء مغاربة وضيوف مدعوون للمشاركة والحضور في الدروس الحسنية، بثت منها القناة الأولى (29) حلقة من برنامج "حديث الصائم"، وعشر (10)

ندوات تتعلق ببعض المناسبات الدينية والوطنية. وأذاعت منها الإذاعة الوطنية بالرباط **مائة وأربع** (**104**) حلقات من برنامج "ومضات على الطريق"، **واثنين وخمسين** (**52**) حلقة من برنامج "آفاق إسلامية"، وكذلك **اثنين وخمسين** (**52**) حلقة من برنامج من "هدي الإسلام".

وقد قامت الوزارة بتنسيق مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم بتسجيل **ثمان** (**08**) ندوات، إضافة إلى برنامج "قضايا فكرية" الذي استضاف نخبة من العلماء الضيوف البارزين للحوار حول قضايا تهم الفكر والثقافة الإسلامية.

أما فيما يخص التأطير الديني لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فقد قامت الوزارة بإيفاد بعثة علمية خلال شهر رمضان الابرك لعام 1440هـ، بلغ عدد أفرادها (**422**) مشفعا وواعظا وواعظة قاموا بتأطير الجالية المغربية المقيمة **بعشر** (**10**) دول هي فرنسا- بلجيكا – إيطاليا – إسبانيا-الدنمارك- السويد- هولندا- كندا- ألمانيا- الغابون. وقد تم رصد ميزانية قدرها **11.000.000,00 مليون درهم** لصرف مكافآت البعثة العلمية.

وفي مجال تنظيم شؤون الحج، عملت الوزارة على توفير جميع الوسائل التوعوية اللازمة، بما في ذلك البرامج الإذاعية والتلفزية، والوصلات، ودروس تعليم مناسك الحج التي يؤطرها الأئمة المرشدون والمرشدات والوعاظ بمختلف مساجد المملكة، إضافة إلى النشرات والكتيبات التوعوية وأجهزة MP3 الخاصة بمناسك الحج والتي تم توزيعها على الحجاج بمن فيهم حجاج وكالات الأسفار السياحية.

ومن أجل الرقي بمستوى التأطير، فقد تم الرفع من عدد أعضاء البعثة المغربية للحج إلى **ثمانمائة** (**800**) عضو بدل من 650 عضو، مما مكن من تخصيص مؤطر لكل **50** حاجا تقريبا.

وقد بلغ عدد حجاج المملكة المغربية خلال موسم حج 1440هـ/2019م، **32.000** حاج **22000** بتأطير من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية و **10000** بتأطير من وكالات الأسفار السياحية.

وفي مجال إحياء التراث الإسلامي، واصلت الوزارة جهودها الهادفة إلى دعم البحث العلمي وتطوير وسائله، من خلال نشر الكتاب الإسلامي وتحقيق الكتب والأطروحات الجامعية والمخطوطات التراثية، وتيسير تداولها بين الدارسين والطلبة والمهتمين، بإصدار **أحد عشر** (**11**) مؤلفا في مختلف تخصصات المعرفة، **وثلاثة** (**3**) أعداد من مجلة دعوة الحق، بالإضافة إلى نصوص الدروس الحسنية الرمضانية لعام 1439هـ مطبوعة بالعربية ومترجمة إلى اللغات الفرنسية والإسبانية والإنجليزية. كما عملت على إصدار تسجيلاتها على وسائط إلكترونية، صوتية (CD و MP3) ومرئية (DVD).

وسعيا إلى **تنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي**، نظمت الوزارة على المستويين المركزي والجهوي بكل من معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات ومؤسسة دار الحديث الحسنية، ومراكز التوثيق والأنشطة الثقافية بمكناس وطنجة ووجدة والدار البيضاء خلال شهر رمضان (22) نشاطا ثقافيا يهدف إلى التعريف بإصدارات الوزارة، وتقريب محتواها من شريحة واسعة من الأساتذة والطلبة وعموم المثقفين، وتوقيعها من قبل مؤلفيها، ومناقشة بعض القضايا المرتبطة بالشأن الديني. واشتملت هذه الأنشطة على **اثني عشرة** (12) ندوة، ومحاضرتين (2)، **وست** (06) ورشات لتعليم الخط المغربي والزخرفة المغربية على الورق والحروفية، وأمسيتين قرآنيتين (2)، وحضرها نخبة من العلماء والمفكرين وذوي الاهتمام، وشاركت الوزارة في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب في دورته الخامسة والعشرين المنعقد بالدار البيضاء، حيث نظمت على هامشه **عشرة** (10) أنشطة ثقافية.

وتشجيعاً للكتاب والأدباء والباحثين على مواصلة الإبداع والبحث العلمي، عملت الوزارة على اقتناء **مائة** (100) نسخة من كتاب: "حاشية العلامة المحقق أبي مهدي عيسى السكتاني على صغرى السنوسي في التوحيد" و**مائتي** (200) نسخة من كتاب "ابن بطوطة في الهند والمالديف"، و**ثلاثين** (30) نسخة من كتاب "مفهوم الحرية في النظام الإسلامي والقانون الوضعي" و**عشرين** (20) نسخة من كتاب "تعليق على ختم جوهرة التوحيد للقاني".

وفي إطار **تعميم نشر الثقافة الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي وتجميع الأرشيف الحبسي**، تعززت المركبات الدينية والثقافية الصغرى خلال سنة 2019 بالمركب الديني والثقافي بمدينة سلا وقد قامت الوزارة بتجهيزه بمجموعة قيمة من أوعية المعلومات، وفي السياق ذاته، عملت الوزارة على توفير وسائل البحث بمراكز التوثيق والأنشطة الثقافية بكل من مكناس والدار البيضاء ومراكش ووجدة وطنجة، مع إنجاز عمليات توثيقية لما تعزز به رصيد هذه المراكز من أوعية المعلومات من كتب ودوريات ووسائط متعددة وإعداد الفهارس. وقد عرفت المراكز تنظيم عدة أنشطة علمية وثقافية مكثفة استفادت منها مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية، منها إحدى و**ثلاثين** (31) ندوة ومحاضرة، و**ثلاث** (3) ملتقيات للأسرة، و**سبعة عشر** (17) أمسية فنية ومسابقة قرآنية، و**إحدى عشرة** (11) ورشة للخط المغربي وفن الزخرفة المغربية على الورق.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار العناية الخاصة التي توليها **للخزانات الحبسية**، ورغبة في الحفاظ على ما تزخر به من نفائس المخطوطات، قامت الوزارة بالمعالجة الوقائية للمخطوطات المحفوظة بالزاوية العياشية بزاوية سيدي حمزة بمديلت. وقد شملت هذه العملية معالجة **1227** مخطوطا، وترميم وتغليف **260** مخطوطا، وصنع **1227** علبة كرطونية لحفظ المخطوطات وفق

المعايير الجاري بها العمل في هذا المجال. كما شملت هذه العملية رقمنة **20123** صفحة من المخطوطات في أفق وضعها رهن إشارة الطلبة والباحثين على شبكة الإنترنيت.

وفي مجال جوائز محمد السادس، نظمت الوزارة الدورة الثالثة لجائزة محمد السادس للأذان والتهليل، ونظمت جائزة محمد السادس الوطنية للطفل الحافظ للقرآن الكريم، إضافة إلى جائزة محمد السادس لأهل القرآن، وجائزة محمد السادس لأهل الحديث، وجائزة محمد السادس الوطنية في حفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده.

وتجدر الإشارة أن الوزارة تنظم كذلك جوائز محمد السادس في فن الخط المغربي، وفن الحروفية وفن الزخرفة المغربية على الورق، إضافة إلى جائزة محمد السادس الدولية في حفظ القرآن الكريم وتجويده وترتيله والتي شارك فيها بالإضافة إلى المغرب، ما يزيد عن **ثلاثين** (**30**) دولة.

وخلال هذه السنة تم إلى حدود شهر شتنبر من هذه السنة، طبع **430.000** نسخة من المصحف المحمدي الشريف الخاص بالمساجد بتنسيق مع مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف.

كما تمت طباعة **ألف** (**1000**) نسخة من سورة يس، في حين تجري عملية طبع **خمسين ألف** (**50.000**) نسخة من المصحف المحمدي الشريف المترجم إلى اللغة الفرنسية، و**عشرين ألف** (**20.000**) نسخة من المصحف المحمدي الشريف المترجم إلى اللغة الإنجليزية. إضافة إلى ذلك، قامت بإصدار تسجيلات المصحف المحمدي المرتّل بصوت القارئ المغربي: ياسين الكزيني، وقامت بتوزيع تسجيلات تلاوة المصحف المرتل برسم سنوات 2011-2018 بلغت كميتها الإجمالية **2296** قرصا مدمجا.

كما أصدرت المؤسسة حاملا إلكترونيا (Clé USB) يضم عشرين ختمة بأصوات قراء وقارئات مغاربة برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق مرفوقا بكتيب يضم أسماء القراء وتواريخ تسجيلهم للقراءات.

وللانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني، واصلت الوزارة الإشراف على برنامج تحفيظ القرآن الكريم لنزلاء **عشرين** (**20**) مؤسسة سجنية وذلك بتخصيص حصة أسبوعية بمعدل ساعتين على الأقل لتحفيظ القرآن الكريم، وتنظيم مسابقات قرآنية لهم، خلال شهر رمضان الأبرك لعام 1440 هـ.

أما بخصوص **المشاركة المغربية في المسابقات الدولية للقرآن الكريم** فقد قامت الوزارة بترشيح صفوة من القراء في حفظ القرآن الكريم وتفسيره وتجويده لتمثيل المغرب في المسابقات القرآنية التي تنظمها بعض الدول العربية والإسلامية.

تواصل الوزارة تنظيم المهام الدينية والعمل على توفير القيمين الدينيين المؤهلين لمزاولتها والقادرين على المساهمة في تنفيذ برامج إعادة تأهيل الحقل الديني.

وعلى مستوى **تدبير شؤون القيمين الدينيين**، ودعما **للتأطير الديني المحلي**، تواصل الوزارة تعزيز دور الأئمة المرشدين والمرشدات في تفقد المساجد والتواصل العلمي والمهني مع الأئمة والإسهام في مضمون خطة التأطير وفق البرامج المعدة من طرف المجالس العلمية للإسهام في تقويم الالتزام بالنظام الجاري به العمل في المساجد، من خلال منظومة معلوماتية مندمجة.

كما تبث **دروس الوعظ والإرشاد بواسطة التلفاز**، وتلقى **دروس الكراسي العلمية** ب11 مسجدا من المساجد الكبرى على الصعيد الوطني، وخصصت الوزارة منحا شهرية لهذا البرنامج يستفيد منها 306 من الطلبة والطالبات، وتلقن المواد على الطريقة القديمة وفق منهج سرد وشرح مراجع مقررة من طرف كل عالم.

وتحسينا لأوضاعهم المالية، خصصت الوزارة لهذا الغرض كمكافآت لهم غلافا ماليا سنويا قدره **1.040.510.935,00 مليون درهم**، كما تم الرفع من هاته المكافأة برصد اعتماد إضافي قدره **187.200.000,00 مليون درهم** على أساس زيادة **300,00 درهم** شهريا لكل إمام من فاتح يناير 2019 إلى غاية دجنبر 2022.

واهتماما **بالأوضاع الصحية للقيمين الدينيين** وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية، عملت الوزارة على انخراط القيمين الدينيين وذوي حقوقهم في نظام التغطية الصحية، ويشمل هذا النظام التأمين الصحي الأساسي وكذا التكميلي في حالة الأمراض المزمنة والأمراض المزمنة المكلفة والاستشفاءات داخل المغرب وخارجه، ويستفيد منه الأئمة والخطباء والمؤذنون ومتفقدي المساجد وذوو حقوقهم من زوجاتهم والأبناء المتكفل بهم دون سن 21 سنة، وسن 26 سنة في حالة التمدرس، والأطفال المعاقون دون تحديد السن، وكذا أراملهم في حالة الوفاة. وبلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية إلى غاية 30 يونيو 2019 ما مجموعه **263.853** مستفيد منهم **73.084** إماما وخطيبا ومؤذنا ومراقبا للمساجد و**63.140** من زوجات القيمين الدينيين و**127.629** من الأبناء المتكفل بهم دون سن 21 سنة و26 سنة للذين هم في سن التمدرس ودون تحديد السن بالنسبة للأطفال المعاقين.

وبلغ الاعتماد المالي المخصص لهاته العملية ما مجموعه **220.816.670,59 مليون درهم**.

اجتهدت **مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين** خلال سنة 2019 في الوفاء بالتزاماتها التي تتماشى مع الأهداف المسطرة ضمن خطتها الاستراتيجية الثلاثية 2018-2020، معتمدة على مناهج تدبيرية حديثة ومحكمة، كل ذلك في ظل إكراهات مالية

حقيقية، وتجاوزت ميزانية المؤسسة سنة 2019 ما قيمته **140.486.700,00 مليون درهم**، تشكل ميزانية البرامج لوحدها نسبة **89%** لقاء تقديم المساعدات والإعانات المباشرة، والخدمات الصحية، إلى جانب البرامج والأنشطة الاجتماعية والأنظمة الخاصة، بغلاف مالي بلغ **125.326.700,00 مليون درهم.**

وقدرت **المساعدات والإعانات النقدية المباشرة** التي تمنحها المؤسسة للقيمين الدينيين وذويهم غلافا ماليا إجماليا قارب **109.946.700,00 مليون درهم**، مفصلة كما يلي:

- **إعانة العجز:** صرفت المؤسسة إلى حدود شهر غشت 2019 مبلغا ناهز **31.000.000,00 مليون درهم** لفائدة **4000** من القيمين الدينيين الذين تأكد عجزهم عن مزاولة مهامهم.

ومن المرتقب أن يصل إجمالي المبلغ المصروف لقاء إعانة العجز في نهاية السنة الجارية إلى **43.000.000,00 مليون درهم** لـ **4100** قيم ديني عاجز.

- **إعانة الوفاة:** مكنت المؤسسة **517** مستفيدا ومستفيدة من إعانة الوفاة، بمبلغ مالي قدره **4.400.000,00 مليون درهم**، ومن المتوقع أن يبلغ مجموعهم نهاية سنة 2019، **800 مستفيد**، بغلاف مالي إجمالي يقدر **8.000.000,00 ملايين درهم**.
- **إعانة عيد الأضحى:** بلغ عدد المستحقين لإعانة عيد الأضحى **74000** من القيمين الدينيين وذويهم برسم سنة 2019، بكلفة مالية إجمالية تقدر ب **37.000.000,00 مليون درهم**، صرف منها إلى حدود غشت 2019 ما مجموعه **19.911.000.00 درهم**، لفائدة **39.822** مستفيدا.
- **إعانة الزواج لأول مرة:** تم صرف إعانة الزواج لفائدة **767** من القيمين الدينيين حديثي الزواج، إلى حدود شهر غشت 2019، بمبلغ مالي ناهز **1.800.000,00 درهم.**
- **إعانة التمدرس:** قدمت المؤسسة إعانة التمدرس برسم الموسم الدراسي 2018/2017 لفائدة **11015** من أبناء القيمين الدينيين المتمدرسين، بميزانية حددت في **14.286.700,00 درهم؛**
- **منحة التفوق:** استفاد **367** متفوقا ومتفوقة من تجديد المنحة، إلى حدود غشت 2019، بغلاف مالي قدره **3.670.000,00 درهم.**

ويستفيد من منحة التفوق خمسة أفواج، بمعدل **500** مستفيد سنويا، ويرصَد لها غلاف مالي يقدر **5.000.000,00 درهم؛**

- **إعانة السكن:** مكنت **39 قيما دينيا** خلال سنة 2019 من الاستفادة من إعانة السكن، بميزانية قدرت ب **730.000,00 ألف درهم.**

- **المساعدات الاستثنائية (المشاريع المدرة للدخل):** مكنت المؤسسة **16 فردا** من بين أرامل القيمين الدينيين، إلى جانب ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المنخرطين من قروض حسنة، بغاية ضمان استقلالهم المادي، وخلق تنوع على مستوى مداخيل هذه الفئة، بميزانية عادلت **130.000,00 ألف درهم.**

وتحرص المؤسسة على تحسين مستوى **الخدمات الصحية** التي تشمل عددا من القيمين الدينيين وأزواجهم وأبنائهم، وقد كلفت في مجموعها ميزانية إجمالية قدرت **8.100.000,00 مليون درهم**، مفصلة كما يلي:

- **المساعدات الطبية الاستثنائية:** منحت المؤسسة إلى حدود شهر غشت 2019 مساعدات طبية استثنائية لتغطية مصاريف بعض الأمراض الخطيرة والمستعصية لفائدة **120** مستفيدا، وذلك بكلفة مالية بلغت **1.170.322,00 درهم**، على أن تصل عند نهاية هذه السنة إلى **150** مستفيدا بغلاف مالي إجمالي يقدر **1.200.000,00 درهم.**
- **النقل الطبي والمساعدة الطبية:** استفاد من خدمة النقل الطبي والجنائزي **6500** مستفيد إلى حدود شهر غشت 2019، بميزانية قيمتها **5.847.345,00 درهم**، واستفاد من المساعدة الطبية (التدخل الطبي لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة) **105** من المستفيدين بكلفة مالية بلغت **300.000,00 ألف درهم.**

ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى **350** مستفيدا خلال السنة لتهم **10.000** مستفيدا، بكلفة مالية تقدر **6.500.000,00 درهم.**

- **الحملات الطبية والتضامنية:** استفاد من الحملات التضامنية والطبية المتعددة التخصصات التي نظمتها المؤسسة بمختلف ربوع المملكة سنة 2019، **2942** قيما دينيا، بغلاف مالي يقدر ب **400.000,00 ألف درهم**، كما تم تنظيم حملات للتبرع بالدم بالمساجد.

وسيرا على ما دأبت عليه المؤسسة خلال السنوات الفارطة، فقد أبت إلا أن تواصل إقامة **أنشطة وبرامج اجتماعية**، بلغت تكلفتها الإجمالية **5.070.000,00 درهم**، وهمت المجالات التالية:

- **المجالس القرآنية الرمضانية:** نظمت المؤسسة **62** مجلسا قرآنيا خلال شهر رمضان المعظم لعام 1440هـ، وتم بهذه المناسبة تكريم **272** من القيمين الدينيين العاجزين وأرامل المتوفين منهم، وكلفت هذه المجالس المؤسسة غلافا ماليا قدر **570.000,00 ألف درهم.**
- **مؤنة رمضان:** وزعت المؤسسة إعانة غذائية على **12933** من القيمين الدينيين العاجزين والمعوزين وأرامل المتوفين منهم، بغلاف مالي بلغ **2.500.000,00 درهم.**

- **الاصطياف (المخيم الصيفي لفائدة أبناء القيمين الدينيين):** استفاد **430** من أبناء القيمين الدينيين من مخيمات صيفية، وفق برامج تربوية هادفة وأنشطة ترفيهية متميزة، بكلفة مالية قدرت **1.100.000,00 درهم.**
- **جامعات موسمية:** بادرت المؤسسة خلال سنة 2019 إلى تنظيم جامعتين (ربيعية وصيفية) لفائدة **200** متفوق ومتفوقة، بميزانية قدرت ب **500.000,00 ألف درهم.**
- **تظاهرات ولقاءات مع القيمين الدينيين:** بتنسيق مع شركاء وفاعلين في الميدان الاجتماعي، شاركت المؤسسة عبر وحداتها الإدارية في إقامة تظاهرات اجتماعية وثقافية، وتنظيم لقاءات تواصلية مع القيمين الدينيين بمختلف جهات المملكة، كلفت في مجموعها ميزانية بقيمة **400.000,00 ألف درهم.**

وصلت التكلفة الإجمالية **للأنظمة الخاصة** التي تتحمل مصاريفها المؤسسة إلى **2.210.000,00 درهم**، وهي على النحو التالي:

- **النقل الطرقي:** إلى حدود شهر غشت 2019، استفاد **15000** قيم ديني من التنقل عبر حافلات شركة ستيام بأثمنة تفضيلية، بكلفة مالية إجمالية وصلت إلى **300.000,00 ألف درهم**، على أن يتجاوز مجموع المستفيدين من النقل الطرقي **20.000** قيم ديني، بغلاف مالي إجمالي يبلغ **500.000,00 ألف درهم.**
- **استبناك المنخرطين:** صرفت المؤسسة مبلغا ماليا يقدر **1.710.000,00 درهم** لقاء عملية استبناك **84600 فردا** من القيمين الدينيين الممارسين والعاجزين وأراملهم، عبر فتح حسابات بنكية مجانية لدى البريد بنك، تتحمل المؤسسة مصاريفها.

تعتمد استراتيجية **المؤسسة العلمية** في تدبير الشأن الديني المحلي على مجموعة من الأسس والدعامات؛ أهمها الدعامة الدينية، والدعامة العلمية، والدعامة الثقافية، والدعامة التواصلية والإعلامية، وذلك من أجل خدمة الغايات العامة والمقاصد الكبرى للمؤسسة مركزيا وجهويا وإقليميا، وخصصت لها مبلغا إجماليا قدره **162.570.000,00 درهم.**

وتفعيلا لإحدى أهم مهام المؤسسة العلمية، والمتمثلة في العناية بكتاب الله وتشجيع تحفيظه لكل فئات المجتمع، وخاصة للناشئة ذكورا وإناثا، قد عملت المجالس العلمية على فتح عدد كبير من المراكز القرآنية بمختلف المساجد، في المدن والقرى.

كما قامت المؤسسة، بتعليمات ملكية سامة على إحداث "**برنامج الدروس الحديثية**" لإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، الذي أعطى انطلاقته الفعلية أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 02 نونبر 2018 بمقر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تبيان مدى صحة الأحاديث النبوية الشريفة، ودراسة أسانيدها واستخراج فوائدها وفقهها، حيث يستعرض المحاضر أحاديث لاتصح فيبين أسبابها ووضعها أو ضعفها، وهناك ثلاثة أصناف

من الدروس الحديثية منها الدروس التمهيدية العامة، والدروس التوجيهية التوضيحية، والدروس التوضيحية التفاعلية.

ثانيا: برنامج الأمـــاكن الروحيـــة والثقافـية

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية **بيناء مجموعة من المركبات الثقافية والدينية والإدارية ولتوفير البنيات التحتية للمشتغلين في تدبير الحقل الديني** من مجالس علمية ومندوبيات للشؤون الإسلامية ونظارات الأوقاف، أنجزت الوزارة عددا من المشاريع في هذا الصدد، تمثلت في البرامج التالية:

البرنامج الأول: برنامج بناء المركبات الدينية والثقافية للوزارة:

- انطلاق أشغال بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف بالقنيطرة بتكلفة **40 مليون درهم**؛
- مواصلة أشغال بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف ببن جرير بتكلفة **58 مليون درهم** أدي منها مبلغ **47 مليون درهم**؛
- مواصلة أشغال بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف بالعرائش بتكلفة **50 مليون درهم**؛
- مواصلة أشغال بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف بتاوريرت بتكلفة **47 مليون درهم** أدي منها مبلغ **37 مليون درهم**؛
- مواصلة أشغال بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف بالحسيمة بتكلفة **44 مليون درهم** أدي منها مبلغ **19 مليون درهم**؛
- مواصلة أشغال بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف بقلعة السراغنة بمبلغ **78.5 مليون درهم** أدي منها مبلغ **30 مليون درهم**؛
- الالتزام بصفقة أشغال المركب الديني والثقافي للأوقاف بتنغير بتكلفة **50 مليون درهم**؛
- تم إخراج مشروع إتمام أشغال بناء المركب الديني والثقافي للأوقاف بسيدي بنور إلى حيز الوجود بتكلفة **50 مليون درهم**؛
- إنهاء الدراسات المعمارية والتقنية المتعلقة بالمركبات الدينية والثقافية للأوقاف بكل من وزان والصويرة وسيدي سليمان والرشيدية.

البرنامج الثاني: برنامج بناء المقرات الإدارية :

- الانتهاء من بناء مقر المجلس العلمي الأعلى بالرباط بتكلفة **90 مليون درهم**؛
- مواصلة بناء المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بتكلفة **46 مليون درهم**؛
- مواصلة بناء مقر المجلس العلمي المحلي ببركان بتكلفة **5 ملايين درهم**؛
- الانتهاء من الدراسات المعمارية والتقنية المتعلقة ببناء مقر معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بتكلفة **35 مليون درهم**.

البرنامج الثالث: برنامج ترميم الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية:

حفاظا على المؤسسات الثقافية والاجتماعية، واصلت الوزارة عددا من المشاريع، نذكر منها:

- مواصلة ترميم مدرسة بنيوسف بمراكش بتكلفة **60 مليون درهم**؛
- ترميم ضريح مولاي علي بوغالب بالقصر الكبير بتكلفة **6 ملايين درهم**؛
- ترميم الزاوية التيجانية بتطوان بتكلفة **4 ملايين درهم**؛
- تم الالتزام بمشروع ترميم ضريح سيدي مكدول بالصويرة.

البرنامج الرابع: مساهمات الوزارة في إطار اتفاقيات شراكة:

ساهمت الوزارة خلال سنة 2019 بالمبالغ التالية:

- **6.6 ملايين درهم** في إطار اتفاقية الشراكة والتمويل المتعلقة بالبرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة بفاس؛
- **2.5 مليونا درهم** في إطار اتفاقية الشراكة والتمويل المتعلقة بالبرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة بالصويرة.

وبرسم سنة 2019 خصصت الوزارة **للمساجد** غلافا ماليا قدره **861 105 000.00 درهم** منه، مبلغ **100 370 000,00درهم** لتسيير المساجد وصيانتها، ومبلغ **760 735 000,00درهم** لبناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها وتأهيل المتضرر منها.

وشمل تنفيذ هذه الخطة المحاور الرئيسية التالية:

أ – توسيع شبكة المساجد شيدت الوزارة **30** مسجدا جديدا فتح في وجه المصلين، وناهزت تكلفتها **306 ملايين درهم**، كما أعطت الانطلاقة لبناء **34 مسجدا** بمبلغ **223 مليون درهم**، وهمت هذه المشاريع البرامج التالية منها، **البرنامج الاستعجالي لبناء المساجد بالأحياء الهامشية**، والذي يهدف إلى القضاء نهائيا وبشكل تدريجي على الأماكن غير اللائقة للعبادة، بالإضافة إلى **برنامج بناء المساجد بالأحياء الحضرية** لسد الخصاص من المساجد في الأحياء التي تفتقر لها، وكذا **برنامج بناء المساجد بالعالم القروي**. ولتنفيذ هذه البرامج، قامت الوزارة بدراسة **7** مشاريع

تصاميم التهيئة والتنمية المجالية للمدن والمراكز الحضرية والقروية لإدماج المساجد في المخططات العمرانية.

ووعيا من الوزارة بالفارق بين الانتظارات وندرة الموارد المالية المخصصة لبناء المساجد، أولت اهتماما خاصا لهذه المسألة وأرست سياسة تشاركية تروم:

- ترشيد استعمال الموارد المتوفرة؛
- التحكم في كلفة البناء؛
- تشجيع المحسنين والفاعلين المحليين على المساهمة في بناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها من خلال:

- تقديم **65** إعانة مالية بمبلغ **7 ملايين درهم** لتشجيع المحسنين والجمعيات على بناء المساجد وإصلاحها خاصة بالعالم القروي.
- وضع **8** قطع أرضية رهن إشارة الجمعيات والمحسنين لفائدة بناء مساجد ومرافقها وتسليمها للأوقاف العامة.
- إحياء يوم المساجد لتكريم بناة المساجد الذين شيدوا مساجد وفتحوها في وجه المصلين خلال سنة 2019، وتكريم المهندسين المعماريين والصناع التقليديين.

وقد ارتفع عدد المساجد التي شيدت من طرف المحسنين وفتحت في وجه المصلين سنة 2019 إلى **140** مسجدا.

ب –مواصلة أشغال بناء المساجد بالخارج التي أعطى انطلاقتها مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، وتهم بناء مسجد محمد السادس بأبيدجان **بجمهورية كوت ديفوار** بمبلغ **120 مليون درهم**، وبناء مسجد محمد السادس بكوناكري **بجمهورية غينيا** بتكلفة **129 مليون درهم**، ويرتقب أن تنتهي هذه السنة أشغال بناء مسجد محمد السادس بدار السلام **بجمهورية تانزانيا** بتكلفة تناهز **116 مليون درهم**.

ج –تأهيل المساجد المغلقة بلغ حجم تمويل برنامج التأهيل خلال السنوات السابقة حوالي **مليار و800 مليون درهم**، ومكن من إعادة تأهيل **997** مسجدا، وإعادة فتحها في وجه المصلين، وبقيت **1507** مساجد يتطلب تأهيلها توفير اعتماد مالي قدره حوالي **ملياري درهم** ستعمل الوزارة على تعبئة جزء مهم منه خلال السنوات الثلاث المقبلة، حيث رصدت لهذه الغاية، برسم سنة 2020، مبلغ 362 مليون درهم كاعتماد أداء.

د – برنامج صيانة المساجد يهم افتحاص كفاءة بنايات **280** مسجدا. باشرت الوزارة عمليات الصيانة ل**88** مسجدا منها بمبلغ **22 مليون درهم** وهو اعتماد يبقى دون الانتظارات في هذا المجال.

هـ – شمل برنامج المحافظة على المساجد التاريخية، ترميم **ثمانية (08)** مساجد بتكلفة **41,5 مليون درهم**، وإعطاء الانطلاقة لأشغال ترميم **10** مساجد تاريخية بمبلغ **43 مليون درهم**.

و – تحسين جودة أماكن العبادة، سهرت الوزارة على توفير أكبر قدر ممكن من شروط الراحة والسلامة في أماكن العبادة، وعلى تقديم خدمات مسجدية لائقة لروادها وعملت بالخصوص على تحقيق ما يلي:

- **مواصلة كهربة المساجد بالعالم القروي** من خلال التوقيع على **سبع** اتفاقيات لربط مساجد العالم القروي تهم سبعة أقاليم بالشبكة الوطنية للكهرباء؛
- **مواصلة برنامج الوقاية من الحرائق والهلع** بغلاف مالي قدره **3 ملايين درهم**؛
- **تجهيز المساجد بالأفرشة والأثاث والعتاد التقني** وقد رصدت الوزارة لهذه الغاية غلافا ماليا قدره **40 مليون درهم** من أجل تفريش مجموعة من المساجد موزعة على مختلف جهات المملكة؛
- **مواصلة الوزارة للتأهيل البيئي للمساجد** التي تفتقد إلى أماكن للوضوء والمراحيض وإلى البنيات التحتية الأساسية للتزود بالماء والتطهير السائل؛
- **شمول برنامج النجاعة الطاقية في المساجد 930** مسجدا بغلاف مالي قدره **18.5مليون درهم**؛
- **تحسين أدوات تدبير حظيرة المساجد** بالتوجه نحو تدبير محاسبي للأصول غير المنقولة والمنقولة للمساجد، وتطوير الأنظمة المعلوماتية الخاصة بهما، واعتماد نظام معتمد دوليا لإدارة الجودة من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة الضروريتين لعمل الوزارة في هذا المجال.

ثالثا: برنامج التكوين والتعليم الديني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

واصلت الوزارة خلال سنة 2019 جهودها الرامية إلى تجويد الإصلاحات التي يشهدها **قطاع التعليم العتيق**، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهم مختلف جوانبه التربوية والتدبيرية والمادية، حيث خصصت الوزارة لذلك مبلغ **41.002.871,46 درهم**.

فعلى مستوى البناء والتجهيز قامت الوزارة ب:

- إنجاز مجموعة من الصفقات تهم أشغال بناء مؤسسة للتعليم العتيق باب تازة بإقليم شفشاون، وتهيئة وإصلاح مجموعة من مدارس التعليم العتيق القائمة، بمبلغ إجمالي يناهز **35,95 مليون درهم**؛
- متابعة الأشغال الجارية بمؤسسات التعليم العتيق بكل من مدن الحسيمة، الصويرة، والقنيطرة؛
- تجهيز **ثلاث** (**03**) مدارس نموذجية للتعليم العتيق محدثة بمدن الحسيمة وتمارة وجرسيف، ودعم 21 مدرسة للتعليم العتيق ببعض التجهيزات المدرسية وتجهيزات الداخلية، بمبلغ مالي قدره **5.052.871,46 درهم**.

وفي إطار **تسوية الوضعية القانونية لمدارس التعليم العتيق** تم إصدار **06** رخص للمدارس العتيقة منها **03** رخص لفتح مدارس جديدة و**03** رخص للاستمرار في المزاولة، كما تم إصدار **250** رخصة للكتاتيب القرآنية، منها رخصتان للاستمرار في المزاولة بالنسبة للكتاتيب التي كانت تمارس قبل صدور قانون التعليم العتيق، و**53** رخصة للفتح بالنسبة للكتاتيب التي تم إحداثها بعد صدور هذا القانون، وإصدار **195** رخصة للتدرير، وذلك إلى غاية 18 شتنبر 2019.

واهتماما **بتحسين الأوضاع المادية للمديرين والأطر التربوية**، قامت الوزارة إلى متم غشت 2019 بتخصيص **268** مكافأة شهرية لفائدة مديري مؤسسات التعليم العتيق بغلاف مالي إجمالي سنوي قدره **9.210.000,00 درهم** و**674** مكافأة شهرية لفائدة المدررين بغلاف مالي إجمالي سنوي قدره**8.088.000,00 درهم** و**2979** مكافأة شهرية لفائدة مدرسي مؤسسات التعليم العتيق بغلاف مالي سنوي إجمالي يفوق**102.000.000,00 درهم**. كما عملت على تخصيص **2067** مكافأة شهرية لفائدة الأطر الإدارية والمستخدمين العاملين بمؤسسات التعليم العتيق باعتماد مالي سنوي قدره**40.398.000,00 درهم**. وقامت بتخصيص **287** مكافأة شهرية لفائدة مراقبي الكتاتيب القرآنية و**92** مكافأة شهرية لفائدة المفتشين الإداريين والتربويين بمؤسسات التعليم العتيق ورصد لهذه العملية غلاف مالي سنوي قدره**7.926.000,00 درهم**.

وسعيا إلى تحسين ظروف الحياة المدرسية الخاصة بالمتمدرسين رصدت الوزارة اعتمادات مالية قدرها**55.000.000,00 درهم** لصرف المنح لـ **35.061** متمدرسين بمدارس التعليم العتيق، و **15.000.000,00 درهم** لاقتناء المواد الغذائية ولوازم التسيير. كما عملت الوزارة على تأمين تلاميذ وطلبة مدارس التعليم العتيق المحتضنة وكذا جميع التلاميذ والطلبة الأجانب المتمدرسين بالمملكة.

وفي شأن **مراجعة برامج ومقررات التربية الدينية** ببلادنا، أصدرت الوزارة سلسلة جديدة من الكتب المدرسية في مواد ومكونات العلوم الشرعية المقررة، تضم **اثني عشر**(**12**) كتابا مدرسيا في الرسم والضبط والتجويد والتفسير والحديث والفقه والسيرة النبوية، لتشكل بذلك إضافة نوعية في مسار استكمال بناء النظام التربوي للتعليم العتيق وتطوير برامجه ومناهجه وفق رؤية علمية وتربوية وغايات مقاصدية.

وتفعيلا **لنظام المراقبة التربوية بمؤسسات التعليم العتيق**، أشرفت الوزارة على تنظيم **2894** زيارة صفية، و**297** درسا تطبيقيا و **341** ندوة تربوية. وقد أشرف على إنجاز هذه الأنشطة التربوية بتأطير من **82** مفتشا ومرشدا تربويا في مختلف الوحدات التعليمية المقررة.

كما نظمت الوزارة **دورات تكوينية** وطنية وجهوية لفائدة **311** من الفاعلين التربويين بالمدرسة العتيقة، واستكمالا للجهود التي تقوم بها الوزارة لخدمة كتاب الله تعالى وتشجيع المشرفين على الكتاتيب القرآنية ومعلمي ومعلمات القرآن الكريم بها، نظمت الوزارة الدورة السابعة عشرة لجائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية، شارك فيها **382** معلمة ومعلما للقرآن الكريم، وجائزة التعليم العتيق للتميز التربوي لفائدة التلاميذ والطلبة المتفوقين في الامتحانات الإشهادية بجميع أطوار التعليم العتيق، وكذا المؤسسات المتميزة بمردوديتها التربوية.

وحرصا منها على توفير **الرعاية الصحية لتلاميذ وطلبة التعليم المدرسي والجامعي العتيق**، عقدت الوزارة اتفاقية بين قطاع وزارة الصحة من جهة، ومجموعة من القطاعات الحكومية من جهة ثانية، استفادت بموجبها مؤسسات التعليم العتيق من مختلف الخدمات والبرامج الصحية التي تشرف عليها وزارة الصحة.

وفي مجال محو الأمية بالمساجد تمكنت الوزارة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019 من تسجيل **3.328.751** مستفيدا، وبلغ عددهم برسم الموسم الدراسي 2019/2018 ما مجموعه **314.854** مستفيدا، تشكل نسبة الإناث منهم **96.16%**، ونسبة المستفيدين بالعالم القروي **45,20%**.

وجهزت الوزارة لتأطير الدروس **7077** مسجدا بالمعدات والوسائط التعليمية اللازمة لاحتضان دروس محو الأمية، وزودت المستفيدين والأطر التربوية بالأدوات والكتب والمعدات المطلوبة، وكلفت بذلك **8032** مؤطرا للدروس و **1164** منسقا ومستشارا تربويا و **400** مكون تربوي.

وقد بلغ عدد الممتحنين خلال الموسم الدراسي **293.792** مستفيدا، تمكن من اجتياز الاختبار الإشهادي بنجاح **256.060** مستفيدا بنسبة بلغت **87,16%**. وبلغت نسبة المردودية **81,33%**.

كما يتم **بث برنامج محو الأمية بواسطة التلفاز والإنترنت**، على قناة محمد السادس للقرآن الكريم (السادسة).

وواصلت المؤسسات والمعاهد التابعة **لجامعة القرويين** تنفيذ برامجها الدراسية حيث تخرجت أفواجا من الطلبة والتحقت أفواجا جديدة، وفي هذا الإطار واصلت كل من مدرسة العلوم الإسلامية بالدار البيضاء وجامع القرويين بفاس تكوين الطلبة بسلك العالمية العليا وكذا بمسلك التكوين في فن الخط.

كما رصدت الوزارة اعتمادا ماليا قدره **75.000.000,00 درهم** لفائدة **معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات** لتقديم عدة خدمات لفئة الطلبة بالمعهد، حيث بلغ مجموع الطلبة الذين يتابعون سلك التكوين الأساسي بالمعهد برسم سنة 2019 **1226** وهم موزعون كالتالي:

- المملكة المغربية: **250**؛
- جمهورية مالي: **99**؛
- جمهورية غينيا:**197**؛
- جمهورية الكوت ديفوار:**193**؛
- الجمهورية الفرنسية (اتحاد مساجد فرنسا):**32**؛
- جمهورية السينغال: **274**؛
- جمهورية نيجيريا الاتحادية: **132**؛
- جمهورية غامبيا الإسلامية: **14**؛
- جمهورية الغابون: **35**.

استفاد من دورة التكوين المستمر بالمعهد أئمة نيجيريون، وعددهم **54** من بينهم مرشدة واحدة، وأئمة تشاديون وعددهم **39** مرشدا.

كما نظمت **مؤسسة دار الحديث الحسنية** مجموعة من الأنشطة العلمية تنوعت بين ندوات ودورات تكوينية وأيام دراسية ومحاضرات، وواصلت المؤسسة خلال سنة 2019 إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون مع المعاهد والكليات والمراكز العلمية المختلفة، كمعهد الاتفاقية الإسلامي بأندونيسيا، وجامعة فطاني بتايلاند، وجامعة دار الهدى الإسلامية بالهند، والجمعية المحمدية للتعاون الدولي بأندونيسيا.

أما **معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية** فيواصل تكوين الطلبة في مجالي القراءات والدراسات القرآنية.

وتفعيلا للمخطط الثلاثي للتكوين (2018-2020) نظمت الوزارة دورات تكوينية متعددة ذات طابع إداري وتقني وعلمي وشرعي بغية **تأهيل القيمين الدينيين** بتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى، بالإضافة إلى دورات تكوينية لفائدة المرشدات التابعات لمندوبيات الشؤون الإسلامية في مجال الإعلاميات، واستفاد منها **1643** إماما مرشدا ومرشدة.

وتنفيذا **لبرنامج تأهيل الأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء**، واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى ومجموع المجالس العلمية المحلية، عملية تأهيل أئمة المساجد في إطار خطة ميثاق العلماء من خلال تنظيم لقاءات تأهيلية

يشرف عليها علماء مؤطرون من ذوي الكفاءات العلمية العالية والمشهود لهم بالالتزام بثوابت الأمة وخياراتها، وقد بلغ عددهم **1446** يؤطرون **45.000** إمام.

وقد بلغ الاعتماد المالي المخصص لهذا البرنامج **106 ملايين درهم**، يمثل تعويضات شهرية للأئمة والمؤطرين والمشرفين عن حضور لقاءات التأهيل.

رابعا: برنامج دعم وقيادة.

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

في **مجال إصلاح المالية العمومية وتحديث الإدارة** واصلت الوزارة الرفع من نجاعة الأداء للمشاريع الميزانياتية لتحقيق الأهداف المحددة، وتطوير الخدمات الرقمية بغية مواكبة تعميم الإدارة الالكترونية لتيسير ولوج المواطن لها، والهدف منها تكريس الشفافية والنزاهة ودعم مبادئ التقييم والمحاسبة.

كما عززت الوزارة من بنيتها **التحتية المعلوماتية** لتطوير مجموعة من المشاريع المعلوماتية برسم سنة 2019 بمبلغ **10.857.998,25 مليون درهم** من بينها:

- تأهيل وتدعيم منظومة أمن الشبكة المعلوماتية المحلية والبريد الإلكتروني بمقر الوزارة، وإرساء أنظمة تأمين الشبكات المعلوماتية المحلية بكل من مقرات الإدارة المركزية والمركبات الإدارية والثقافية للوزارة بمبلغ إجمالي قدره **3.901.656,00 مليون درهم**؛
- تأهيل كل من مركز بيانات الوزارة والغرف التقنية لمقرات الإدارة المركزية بمبلغ **1.150.580,40 مليون درهم**؛
- مواصلة تأهيل الشبكات المحلية المعلوماتية والهاتفية بعدد من مقرات الإدارية المركزية بمبلغ **392.067,45 درهم**؛
- وضع منظومة افتراضية للحفظ والتخزين والنسخ الاحتياطي بمركز بيانات الوزارة بمبلغ **2.593.212,00 مليون درهم**؛
- وضع نظام هاتفي عبر بروتوكول الأنترنيت بالمركب الإداري والثقافي محمد السادس بمراكش وتجهيزه بكاميرات المراقبة وأجهزة مكافحة السرقة على مستوى مركز التوثيق والأنشطة الثقافية بمبلغ **2.670.482,40 مليون درهم**؛
- العمل على تعميم استغلال برنامج تبادل البيانات مع البريد بنك من طرف مراقبة مالية الأوقاف العامة مركزيا ومحليا **150.000,00 ألف درهم**؛

- تفعيل نظامي الممتلكات الإدارية وحظيرة المركبات بالإدارة المركزية.

وفي **مجال التعاون الثنائي** تم التوقيع على الاتفاقيات التالية: مذكرة تفاهم بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ووزارة الشؤون الدينية بسلطنة عمان بمسقط بتاريخ 07 يناير 2019، واتفاق للتعاون بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنين في مجال الشؤون الإسلامية في مراكش بتاريخ 25 مارس 2019، وكذا برنامج تنفيذي لمذكرة تفاهم للتعاون الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 11 شتنبر 2019 ، كما شاركت الوزارة في اجتماعات الحوار الإستراتيجي مع كل من أمريكا وبريطانيا بالإضافة إلى الاجتماع التحضيري للدورة **14** للاجتماع رفيع المستوى المغربي الفرنسي.

أما على المستوى الدولي **المتعدد الأطراف** فقد شاركت الوزارة في مجموعة من الاجتماعات ذات العلاقة بموضوع مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى مشاركة الوزارة في المشاورة الوطنية الثانية لرصد تنفيذ ومتابعة تقييم أهداف التنمية المستدامة، وذلك بمداخلة حول "**النموذج المغربي كمرجعية للحريات الدينية**".

أما على المستوى الوطني فتواصل الوزارة بذل مساعيها الرامية إلى تعميق وتقوية علاقات التعاون مع القطاعات والهيئات الوطنية، من خلال الحضور والمشاركة في عدد من الندوات واللقاءات ذات الصلة بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وفي **مجال الشؤون الاجتماعية** قدمت الوزارة العديد من الإعانات المادية لبعض الجمعيات والمؤسسات الناشطة في المجالين الاجتماعي والإحساني، بلغت في مجموعها **4.160.000,00 مليون درهم**.

كما واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية جهودها لتعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، من خلال اعتماد دليل للمساطر والجوانب المرتبطة بتدبير مختلف عناصر الشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجمعيات.

أما في **مجال التواصل** فقد خصصت الوزارة مبلغا ماليا قدره **197.600,00 ألف درهم** لإصدار كتاب "عشرون سنة من العهد المحمدي الزاهر 2019/1999" الذي يرصد أهم منجزات قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال العقدين الأخيرين، كما خصصت مبلغا إجماليا قدره **203.460,00 ألف درهما** لإصدار النشرة السنوية لمنجزات الوزارة لسنة 2018 وملخصها باللغة الفرنسية، وإعداد مجموعة من الدعامات التواصلية، ويتعلق الأمر بـ:

- ✓ دليل الوزارة باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية؛
- ✓ دليل الخدمات الخاصة بالوزارة؛

- ✓ دليل مصطلحات الأوقاف والشؤون الإسلامية (عربي–فرنسي–إنجليزي)
- ✓ دليل الاتصال الخاص بالوزارة.

وتميزت هذه السنة بصدور عدد من **النصوص التشريعية والتنظيمية** منها:

أولا: **الظهير الشريف رقم 1.19.46 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1440 (فاتح مارس 2019)**، يهدف إلى إدخال مجموعة من التعديلات تهم تدبير الأوقاف العامة؛

ثانيا: **الظهير الشريف رقم 1.19.51 الصادر في 29 من رجب 1440 (5 أبريل 2019)** بإحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

يهدف إلى إحداث مؤسسة تضطلع بتوفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية، وتنظيم أنشطة ثقافية وترفيهية وإعلامية وتواصلية لفائدة المنخرطين، ومنح سلفات وإعانات مالية للمنخرطين لتلبية احتياجات مستعجلة أو طارئة.

ثالثا: **قرار المشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 368.19 صادر في 8 جمادى الآخرة 1440 (14 فبراير 2019) بتتميم القرار المشترك رقم 400.18 الصادر في 15 من جمادى الأولى 1439 (2 فبراير 2018) بتحديد لائحة مطبوعات ومنشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب وأسعار بيعها.**

يهدف هذا القرار بإضافة إلى لائحة مطبوعات ومنشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب مؤلف بعنوان "المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية العصر الوسيط" باللغة العربية لجعله في متناول العموم.

رابعا: **قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 3532.18 الصادر في 14 من ربيع الأول 1440 (22 نوفمبر 2018)** بتحديد برامج التكوين ونظام الدراسات والامتحانات والمراقبة المستمرة للمعلومات بسلك الماستر بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية؛

تم بموجب هذا القرار إحداث مسلكين بسلك الماستر: مسلك القراءات القرآنية المعمقة ومسلك الدراسات القرآنية المعمقة، وسيتلقى الطلبة في المسلكين تكوينا متينا سيمكنهم من التخصص العلمي العميق في علوم القراءات أو علوم الدراسات القرآنية، ومن اكتساب مناهج البحث العلمي في مجالات التكوين ومعرفة أصول المناظرة وأساليب التواصل.

خامسا: **مقرر لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عدد 18.3755 الصادر في 3 ربيع الآخر 1440 (11 ديسمبر 2018)**، يتعلق بتتميم لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي؛

ويهدف هذا المقرر إلى إضافة ترجمة الدروس الحسنية الرمضانية والوثائق المتعلقة بها إلى لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع عقود أو اتفاقات خاضعة للقانون العادي، لكون ترجمة هذه الدروس تحتاج بالإضافة إلى الالمام بتقنيات الترجمة واللغات المراد الترجمة إليها، معرفة خاصة بالعلوم الإسلامية وبدلالات المصطلحات الشرعية، وهي مؤهلات لا تتوفر لدى مكاتب الترجمة.

سادسا: مقرر لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عدد 2540.19 صادر في 21 من ذي القعدة 1440 (24 يوليوز 2019) يتعلق بتتميم لائحة الأعمال الممكن أن تكون موضوع سندات الطلب.

ويهدف هذا المقرر إلى تمكين قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية من إبرام صفقات أشغال ترميم ومعالجة وصيانة ورقمنة المخطوطات والوثائق الحبسية عن طريق اعتماد مسطرة سندات الطلب.

المحور الثاني: الخطط والبرامج المقترح إنجازها برسم السنة المالية 2020

أولا: برنامج التأطيـــر الدينـــــي.

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

ستواصل الوزارة في مجال **تدبير الشأن الديني** تنظيم الدروس الحسنية، واستثمار ما يحمله السادة العلماء المدعوون للمشاركة فيها من زاد علمي أثناء تواجدهم بالمملكة من خلال تأطيرهم للدروس والمحاضرات بالمساجد والمعاهد العلمية والجامعات ودور الثقافة ولمختلف الأنشطة الثقافية الموازية لها.

ولتوسيع مجال التوعية والتحسيس بالقضايا الاجتماعية، ستواصل الوزارة سعيها لإيجاد سبل التعاون والتنسيق مع نظيراتها، لترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، وتنمية الحس الوطني، وتحقيق العمران وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. كما ستعمل الوزارة على النهوض بالخطبة المنبرية شكلا ومضمونا مع الالتزام بمبادئ الوسطية والاعتدال، ومواصلة إحياء المناسبات الدينية والوطنية.

وفي مجال الإعلام ستسهر الوزارة تطوير البرامج الإعلامية الدينية إضافة إلى التفكير في إنتاج برامج جديدة وندوات حوارية بتنسيق مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تتناول قضايا الإعاقة

والشباب والمرأة والطفولة والبيئة وقضايا اجتماعية أخرى في إطار المناسبات الدينية والوطنية وانسجاما مع الحملات الوطنية التوعوية والتحسيسية.

وفي مجال إحياء التراث الإسلامي وتنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي، ستنكب الوزارة على دعم البحث العلمي وتطوير وسائله، من خلال نشر الكتاب الإسلامي، والمشاركة في المعارض الدولية والجهوية للكتاب.

وفي مجال **تنظيم شؤون الحج** سيتواصل العمل على ضمان تأطير ديني وإداري وصحّي فعال، وتطوير الوسائل اللوجيستيكية والتوعوية اللازمة لذلك.

أما في مجال **العناية بأفراد الجالية المغربية بالخارج** فستواصل الوزارة إرسال البعثات الدينية خلال شهر رمضان الأبرك وكلما اقتضى الأمر ذلك، مع الرفع من عدد الدول المستفيدة من عدد الوعاظ والواعظات والمشفعين في السنوات المقبلة بحول الله.

كما ستواصل الوزارة الإشراف على برنامج تحفيظ القرآن الكريم لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية ومراكز الإصلاح والتهذيب مع تنظيم مسابقات قرآنية بتلك المؤسسات. كما ستعمل بتنسيق مع مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف على طبع المصحف المحمدي ونشره.

وستعمل الوزارة على متابعة تنظيم جوائز محمد السادس في حفظ وتجويد وتفسير القرآن الكريم، الدولية والوطنية، وأهل القرآن، وأهل الحديث، والفكر والدراسات الإسلامية، والخط المغربي، وفن الحروفية، والطفل الحافظ، وكذا جائزة محمد السادس لفن الزخرفة على الورق، وجائزة محمد السادس للآذان والتهليل.

وعلى صعيد آخر، ستسهر الوزارة على مواصلة تحيين الاحصائيات المتعلقة بالزوايا والأضرحة بالمغرب، وكذا خَلْق شبكات لفهرسة التجارب والمقترحات التي تنهض بالزوايا والأضرحة، وتسهل نقل المعارف والشراكات والتعاون مع جميع القطاعات المعنية، مع تتبع مختلف أنشطة الزوايا، والعمل على إعداد رؤية مستقبلية تهم النهوض بها إضافة إلى تنظيم جائزة محمد السادس للسماع والمديح الصوفي واعداد معجم الزوايا والأضرحة بالمغرب.

في إطار العناية بالقيمين الدينيين، سترصد الوزارة اعتمادات مالية مهمة حددت في مبلغ **1.227.510.935,00 درهم**، لقاء مكافآت القيمين الدينيين، كما سترصد مبلغا إضافيا قدره **187.200.000,00 مليون درهم** لقاء الشطر الثاني من الزيادة في مكافأة الأئمة برسم السنة المالية 2020.

كما سيخصص مبلغ مالي قدره **219.008.850,00 مليون درهم** لاستمرار **استفادة الأئمة والخطباء والمؤذنين ومراقبي المساجد وذوي حقوقهم من خدمات التأمين الصحي**، لقاء

مكافآت عن قيامهم بمهامهم على الوجه المطلوب من أجل تبليغ أحكام الشريعة وبيان مقاصدها وإبراز سماحتها ووسطيتها واعتدالها.

كما أن الوزارة عازمة على إضافة منظفي وحراس المساجد ضمن المستفيدين من نظام التغطية الصحية.

ودعما للتأطير الديني المحلي، ستعمل الوزارة، بتنسيق مع المجالس العلمية المحلية، في مجال برامج التكوين المستمر على تنظيم دورات وورشات عمل في مجال التأطير الديني الخاص بالأئمة والمرشدين والمرشدات، ومجال التدبير الإداري والمالي والتواصلي والمعلومياتي، وكذا يوم تحسيسي بجميع مندوبيات الشؤون الإسلامية حول ترشيد استعمال الماء بشراكة مع الوزارة المكلفة بالماء.

وفي إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية (2018-2020) فإن **مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين**، تحتاج إلى ميزانية توقعية برسم سنة 2020 لا تقل عن مبلغ **161.000.000,00 مليون درهم**، منها نسبة **90%** تهم **ميزانية البرامج** الموجهة للقيمين الدينيين وذويهم، المحددة قيمتها في **145.000.000,00 مليون درهم**، مترجمة في التفصيل التالي:

- تعتزم المؤسسة مواصلة تقديم **المساعدات والإعانات المباشرة** للقيمين الدينيين وذويهم، والمتمثلة في الإعانات النقدية المباشرة (كإعانة العجز وإعانة الوفاة وإعانة عيد الأضحى وإعانة الزواج لأول مرة وإعانة التمدرس ومنحة التفوق وإعانة السكن والمساعدات الاستثنائية للمشاريع المدرة للدخل)، حيث رصدت لها غلافا ماليا قدره **125.500.000,00 مليون درهم.**
- أولت المؤسسة كعادتها جانب **الخدمات الصحية** أهمية خاصة، ترجمتها ببرمجة استفادة مجموعة من القيمين الدينيين من النقل الطبي والجنائزي والمساعدة الطبية (التدخل الطبي لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة) والمساعدات الطبية الاستثنائية، فضلا عن إقامة حملات تضامنية وطبية متعددة الاختصاصات، ورصدت لقاء ذلك كله غلافا ماليا قدره **9.000.000,00 ملايين درهم.**
- مواصلة العمل على مستوى **البرامج والأنشطة الاجتماعية**، من قبيل المجالس القرآنية الرمضانية ومؤنة رمضان والمخيمات الصيفية لأبناء القيمين الدينيين، وتنظيم تظاهرات ولقاءات تواصلية، بالإضافة إلى برنامج

مخصص لأبناء القيمين الدينيين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتخصيص مبلغ **7.800.000,00 درهم**.

- ولدعم أنظمة خاصة (النقل الطرقي والاستبناك)، فإن المؤسسة ستعمل على تخصيص مبلغ **2.700.000,00 درهم**.

وفي إطار رصد المكتسبات، وتطوير الآليات وأدوات الاشتغال من أجل تفعيل مهام **المؤسسة العلمية** ووظائفها المنصوص عليها في الظهير الشريف المنظم لعملها، تقترح الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى مجموعة من الخطط والبرامج منها:

- تنفيذ البرنامج التعليمي الخاص بالدروس الحديثية؛
- تأطير الجالية المغربية المقيمة بالخارج وحفظ هويتها الدينية والحضارية من خلال أنشطة مختلفة.

ثانيا: برنامج الأماكن الروحية والثقافية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ستقوم الوزارة بإعطاء الانطلاقة لمشاريع **بناء المركبات الدينية والثقافية للأوقاف** بوزان وسيدي سليمان والرشيدية واكادير وجرادة والصويرة، وبناء معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بالرباط، ومشروع بناء المركب الثقافي محمد السادس بالعاصمة التشادية وكذا بإتمام المشاريع الجارية المتعلقة بالمركبات الدينية والثقافية بالحسيمة والقنيطرة والعرائش وبنجرير وتاوريرت وتنغير وسيدي بنور وقلعة السراغنة، ومواصلة الدراسات التقنية المتعلقة بمشاريع المركبات الدينية والثقافية بكل من كلميم والحاجب والفقيه بن صالح رصدت لذلك غلاف مالي إجمالي قدره **177.100.000,00 درهم**، ومواصلة **ترميم الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية** المبرمجة حيث خصصت لهذا البرنامج غلاف مالي قدره **62.900.000,00 درهم**.

كما ستقوم الوزارة بالالتزام وأداء مساهماتها في إطار اتفاقية الشراكة والتمويل المتعلقة ب:

- البرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة بفاس بمبلغ **5 ملايين درهم**؛
- ملحق اتفاقية الشراكة والتمويل المتعلقة بترميم المباني التاريخية بفاس بمبلغ **9.3 ملايين درهم**؛
- البرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة بمكناس بمبلغ **11 مليون درهم**.

وللعناية بالمساجد، خصصت الوزارة برسم سنة 2020 اعتمادا ماليا قدره **923 605 000.00درهم** موزعا كالتالي:

❖ أولا: **100.370.000,00 مليون درهم** لصيانة وتسيير المساجد.

❖ ثانيا: **823.235.000,00 مليون درهم** لبناء وتأهيل المساجد وتجهيزها أي بزيادة مبلغ **52,5 مليون درهم** لدعم برنامج تأهيل المساجد المغلقة.

وستسعى الوزارة خلال سنة 2020 إلى مواصلة تحقيق أهداف الخطة التالية:

أولا – تلبية حاجيات الساكنة من أماكن العبادة من خلال:

- تعزيز مكتسبات برامج بناء عدد من المساجد كل سنة بالأحياء الهامشية للقضاء على قاعات الصلاة غير اللائقة لممارسة الشعائر الإسلامية؛
- مواصلة بناء مساجد في المناطق التي تشكو من نقص على مستوى كبريات المدن؛
- ضمان توزيع أمثل لأماكن العبادة بين الوسطين الحضري والقروي؛
- احترام المعايير التعميرية الخاصة بالتجهيزات المسجدية في المناطق الجديدة التي تفتح في وجه التعمير؛
- الحفاظ على الخصوصيات المعمارية للطراز المغربي في عمارة المساجد الجديدة.

ثانيا – تأهيل حظيرة المساجد الحالية عبر:

- مواصلة المراقبة الدائمة لحالات بنايات المساجد بتنسيق تام مع السلطات المحلية؛
- إعداد استراتيجية لتدبير الصيانة؛
- تنويع الخدمات التي تقدمها مختلف المساجد وتجويدها؛
- توفير شروط السلامة والصحة والراحة التي تضمن إقامة الشعائر الإسلامية في أحسن الظروف؛
- ضمان الحياد التام للمساجد؛
- تحسين طرق وتقنيات تدبير المساجد؛
- تعزيز المكتسبات التي سجلها برنامج تأهيل المساجد المغلقة خلال السنوات الأخيرة، ومنحه الأولوية في التمويل.

ثالثا: برنامج التكويـــن والتعليـــم الدينـــي.

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

مواصلة لتأهيل التعليم العتيق ستعمل الوزارة على:

- بناء **مدرستين عتيقتين** بكل من إقليم تاونات والرشيدية بملغ يناهز **50 مليون درهم**؛

- برمجة تجهيز بعض مدارس التعليم العتيق، بمبلغ يناهز **4 ملايين درهم**؛
- الاستمرار في تسوية الوضعية القانونية لمؤسسات التعليم العتيق؛
- تفعيل المراقبة الإدارية المستمرة لمؤسسات التعليم العتيق؛
- تخصيص مكافآت لفائدة الأطر التربوية والإدارية والمساعدين الإداريين والأعوان والمستخدمين العاملين بمؤسسات التعليم العتيق؛
- تخصيص مكافآت إضافية لفائدة العاملين الجدد ومواصلة تعميم المنح الدراسية على تلاميذ وطلبة مدارس التعليم العتيق، إذا توفرت اعتمادات إضافية لذلك؛
- تأمين تلاميذ وطلبة مدارس التعليم العتيق التي تسيرها الوزارة تسييرا مباشرا؛
- توسيع قاعدة المؤسسات المستفيدة من المواد الغذائية والمحافظ والكتب واللوازم المدرسية؛
- دفع مستحقات الماء والكهرباء والهاتف؛
- استكمال البرنامج الوطني للتكوين والتأطير والمراقبة التربوية؛
- تنظيم الامتحانات الموحدة على الصعيد الوطني بجميع الأطوار الدراسية بالتعليم العتيق؛
- استكمال خطة الوزارة في تنفيذ برامجها في مجال التنشيط التربوي والصحة المدرسية؛
- الاستمرار في تشجيع التميز التربوي من خلال تنظيم جائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية وجائزة التعليم العتيق للتميز التربوي؛
- استكمال إنجاز مشروع التأليف المدرسي بالتعليم المدرسي العتيق؛
- مراجعة الأطر المرجعية في مواد العلوم الشرعية التي شملتها عملية التأليف المدرسي بالسنوات الإشهادية؛
- إعداد مشروع تأهيل الكتاتيب القرآنية (التحصين- الإشعاع- الانفتاح)؛
- طبع وثيقة "التربية على القيم والثوابت الدينية في بناء منهاج العلوم الشرعية بالتعليم المدرسي العتيق".

أما بالنسبة لبرنامج محو الأمية بالمساجد فإن الوزارة تجتهد في الارتقاء به، وذلك بتنفيذ المحاور الآتية:

- استهداف **1.500.000** مستفيد خلال الخماسية 2017-2021، بمعدل **300.000** مستفيد خلال كل سنة؛
- الاستمرار في تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في مجال محو الأمية، طبقا لما ورد في وثيقة -رؤية استراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030؛
- تعزيز التنمية المجالية من خلال توسيع البرنامج بالعالم القروي بنسبة **5%** على الأقل كل موسم دراسي، وتعميم مشروع القرى القارئة الذي يساعد في حصر وتحديد الفئة المستهدفة ونهج سياسة التمشيط الجغرافي للقضاء على آفة الأمية؛
- تعزيز مشروع القرائية التأهيلية للتعلم مدى الحياة؛

- مراجعة وتنويع وتجويد مناهج ووسائط التعلم والتأطير باستثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- إرساء نظام الإشهاد وتمكين المستفيدين من الانخراط في الممرات التعليمية بين برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية، وباقي الأنظمة الوطنية للتكوين والتأهيل؛
- إعداد دلائل تربوية وتنظيمية في مجالات الدراسات وتدبير المعطيات، والبرامج والمناهج والتقويم، والتكوين والتعاون والاستشارة التربوية، والتدبير الإداري والمالي؛
- مواكبة البرنامج بدراسات ميدانية؛
- دراسة إمكانية دعم مشروع استفادة المهاجرين من برنامج تعليم اللغة العربية.

وتعزيزا للبناء الثقافي العلمي ستحرص **جامعة القرويين** على مواصلة تجويد وتطوير التعليم والتكوين الديني بمختلف المؤسسات والمعاهد التابعة لها، حيث تعتزم **مؤسسة دار الحديث الحسنية** تنظيم أنشطة علمية وثقافية خلال السنة المقبلة 2020، تتوزع بين ندوات وموائد مستديرة ودورات تكوينية ومحاضرات، يؤطرها ثلة من الأساتذة الخبراء والمتخصصين من داخل المؤسسة ومن خارجها.

ومن المرتقب أن يبلغ عدد الطلبة المكونين **بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات** حوالي **1506** من الطلبة والطالبات.

كما سيواصل **معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية** برسم سنة 2020 العمل على تشجيع البحث العلمي، وكذا أساتذة المعهد على طبع بحوثهم التي لها صلة باختصاصات المعهد، وتعزيز الأنشطة الثقافية بالمعهد عن طريق رصد مبلغ مالي خاص بالندوات والأيام الدراسية، وتنظيم ندوات ودورات علمية لفائدة عموم الباحثين والمتخصصين.

تعتزم الوزارة في إطار **تأهيل القيمين الدينيين** عقد شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لدعم هاته الفئة في بعض اللغات الأجنبية، مع إمكانية وضع خدمات الأئمة المرشدين والمرشدات رهن إشارة الوزارة المذكورة عند الاقتضاء، وذلك من أجل الرقي بمكتسباتهم المعرفية، والرفع من مردوديتهم خاصة في مجال التواصل، الذي يعتبر من صميم اختصاصاتهم، على أساس قيام مندوبيات الشؤون الإسلامية بالتنسيق مع المصالح الخارجية لوزارة التربية الوطنية من أجل تفعيل الشراكة على المستوى المحلي، ومن المرتقب أن يستفيد من هذه العملية **2657** إماما مرشدا ومرشدة.

كما ستواصل الوزارة خلال سنة 2020 تنفيذ المخطط الثلاثي **لتكوين الائمة المرشدين والمرشدات** 2018-2020، وذلك بإنجاز مرحلته الثالثة والأخيرة والتي ستتضمن بالإضافة إلى تكوين الائمة المرشدين والمرشدات تخصيص تكوين ذي طابع إداري وتقني لفائدة متفقدي المساجد

والقيمين الدينيين المتعاقدين، بالإضافة إلى برمجة تكوين خاص للأئمة المرشدين والمرشدات ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما ستواصل الوزارة تعبئة طاقاتها لإنجاح **برنامج تأهيل الأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء** من خلال السهر على الجانب التنظيمي والتقني والعمل على توفير الظروف الملائمة والتحفيزات الضرورية لمواصلة ضمان النسبة العالية للحضور في كل لقاء (**92.5%**).

وفي هذا الإطار ستعمل الوزارة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى، على جعل مضامين المواد العلمية للدروس الملقاة تتناسب مع المستوى العلمي والمعرفي للنسبة الكبيرة من الأئمة المستهدفين بالبرنامج ودراسة إمكانية الرفع من المستوى المعرفي للأئمة من خلال كتب ومطبوعات.

ويرتقب أن يصل عدد الأئمة الذين سيستفيدون من هذا البرنامج خلال سنة 2020 إلى **49.000** إمام، وسيتم رصد له اعتماد مالي قدره **104.500.000,00 ملايين درهم**.

رابعا: برنامج دعم وقيادة.

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

واهتماما بالإصلاح الإداري ستتركز الجهود بصفة خاصة خلال السنة المالية 2020 على الاستمرار في استكمال الأوراش التحديثية التي تم فتحها من أجل الارتقاء بمستوى التدبير الإداري بغية تحسين وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين.

ومن أجل تبسيط الولوج إلى المعلومة ستعمل الوزارة على **تطوير مجموعة من التطبيقات الالكترونية** وذلك في إطار الاستراتيجية العامة للدولة في هذا الباب، ومن المقرر إنجاز ما يلي:

- مواصلة تأهيل وتأمين الشبكات المحلية بالإدارة المركزية وعدد من المصالح الخارجية وإنجاز الشبكة الموسعة للوزارة (الشطر الخاص بالمندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية)؛
- إرساء برنامج تبادل البيانات مع البنك الشعبي في الشق الخاص بتدبير مكافآت القيمين الدينيين؛
- دراسة الصيانة التصحيحية والتطويرية لمجموعة من البرامج المعلوماتية والخدمات الإلكترونية؛

- إنجاز وتفعيل عدد من البرامج المعلوماتية الجديدة: مكتبة رقمية، نظام جغرافي، نظام تدبير الأملاك الوقفية وعائداتها؛
- دراسة وضع بوابة داخلية للوزارة.

أما في **مجال التعاون** فإن الوزارة بصدد تفعيل ترسانة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتعاون الإسلامي ودراسة مشاريع اتفاقيات جديدة مع مجموعة من الدول (الغابون، الكامرون، المالديف، جيبوتي، كينيا، ليبيريا، أذربيجان، قيرغيزستان، نيجيريا الاتحادية، سنغافورة، مالاوي، أوزبكستان، قطر، ماليزيا، البنغلاديش الشعبية، كازاخستان....).

وفي **مجال الشؤون الاجتماعية** تعتزم الوزارة المضي قدما في تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، على ضوء دليل المساطر والجوانب المرتبطة بتدبير مختلف عناصر الشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجمعيات.

أما في مجال التواصل ستواصل الوزارة تنفيذ الصفقة الإطار المتعلقة بتحيين وطبع منشورات الإدارة المركزية (النشرة السنوية لأنشطة الوزارة باللغتين العربية والفرنسية، دليل الاتصال، مجموعة من الخطب المنبرية، المذكرات العامة، دليل النصوص التشريعية والتنظيمية للوزارة).

وعلى **المستوى التشريعي**، ستصدر الوزارة قرارا بتحديد مساطر إبرام عقود واتفاقيات للشراكة بين الأوقاف العامة والقطاع العام أو القطاع الخاص، وقرارا بتعديل مصنفة ميزانية الأوقاف العامة بما يتفق وهيكلة الوزارة.

المحور الثالث: مشروع الميزانية كأداة للتدخل قصد تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

ستعمل الوزارة في إطار تدبير ميزانياتي قائم على البرامج، والأهداف، ومؤشرات نجاعة الأداء، على تحسين فعالية نفقات المعدات والنفقات المختلفة والنفقات المرتبطة بالاستثمار، وترشيد نمط عيش الإدارة من خلال ترشيد عمليات الاقتناء، والاستمرار في تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيا النجاعة الطاقة على مستوى المساجد والمركبات الإدارية والثقافية الدينية.

وتجدون الخطوط الرئيسية لمشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع برسم سنة 2020 موزعة كالآتي:

1- ميزانيـة التسييـر :

بلغت الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير، في مجملها **3.693.843.000,00 درهم** ، منها **833.636.000,00 درهم لباب الموظفين والأعوان**، والتي عرفت هذه السنة زيادة بالمقارنة مع السنة المالية 2019 بلغت **175.490.000,00 درهم**، وذلك نتيجة إحداث **400** منصب مالي ، سيخصص منها **250** منصبا ماليا لتوظيف الفوج **الخامس عشر** من معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات (**150** إماما مرشدا و **100** مرشدة)، و **24** منصبا لإدماج القيمين الدينيين كمرشدين متعاقدين، و **126** منصبا لتأثيث المصالح المركزية والخارجية للوزارة والمؤسسات التابعة لها.

و **2.860.207.000,00 درهم لباب المعدات والنفقات المختلفـة.**

وتتوزع اعتمادات ميزانية التسيير بالأساس على ما يلي:

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
باب الموظفين	833.636.000,00
باب المعدات والنفقات المختلفة، وتتوزع اعتماداته على الشكل التالي:	
دعم وقيادة	
دعم وقيادة (الإدارة المركزية)	19.827.315,00
دعم وقيادة (المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية)	39.897.200,00
المجمـــــــــوع	59.724.515,00
التأطير الديني	
دعم المهام الخاصة ببرنامج التأطير الديني	3.905.350,00
الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية	161.200.000,00
التوعية السمعية البصرية	17.000.000,00
مساهمة في تسيير الجمعيات والمؤسسات الإسلامية	29.500.000,00
التأطير الديني بالمساجد	1.544.719.495,00
طبع، توزيع وحفظ القرآن الكريم	50.466.200,00
إحياء وحفظ التراث الثقافي والديني	712.000,00
التأطير الديني بالخارج	221.000.000,00
المجمـــــــــوع	2.028.503.045,00
الأماكن الروحية والثقافية	
الأماكن الروحية والثقافية (الإدارة المركزية)	14.943.000,00

الأماكن الروحية والثقافية (المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية)	81.577.000,00
المجمـــــــــــوع	96.520.000,00
التكوين والتعليم الديني	
تعويض وتأهيل العاملين بمؤسسات التعليم العتيق	190.500.000,00
تحسين ظروف التمدرس لفائدة تلاميذ وطلاب مؤسسات التعليم العتيق	82.560.000,00
تطوير التعليم والتكوين بالمؤسسات التابعة لجامعة القرويين	117.409.440,00
تأهيل القيمين الدينيين	104.500.000,00
محاربة الأمية في مساجد المملكة	180.000.000,00
دعم المهام الخاصة ببرنامج التكوين والتعليم الديني	490.000,00
المجمـــــــــــوع	675.459.440,00
مجـــموع	2.860.207.000,0
مجموع اعتمادات ميزانية التسيير	3.693.843.000,0

2- ميزانيـة الاستثمـار:

بلغت الاعتمادات المسجلة برسم ميزانية الاستثمار **1.161.054.000,00 درهم** كاعتمادات الأداء، و **900.000.000,00 درهم** كاعتمادات الإلتزام.

وستوظف هذه الاعتمادات لإنجاز المشاريع الآتية:

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
1- توسعة الشبكة الخاصة بالمساجد (بناء المساجد)	216.487.000,00
2- صيانة وتحسين جودة المساجد:	
- تأهيل المساجد المتضررة	361.835.500,00
- تجهيز المساجد وإمدادها بالمستلزمات الضرورية	30.000.000,00
- النجاعة الطاقية بالمساجد	20.000.000,00
- الوقاية من الحرائق والهلع	6.000.000,00
- التأهيل البيئي للمساجد	5.000.000,00
- برنامج ولوجيات ذوي الاحتياجات الخاصة	2.000.000,00
- تعميم ربط المساجد بالماء الصالح للشرب والكهرباء	5.000.000,00
- مؤسسة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء	30.000.000,00
3- المحافظة على المساجد التاريخية وترميمها	146.912.500,00
بناء وتجهيز مؤسسات التعليم العتيق	70.000.000,00

بناء وتجهيز المركبات الدينية والثقافية للأوقاف	142.605.000,00
بناء وتجهيز المقرات الإدارية	34.495.000,00
ترميم الممتلكات الوقفية الاجتماعية والثقافية	62.900.000,00
تحديث الإدارة	24.019.000,00
التأطير الديني	3.800.000,00
المجمـــوع	1.161.054.000,00

السيد الرئيـــس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمـــون.

هذه هي أهم منجزات الوزارة خلال سنة 2019، والأوراش المفتوحة والمشاريع المبرمجة برسم سنة 2020، وهي، على أهميتها، دون ما نطمح إليه، وعسى أن تمكننا الميزانيات المقبلة من بلوغ المرام وتحقيق الرجاء.

أشكركم على تتبعكم لهذه الكلمة المفصلة، وعلى تفهمكم ودعمكم المستمرين لعمل الوزارة، ومساهمتكم القيمة في تعزيز الإصلاحات التي يضطلع بها هذا القطاع بتوجيه من مولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ملخص تدخلات السادة المستشارين

خلال المناقشة، ثمن السيدات والسادة المستشارين الدور الذي تقوم به الوزارة في استتباب الأمن الروحي والعقدي، وترسيخ أسس المذهب المالكي المتسم بالوسطية والاعتدال والتسامح، وفق منظومة أخلاقية قائمة على وحدة الثوابت الجامعة بين الأمة وإمارة المؤمنين.

وبخصوص الميزانية أكدوا على محدوديتها نظير الخدمات التي تقوم بها الوزارة مطالبين بدعمها قصد مواصلة تدبير المنظومة الدينية.

وقد استأثر النقاش بطرح العديد من الاقتراحات والتساؤلات، همت بالأساس التأطير الديني في ظل الأوضاع الدولية التي تشهد تفشي ظواهر الانحراف الديني والتطرف والإرهاب، وتلاشي قيم التعايش وتقبل الآخر بكل أمن وسلام .وفي هذا الاطار نوه السادة المستشارون بمؤسسة إمارة المؤمنين ودورها في تأطير الشأن الديني وتحصين الأمن الروحي للمملكة وإرساء قيم التسامح والتعايش بين الأمم

بعيدا عن كل غلو وتطرف من خلال نهج الوسطية والاعتدال في ممارسة الشعائر الدينية.

كما أكد جل المتدخلين عن أهمية القطاع ودوره في إعطاء صورة حقيقية عن تطور المغرب وانخراطه في منظومة المجتمع الدولي ،المبني على نشر قيم التعايش منوهين بالاستراتيجية الوطنية المتبعة افريقيا وعربيا، في اطار محاربة الأفكار والتيارات التضليلية المتطرفة على الصعيد الدولي.

وعلاقة بالموضوع طالب أحد المستشارين بضرورة فتح نقاش عمومي، هيئات، مؤسسات حكومية، برلمان، مجتمع مدني، مثقفين وعلماء، يهدف الى إرساء قانون لتجريم الاسلاموفوبيا على غرار قانون معاداة السامية مثلا، من أجل تحصين الأمن الديني والعقدي للملكة ولاسيما بالنسبة للشباب.

أما فيما يخص البعد الديني أكدوا على ضرورة ادماجه في المقاربة الجديدة للتنمية "النموذج التنموي الجديد للمملكة".

كما شمل النقاش أيضا عدة محاور همت بالأساس :

أولا: تأهيل القيميين الدينيين والعناية بدور العبادة.

في هذا الاطار تطرق أحد السادة المستشارين لضرورة تأهيل الأئمة والقيميين الدينين، عبر تنظيم دورات تكوينية دورية خاصة بهم ،هذا فضلا على تحفيزهم ودعمهم على المستوى المادي والمعنوي .

وبخصوص المساجد طالبوا بضرورة وضع استراتيجية وطنية لبنائها وترميمها والاعتناء بفضاءاتها، ومن جهة أخرى نوهوا بحصيلة برنامج محو الأمية وكيفية تدبيره ونتائجه وامتداداته على صعيد المملكة.

أما فيما يتعلق بفضاءات العبادة، دعا أحد المتدخلين الى ضرورة العناية بها من خلال التصدي للسلوكات المنحرفة التي أضحت مصدر ازعاج وتأثير على البعد الديني والروحي،كالتسول وانتشار مظاهر البؤس والفوضى.

وبالنسبة للزوايا والأضرحة تمت المطالبة بوجوب العناية بها ،من خلال مراقبتها والإشراف عليها، باعتبارها تراث ثقافي، حضاري عريق، نظرا لما تتعرض له من

اختلالات و ممارسات لاأخلاقية من قبيل الخرافات والشعودة، الأمر الذي يقضي وضع اطار تدبيري حديث ومنظم يرتكز أساسا على التوعية الدينية.

ثانيا:مغاربة العالم والهوية الدينية الوطنية.

بخصوص الجالية المغربية المقيمة ببلدان المهجر،عبروا عن مدى تخوفهم من انتشار مظاهر التطرف والأفكار الهدامة في صفوف أفراد الجالية ،وفي هذا السياق طالبوا بضرورة الاستناد على فقهاء وعلماء أكفاء في مجال التفسير والتأويل المبني على قيم الدين والفكر الإسلامي السمح مع ربط هذا الأمر بالجانب الثقافي والتطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة،بغية تعزيز التواصل بمغاربة العالم طيلة السنة عوض الاقتصار على شهر رمضان.

ثالثا:تنظيم عملية الحج

انصب النقاش حول المعايير المعتمدة من طرف الوزارة لتدبير هذا القطاع،والمشاكل التنظيمية المطروحة خاصة ارتفاع تكاليف السفر لاسيما

بالنسبة للأسر المحدودة الدخل، كما تمت أيضا الإشارة لوجوب الاستثمار في عملية العمرة والاستفادة من مداخيلها من أجل انعاش الاقتصاد الوطني .

رابعا: التعليم العتيق

وبخصوص مؤسسات التعليم العتيق نوهوا بدورها في خلق أجيال معتدلة ومتوازنة، مع المطالبة بوجوب صيانتها والحفاظ عليها وترميمها، وإحداث مؤسسات أخرى جديدة في ربوع المملكة وفق مقاربة مجالية عادلة حفاظا على التراث الديني خدمة للأمن الروحي للمغاربة .

خامسا :مؤسسة محمد السادس للقرآن الكريم

نوه جل المتدخلين بمؤسسة محمد السادس باعتبارها احدى المعالم الأكثر اشعاعا على المستوى الوطني ،الافريقي والدولي ،كما أشادوا بالدور الذي تقوم به اذاعة محمد السادس للقرآن الكريم ،وكذا بالقنوات التلفزية والمساجد المخصصة لدروس التوعية الدينية،باعتبارها آليات لحفظ النموذج الديني الإسلامي المعتدل.

سادسا: الدبلوماسية الدينية

تمت الاشادة بالدبلوماسية الدينية لجلالة وبالمنجزات التي تم تحقيقها خاصة بالقارة الافريقية ،وكذا بدور لجنة القدس في حماية القدس والدفاع عنها.

سابعا: المجالس العلمية

أشاروا الى دورها الفعال والمؤثر في تأطير الحقل الديني، وطالبوا أيضا بضرورة تعزيز خطابها المرتبط أساسا بتنوير الرأي العام وتوحيد الفتاوي، وإبراز تقاطعات الحداثة بالمرجعية الإسلامية.

جواب السيد الوزير

في مستهل جوابه، شكر السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم التي تنم عن اهتمامهم بالحقل الديني ووعيهم بالقضايا الدينية.

كما أكد على التجاوب الإيجابي مع كافة الملاحظات والاقتراحات القيمة التي تشكل خارطة طريق لعمل الوزارة مع ما تتضمنه من دعم وتشجيع، وفي هذا الإطار دعا الى ضرورة توسيع اللقاءات التواصلية مع المؤسسة التشريعية حول جل القضايا المرتبطة بالشأن الديني.

ومن جهة أخرى أفاد أن سياسة تدبير الشأن الديني مستمدة من مشروعية امارة المؤمنين القائمة على البيعة المتجددة.

وأكد أيضا أن التوجه الديني قائم على ركيزة لا اكراه في الدين وعلى حرية المعتقد،وفي السياق ذاته أبرز أن ظاهرة التطرف ظاهرة عالمية من الصعوبة حصرها في الزمان والمكان.

وبالنسبة لمنظومة القيم أشار للمرحلة الانتقالية المتسمة بالتقلبات الدولية المؤثرة لا محالة في الدين الإسلامي.

ومن جهة أخرى أشار للمجهودات المبذولة لتدبير الميزانية، حيث طالب المؤسسة التشريعية بدعمها من خلال إدراج هذا القطاع ضمن القطاعات التي تحتاج لدعم مالي إضافي.

أما فيما يتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، فقد أكد أن العالم يتسم بالتباسات كثيرة تفرز صراعات بين مجموعة من التيارات الدينية، هذا الاختلاف يساهم في تفشي ظاهرة الإرهاب.

وعلاقة بالموضوع أكد اهتمام الوزارة بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج من خلال التواصل معهم وتقريب القيم الإسلامية السمحة لهم ولأبنائهم.

وبخصوص النموذج الديني، أكد أن المغرب لديه نموذج منفرد، يبقى الحفاظ عليه وتسويقه مسؤولية جماعية مشتركة.

وفي الختام أعرب السيد الوزير عن ارتياحه لما حققته الوزارة من إنجازات في مجال الشأن الديني، سيرا على نهج أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني

=برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة

محمد الرزمة

مقرر اللجنة

أحمد بولون

الأمانـــة العامـــــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسـم اللجـان

الـولاية التشريعية 2015 - 2021

السنة التشريعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020 .

خصصت اللجنة يوم الثلاثاء 19 نونبر 2019 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد محمد الرزمة رئيس اللجنة وحضور السيد عبد اللطيف لوديي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020.

بداية أتقدم للسيد الوزير بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدمها وكذا الأجوبة الدقيقة على استفسارات وتساؤلات السادة المستشارين.

في بداية الاجتماع قدم السيد الوزير عرضا شاملا تطرق من خلاله لملامح مشروع الميزانية الذي تستمد مقوماتها من الرعاية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، الرامية إلى مواصلة :

- حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية وتقوية الحراسة على الحدود البرية والجوية والبحرية لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي الهجرة السرية وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود إضافة إلى ظواهر الإرهاب.
- تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها وتنمية قدراتها الميدانية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها بغية الاضطلاع بمهامها بنجاعة ومهنية عالية .
- إعادة العمل بالخدمة العسكرية ومساهمة القوات المسلحة الملكية في تكوين الشباب وإعدادهم لتسهيل اندماجهم المهني والاجتماعي.
- تحسين ظروف عيش العسكريين من خلال الزيادة في أجورهم ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين وذويهم.
- تحديد الأولويات والحفاظ على التوازن بين الإمكانيات التي توفرها ميزانية قطاع الدفاع الوطني والحاجيات المتزايدة التي تمليها المهام المتنامية لأفراد القوات المسلحة الملكية لاسيما فيما يخص المجال التكنولوجي المتسارع.

كما استعرض الأنشطة والمجالات والمحاور التي تندرج ضمن اختصاص القوات المسلحة الملكية ومختلف الميادين التي تشتغل بها.

ومن جهة أخرى أشار إلى تأثير مجموعة من العوامل على إعداد هذا المشروع ومنها تلك المتعلقة بضغط كتلة الأجور والدين العسكري ومتابعة تغطية الالتزامات المرتبطة بمخططات عصرنة وتحديث تجهيزات وعتاد القوات المسلحة الملكية .

وبخصوص الغلاف المالي الإجمالي للميزانية برسم سنة 2020، فقد عرف ارتفاعا بنسبة 9,8 % حيث بلغ 39,3 مليار درهم إذا تم استثناء تحويل النفقات التي كانت تدرج في فصل التكاليف المشتركة لميزانية وزارة الاقتصاد والمالية.

أما فيما يخص الغلاف المالي الإجمال لميزانية إدارة الدفاع الوطني سيبلغ 45,5 مليار درهم مقابل 35,8 مليار درهم برسم سنة 2019 حيث سجل ارتفاعا استثنائيا بنسبة26,8%.

وتتوزع الاعتمادات المدرجة في مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني لسنة 2020 على الشكل التالي :

← - ميزانية التسيير:

➢ **باب الموظفين** :

33,16 مليار درهم بزيادة 8,2 مليار درهم مقارنة مع سنة 2019.

➢ **باب المعدات والنفقات المختلفة** :

7,1 مليار درهم أي بزيادة 18% مقارنة مع سنة 2019.

← ميزانية التجهيز:

- سيبلغ الغلاف المالي المرصود لها ماقدره 5,1 مليار درهم أي بزيادة 8 % مقارنة مع سنة 2019.

← مساهمة النفقات المشتركة للميزانية العامة للدولة :

- سيبلغ الغلاف المالي المرصود لها ما يعادل 10,6 مليار درهم أي بزيادة 2% مقارنة مع سنة 2019، سترصد هذه الاعتمادات لتغطية النفقات المترتبة عن خدمة الدين العسكري وتغطية الالتزامات الناتجة عن تنفيذ المخططات الرامية إلى عصرنة قدرات القوات المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية وكذا الدرك الملكي.

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ عرض السيد الوزير ؛
- ✓ ملخص تدخلات السادة المستشارين ؛
- ✓ جواب السيد الوزير.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

إدارة الدفاع الوطني

عرض السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني حول مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2020

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمجلس المستشارين

الثلاثاء 19 نونبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين وآله وصحبه

السيد رئيس اللجنة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيدات والسادة أطر مجلس المستشارين،

يطيب لي السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمجلس المستشارين، أن أعبر لكم عن شكري وكامل تقديري لمشاركتكم هذا اليوم في دراسة ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020 بعد أن تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب.

وقبل عرض مضامين هذا المشروع، وجبت الإشارة إلى أن بلورته قد تمت وفق مرجعية مستوحاة من **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية** مع استحضار مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية و منشور السيد رئيس الحكومة بخصوص إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020.

و تتجلى مرتكزات هذه المرجعية فيما يلي:

أولا: مواصلة تعزيز و عصرنة الخطط الدفاعية والأمنية الاستباقية للقوات المسلحة الملكية، بجميع مكوناتها وتنمية قدراتها الميدانية وتعزيز مواردها البشرية ورفع مستوى كفاءتها وجاهزيتها بغية الاضطلاع بمهامها بنجاعة و مهنية عالية في :

- ✓ حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية وتقوية الحراسة على الحدود البرية و الجوية و البحرية لمواجهة كل التهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي الهجرة السرية وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للحدود إضافة إلى ظواهر الإرهاب.
- ✓ ومواصلة مساهمتها المتميزة في عمليات حفظ السلام و الأمن الدوليين و في عمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الإنسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة.

ثانيا: إعادة العمل بالخدمة العسكرية و مساهمة القوات المسلحة الملكية في تكوين الشباب وإعدادهم لتسهيل اندماجهم المهني و الاجتماعي.

ثالثا: تحسين ظروف عيش العسكريين من خلال الزيادة في أجورهم ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة (العاملين و المتقاعدين) وذويهم.

رابعا: تحديد الأولويات و الحفاظ على التوازن بين الامكانيات التي توفرها ميزانية قطاع الدفاع الوطني و الحاجيات المتزايدة التي تمليها المهام المتنامية لأفراد القوات المسلحة الملكية و التي تعرف تكلفتها منحا تصاعديا على اعتبار ضرورة مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع في هذا المجال.

ومن أجل اطلاعكم على تفاصيل مشروع ميزانية قطاع الدفاع الوطني، اسمحوا لي السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن أعرض في باب أول أهم المعطيات المرفقة والتخصيصات المقترحة لها في مشروع ميزانية 2020 على ان أقدم في باب ثان أمام لجنتكم الموقرة الحصيلة المسجلة و المرتقبة برسم سنة 2019.

الباب الأول:
المعطيات المرفقة لمشروع الميزانية برسم سنة 2020

أستهل هذا الباب بالإشارة إلى تأثير مجموعة من العوامل على إعداد هذا المشروع و منها تلك المتعلقة بضغط كتلة الأجور والدين العسكري ومتابعة تغطية الالتزامات المرتبطة بمخططات عصرنة وتحديث تجهيزات و عتاد القوات المسلحة الملكية.

هكذا ومقارنة مع ميزانية سنة 2019، سيبلغ الغلاف الإجمالي لميزانية هذه الإدارة برسم سنة 2020، **39,3** مليار درهم إذا استثنينا تحويل النفقات التي كانت تدرج في فصل التكاليف المشتركة لميزانية وزارة الاقتصاد والمالية. و بذلك تسجل هذه الميزانية ارتفاعا بنسبة **9,8 %** يعزى أساسا إلى:

أولا: تغطية النفقات الناجمة عن العمل بنظام الخدمة العسكرية والتي تقدر بحوالي **770** مليون درهم بما فيها خاصة:

- **421** مليون درهم لتغطية نفقات الرواتب والأجور لفائدة المجندين (فوج 2019 الذي تضمن 15 الف مجند و فوج 2020) ؛
- **288** مليون درهم لبناء وتأهيل مراكز الاستقبال والتكوين، وللإشارة فإن هذه المراكز سيتم استغلالها من طرف الافواج التي سيتم استدعاؤها خلال السنوات القادمة؛
- وحوالي **61** مليون درهم لتغطية نفقات التسيير المرتبطة بالخدمة العسكرية (الأدوية، النقل،....).

ثانيا: التزام الإدارة بأداء الشطر الثاني من الزيادة في الأجور و الزيادة في منحة التغذية و تغطية التكاليف المترتبة عن الترقية و عن أداء الأجور برسم المناصب الجديدة.

و إذا أخذنا بعين الاعتبار **الإجراء المحاسباتي المندرج في إطار تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية** والتي يتم بموجبها، تحويل النفقات التي كانت تدرج سابقا ضمن فصل التكاليف المشتركة لميزانية وزارة الاقتصاد والمالية إلى الوزارات المعنية ابتداء من سنة 2020 فإن الغلاف الإجمالي لميزانية إدارة الدفاع الوطني سيبلغ **45,4** مليار درهم مقابل **35,8** مليار درهم برسم سنة 2019 مسجلا ارتفاعا استثنائيا بنسبة **26,8 %.**

و تشمل هذه النفقات، التي ستبلغ حوالي **6,1** مليار درهم أي **ثلثي هذا الارتفاع**، كلا من مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، وكذا الاعتمادات المرصدة لفائدة مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين من جهة ثم مساهمة الدولة في نفقات تعاضدية القوات المسلحة الملكية من جهة أخرى.

و هكذا يتضح بأن ارتفاع ميزانية إدارة الدفاع الوطني يرجع إلى **عوامل استثنائية** همت بالأساس تحويل نفقات مهمة من فصل التكاليف المشتركة و نفقات الخدمة العسكرية و الزيادة في الأجور. و باستثناء هذه العوامل، فإن الميزانية الهيكلية لهذا القطاع قد سجلت ارتفاعا لم يتعدى **1 %.**

وتتوزع الاعتمادات المدرجة في مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني لسنة 2020 المعروض أمام أنظار لجنتكم الموقرة على الشكل التالي:

I. ميزانية التسيير

1. باب الموظفين:

بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا الباب **33,16** مليار درهم أي بزيادة **8,2** مليار درهم مقارنة مع سنة 2019. وستمكن الزيادة المسجلة برسم السنة المالية 2020 من تغطية ما يلي:

- النفقات المرتبطة بمساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد والتي تقدر تكلفتها بالنسبة لهذه الادارة ب **5,2** مليار درهم التي كانت تدرج سابقا في التحملات المشتركة لوزارة الاقتصاد والمالية كما سبقت الإشارة الى ذلك اعلاه؛
- أجور المنخرطين في إطار الخدمة العسكرية لفوجي 2019 و 2020 : **421** مليون درهم؛
- رواتب وأجور وتعويضات **5000** منصب مالي جديد، التي ستخصص لسد حاجيات الوحدات العسكرية و مراكز الدرك الملكي: **165** مليون درهم؛
- النفقات المترتبة عن تسوية الوضعيات الإدارية للعسكريين والموظفين المدنيين بمناسبة ترقياتهم برسم السنة المالية 2020: **220** مليون درهم؛
- وأخيرا نفقات تأدية الشطر الثاني من الزيادة في الأجور لفائدة الموظفين المدنيين والعسكريين والنفقات المترتبة عن الزيادة الدورية في منحة التغذية.

2. باب المعدات والنفقات المختلفة

سيسجل هذا الباب ارتفاعا بنسبة **18 %** مقارنة مع سنة 2019 حتى يتمكن قطاع ادارة الدفاع الوطني من تحمل النفقات الضرورية للسير العادي لمختلف المصالح والوحدات العسكرية، حيث سيبلغ الغلاف المالي لهذا الباب ما يناهز **7,1** مليار درهم. و باستثناء الاعتمادات التي حولت من فصل التكاليف المشتركة إلى ميزانية إدارة الدفاع الوطني فإن الارتفاع المسجل برسم نفقات هذا الباب يبقى منحصرا في حدود **3 %.**

ويعتبر المبلغ المرصود برسم ميزانية 2020 ضروريا لتغطية نفقات التسيير المختلفة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- رصد ما يناهز **882,7** مليون درهم كاعتمادات كانت تؤدى في السنوات الماضية مباشرة من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية "فصل التكاليف المشتركة" لفائدة مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية ولفائدة تعاضدية القوات المسلحة الملكية؛
- نفقات التسيير المترتبة عن العمل بالخدمة العسكرية (**61** مليون درهم)؛
- مستحقات الماء والكهرباء والاتصالات(**539** مليون درهم)؛
- مستحقات الوقود الضرورية لتشغيل مختلف المعدات؛
- نفقات كراء المساكن الوظيفية لفائدة أفراد الدرك الملكي؛
- نفقات التسيير لفائدة القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي والحرس الملكي؛
- مصاريف التنقل لتغطية حركية العسكريين وتلك المتعلقة بتكوين أفراد القوات المسلحة الملكية؛
- الإعانات المبرمجة لفائدة المستشفيات العسكرية والمؤسسات الأخرى التابعة لإدارة الدفاع الوطني(**295** مليون درهم).

II. ميزانية التجهيز

سيبلغ الغلاف المالي المرصود لميزانية التجهيز ما قدره **5,1** مليار درهم أي بزيادة **8 %** مقارنة مع سنة 2019 و سترصد هذه الزيادة أساسا لبناء وتجهيز مراكز التكوين و تغطية نفقات اللباس والأفرشة في إطار الخدمة العسكرية لفوج 2020.

وفي هذا الإطار، واحتراما للمنهجية الرامية الى عقلنة النفقات العمومية، حرصت إدارة الدفاع الوطني على الاكتفاء ببرمجة المشاريع ذات الأولوية للقيام بمهامها وكذا العمل على تنفيذ الالتزامات التي عقدتها مع مختلف شركائها ومتعهديها.

وهكذا سيخصص الغلاف المالي المرصود برسم هذه الاعتمادات أساسا لتغطية العمليات التالية:

- بناء وتجهيز ثكنات عسكرية و مراكز تكوين المجندين في إطار الخدمة العسكرية؛

- شراء المعدات والأسلحة والذخيرة لفائدة القوات المسلحة الملكية؛
- إصلاح وصيانة العتاد العسكري وخاصة منها الوحدات العائمة وكذا الطائرات؛
- مواصلة اوراش بناء وتجهيز مراكز جديدة ذات مواصفات حديثة لفائدة الدرك الملكي وذلك لتغطية جل أقاليم وجهات المملكة بصفة تدريجية؛
- تعزيز البنية التحتية واقتناء التجهيزات اللازمة لتأمين ومراقبة الحدود؛
- توسعة و تأهيل البنيات التحتية الاستشفائية.

III. مساهمة النفقات المشتركة للميزانية العامة للدولة

سيبلغ الغلاف المرصود لها برسم سنة 2020 ما يعادل **10,6** مليار درهم مقارنة مع **10,4** مليار درهم المبرمجة في سنة 2019 اي بزيادة بلغت ما يقارب **2%**. وسيتم رصد هذه الاعتمادات لتغطية النفقات المترتبة عن خدمة الدين العسكري و تغطية الالتزامات الناتجة عن تنفيذ المخططات الرامية إلى عصرنة قدرات القوات المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية وكذا الدرك الملكي.

و يجب التذكير بأن الغلاف المالي المرصود لتغطية هذه الالتزامات يعرف استقرارا على المدى المتوسط، كما أن النفقات التي تندرج في إطار هذا الغلاف تبقى خاضعة للمراقبة المالية والقواعد المحاسباتية الجاري بها العمل.

الباب الثاني:
الحصيلة المسجلة برسم سنة 2019

بعد التطرق إلى الخطوط العريضة لميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2020، يشرفني أن أعرض أمامكم موجزا لحصيلة أنشطة هذه الإدارة برسم سنة 2019 و التي تمحور حول الأنشطة التالية:

- حماية السيادة الوطنية و مراقبة الحدود البرية و الجوية و البحرية؛
- دور التكوين العسكري في تنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتعزيز مؤهلاتهم ؛
- تفعيل الخدمة العسكرية؛
- مساهمة القوات المسلحة الملكية في ميادين التعاون الدولي و الأعمال الإنسانية؛
- دور القوات المسلحة الملكية و الدرك الملكي في الوقاية والتصدي لحرائق الغابات والسلامة الطرقية ؛
- تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية لفائدة القوات المسلحة الملكية و كذا لعامة المواطنين؛
- تدبير مجال أمن نظم المعلومات؛
- تطوير وسائل الاستشعار البعدي الفضائي.
- الحفاظ والتعريف بالتراث العسكري المغربي.

المحور الأول: حماية السيادة الوطنية و مراقبة الحدود البرية و الجوية و البحرية

تعتبر مراقبة الحدود والساحل وتطوير القدرات لمواجهة التهديدات من الاهتمامات الرئيسية للقوات المسلحة الملكية، وفي هذا الإطار، و**طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، تقوم القوات المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، بتعبئة موارد مادية وبشرية مهمة وذلك من أجل:

- ✓ أمن ومراقبة وحراسة الحدود البرية على طول حوالي 3.300 كلم؛
- ✓ حراسة ومراقبة السواحل على مسافة 3.500 كلم تقريبا؛
- ✓ مراقبة المجال الجوي.

ومن أجل أداء هذه المهام على أحسن وجه، تعتمد القوات البرية في مراقبة الحدود البرية والساحل على نقط ثابتة ونقط للدعم وكذا فرق للتدخل بالإضافة إلى جهاز للمراقبة الإلكترونية.

ومن جهتها تقوم القوات الملكية الجوية بمساهمة فعالة في هذا الشأن عن طريق سلسلة من الرادارات الثابتة للمراقبة الجوية ضد أي اختراق جوي. أما البحرية الملكية فتعمل على مراقبة و مواجهة الأنشطة غير المشروعة داخل المياه الإقليمية بواسطة رادارات للمراقبة البحرية وكذا عن طريق تعبئة وحدات للتدخل على طول السواحل.

علاوة على ذلك يساهم الدرك الملكي من جانبه في مراقبة الحدود ضد كل التهديدات وكذا تقديم الدعم على عدة مستويات البرية والجوية والبحرية.

ففي ما يتصل بتدبير اشكالية الهجرة السرية ، تقوم القوات المسلحة الملكية و الدرك الملكي بمواجهة و تدبير الهجرة غير الشرعية التي تستدعي بدل مجهودات متواصلة و يقظة مستمرة للتصدي لها. و هكذا فالجهد متواصل لتعزيز الموارد البشرية و التجهيزات و المعدات اللازمة لمراقبة الحدود و إنقاذ المرشحين للهجرة غير الشرعية من مخاطر الغرق و الموت في المياه الاقليمية.

في هذا الصدد، فقد تمكنت وحدات البحرية الملكية و الدرك الملكي خلال الفترة الممتدة بين 2017 و والفصل الأول من 2019 من إحباط عدد كبير من محاولات الهجرة غير الشرعية و إنقاذ المهاجرين من الغرق و الموت همت ما يقارب **190.000** مرشحا.

و قد سخرت لهذه الغايات موارد بشرية مهمة و وسائل و آليات تقنية متطورة للمراقبة الالكترونية (محطات الرادارات، وحدات متحركة للتدخل، وحدات عائمة...).

و قد تمت هذه التدخلات في احترام تام للضوابط القانونية المعمول بها في هذا المجال.

المحور الثاني: دور التكوين العسكري في تنمية قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتعزيز مؤهلاتهم

يولي **صاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أهمية بالغة لتكوين أفراد القوات المسلحة الملكية**. و في هذا الإطار، ومن أجل تلبية حاجيات مختلف مكوناتها، تتوفر القوات المسلحة الملكية على مؤسسات متعددة لتكوين:

- ضباط سلاح الأرض، الدرك الملكي، المديرية العامة للدراسات والمستندات، الحرس الملكي والقوات المساعدة؛
- ضباط البحرية الملكية؛

- ضباط القوات الملكية الجوية ؛
- الأطباء الضباط وأطباء طب الأسنان والصيادلة والبياطرة؛
- المونين العسكريين؛
- الضباط المساعدات الاجتماعيات.

1- التكوين الأولي و التكوين المستمر للعسكريين

في هذا الإطار، استفاد برسم سنة 2019، حوالي **19.700** متدرب بمن فيهم أفراد القوات المساعدة من التكوين العسكري الأساسي والتكوين العسكري المستمر.

2- التكوين الشبه عسكري

في إطار المساعدة على التكوين، تقوم القوات المسلحة الملكية كل سنة بتقديم دعم أساسي في مجالات التكوين الأولي والمستمر لفائدة بعض الموظفين التابعين لبعض المؤسسات المدنية كالمديرية العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة وكذا لفائدة بعض المدارس العليا كالمدرسة المحمدية للمهندسين و المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين و المعهد الملكي للإدارة الترابية.

و جدير بالإشارة إلى أن القوات المسلحة الملكية تتكفل كليا بنفقات التكوين العسكري وكذا الإيواء و المأكل وتنقل المتدربين خلال فترة التكوين التطبيقي الميداني. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا التكوين **2200** فرد.

3- تكوين العسكريين الأجانب

يكتسي التكوين العسكري أهمية بالغة في تعزيز علاقات التعاون التي تربط القوات المسلحة الملكية ببعض الدول الصديقة والشقيقة خاصة الدول الإفريقية، إذ تستقبل المدارس ومراكز التكوين العسكري ببلادنا كل سنة متدربين أجانب من مختلف الرتب وفق برنامج يأخذ بعين الاعتبار طلبات هذه الدول وكذا القدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات بمختلف تخصصاتها، حيث تتكفل بالمتدربين بشكل كامل. وبرسم الدورة 2018-2019، تم تكوين **800** عسكري أجنبي.

4- الأساتذة والمؤطرون

يساهم ما يزيد عن **300** مؤطر مدني زيادة على الضباط وضباط الصف في التكوين العام والجامعي خلال تداريب التكوين الأولي والمستمر، حيث يتم وضع هؤلاء الأساتذة و المؤطرين

العسكريين رهن إشارة مدارس التكوين أو يتم إلحاقهم بها.

المحور الثالث: تفعيل الخدمة العسكرية

استجابة للرؤية السديدة **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، دخل القانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية ونصوصه التطبيقية حيز التطبيق، من أجل المساهمة في ترسيخ وتكريس قيم المواطنة وتعزيز روح التضحية والاستعداد الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد.

I. تغطية النفقات المتعلقة بالخدمة العسكرية

وفي هذا الصدد، بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا المحور برسم سنة **2019** حوالي **780** مليون درهم موزع كما يلي:

- النفقات المخصصة لإعداد مراكز التكوين: **330** مليون درهم؛
- النفقات المترتبة عن مصاريف اللباس والتخييم و الأثاث و الأفرشة و الذخيرة: **230** مليون درهم؛
- تغطية النفقات المختلفة كأجور و تعويضات المجندين و كذا النفقات المتعلقة بالتغطية الصحية والتأمين عن الوفاة و عن العجز و من المساعدة الطبية و الاجتماعية: **220** مليون درهم.

II. عملية الاحصاء والادماج لأداء الخدمة العسكرية

تعتبر عملية الإحصاء أول مراحل الخدمة العسكرية، حيث امتدت من أبريل 2019 إلى غاية يونيو 2019، وقد كانت هذه المرحلة حاسمة في تأكيد نجاح هذا الورش الوطني الذي عرف إقبالا كبيرا للشباب من أجل أداء الخدمة العسكرية، حيث بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين قاموا بملء استمارة الإحصاء **133.820** شخصا من بينهم **89.213** متطوع (من بينهم **13.614** من الشابات المتطوعات لهذه الخدمة).

وقبل بدأ عملية الإحصاء، سهرت اللجنة المركزية للإحصاء خلال اجتماعها المنعقد شهر أبريل 2019 على وضع الضوابط والمعايير التي سيتم الاعتماد عليها لاستخراج أسماء الأشخاص الذين سيستدعون لأداء الخدمة العسكرية، وقد تم الاعتماد في هذا الإطار على قاعدة البيانات الخاصة بالإحصاء المتعلق بالخدمة العسكرية التي أعدتها وزارة الداخلية.

وبعد هذه المرحلة تم الانتقال لمرحلة الانتقاء والادماج لأداء الخدمة العسكرية، حيث تم

بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية نقل المدعوين للخدمة الذي يصل عددهم **15.000** من بينهم **1100** شابة إلى مراكز الانتقاء والادماج.

والتزاما بتوفير برنامج دقيق لتكوين المجندين طيلة مدة الخدمة العسكرية، تضمن هذا التكوين:

- **التكوين الأساسي العام (4 أشهر):**

يتم تلقين هذا التكوين داخل مختلف المراكز التي استقبلت المجندين، وسيشمل تكوينا عاما (التربية الوطنية والأخلاقية، التاريخ العسكري ....)، وتكوينا عسكريا (التعليمات العسكرية، الانضباط العام، التربية البدنية والرياضية ...).

- **التكوين المتخصص (8 أشهر):**

يوزع المجندون على مختلف الوحدات التابعة للقوات المسلحة الملكية، حيث يتابعون تكوينا عسكريا تقنيا (شهر) في مختلف المهام التي يمكن أن تتم المناداة عليهم للقيام بها في إطار جيش الاحتياط. فيما تخصص 7 أشهر المتبقية لتلقينهم أو تطوير كفاءاتهم المهنية في 30 مجالا كالإعلاميات و الإلكترونيك والطوبوغرافيا و ميكانيك السيارات و الكهرباء والإنقاذ و الإسعاف الطبي و السياقة .

III. التواصل بخصوص الخدمة العسكرية

لقد تم إيلاء أهمية كبيرة للتواصل مع المواطنين عبر فتح بوابة على الأنترنت واللجوء إلى وسائل أخرى للتواصل. و قد مكنت هذه الوسائل من إبراز حقوق و واجبات المجندين ومختلف مجالات التكوين والمساطر المتبعة لاختيار المجندين، إضافة إلى كل المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المعنيين بالخدمة العسكرية وذويهم.

و قد تميزت هذه الحملة التواصلية، التي لاقت استحسانا من طرف مختلف شرائح المجتمع ولا سيما فئة الشباب المعنية بهذا الواجب الوطني، بمشاركة متميزة لقطاعي الداخلية و الدفاع الوطني حيث بدلت لهذا الغرض مجهودات كبيرة، لتحديد المواضيع التي تم تناولها في هذه الحملة وكذا الوسائل المعتمدة كالقنوات الاذاعية والتلفزية والجرائد والمواقع الالكترونية ولوحات الإعلانات والاشهار، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن الخدمة العسكرية كما جاء في **الخطاب الملكي السامي بمناسبة الفتاح**

الدورة التشريعية للبرلمان لسنة 2018، ستساهم في النهوض بأوضاع المواطنين وخاصة فئة الشباب من خلال ترسيخ قيم المواطنة لديهم وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم والحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم.

وعلى العموم، تعتبر الخدمة العسكرية عملية ناجحة وانطلاقة جيدة وواعدة، وذلك من خلال:

- إقبال كبير ومشاركة تطوعية متميزة عرفت حضورا لافتا للعنصر النسوي؛
- تنظيم محكم وتعبئة كبيرة لوزارة الداخلية وإدارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي؛
- تحضير البنيات التحتية ومستلزمات اللباس والمسكن والتغذية في زمن وجيز؛
- تحضير برنامج تكوين متنوع ومفيد للشباب يتضمن تكوينا مهنيا بمساهمة من قطاع التربية الوطنية و التكوين المهني؛
- رصد وزارة الاقتصاد و المالية لغلاف مالي مهم حتى يتم تمتيع المجندين الحق في الأجرة و التعويضات والتغطية الاجتماعية والصحية؛
- عملية تصب في تحسين علاقات الشباب بمؤسسات الدولة و احترام المؤسسة العسكرية و تجربة حياتية مفيدة للشباب.

المحور الرابع: مساهمة القوات المسلحة الملكية في ميادين التعاون الدولي و الأعمال الإنسانية

I. التعاون العسكري الثنائي

تواصل المملكة المغربية جهود تطوير علاقات التعاون الثنائي في الميدان العسكري بانفتاحها على محيطها الإقليمي والجهوي والدولي، حيث تهدف من خلال الشراكات التي تربطها بالدول الصديقة والشقيقة إلى تنمية قدرات القوات المسلحة وتبادل الخبرات والتجارب في الميدان العسكري، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات التعاون المشترك وتنظيم التمارين الميدانية المشتركة والدورات التكوينية والتداريب والزيارات داخل وخارج الوطن.

وفي هذا الصدد وتنفيذا **للتعليمات الملكية السامية** تمت برمجة مجموعة من أنشطة التعاون في الميدان العسكري و إبرام اتفاقيات للتعاون المشترك والمشاركة في العديد من التمارين العسكرية مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا وبريطانيا واسبانيا و فرنسا.

ومن جهة أخرى يتم سنويا برمجة زيارات من أجل تبادل الخبرات والتجارب في الميادين التي تعتبر ذات أهمية كإدارة الأزمات والتكفل بالجرحى أثناء الكوارث و الأمن السيبراني وتعزيز القدرة على العمل المشترك والتخطيط العملياتي ومراقبة أمن الحدود ومكافحة الإرهاب والحكامة المالية في تدبير ميزانية الدفاع الوطني.

وخلال هذه السنة استقبلت القوات المسلحة الملكية حوالي 40 وفدا أجنبيا من دول مختلفة.

II. التعاون في إطار مبادرة 5+5 دفاع

تساهم هذه المبادرة التي انطلقت سنة 2004، في إنجاز أنشطة تعاون عملياتي بين القوات المسلحة للدول الأعضاء لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، كما تسعى إلى تعزيز التفاهم والثقة بين هذه الدول.

وقد سجلت القوات المسلحة الملكية خلال هذه السنة وعلى غرار السنوات الفارطة مشاركة متميزة في جل الأنشطة المبرمجة في خطة عمل 2019 لمبادرة "5+5 دفاع"، حيث شاركت فيها يناهز خمسين (50) نشاطا منها 03 أنشطة بالمغرب همت مجالات الصحة العسكرية وتقوية التعاون الجهوي في مجال الإنقاذ ا البحري.

III. التعاون في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي برسم سنة 2019

تجمع المملكة المغربية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي علاقات متميزة وتعاون مثمر يغطي مجالات متعددة سواء في إطار الحوار المتوسطي أو التعاون البيني، وبفضل المجهودات الحثيثة التي تبدلها بلادنا من أجل استتباب الأمن وحفظ السلام، وكذا الدور الرائد الذي تلعبه في الحوار المتعدد الأطراف في حوض البحر الأبيض المتوسط، حظي المغرب بمكانة مهمة جعلت منه شريكا استراتيجيا للمنظمة.

وقد عرفت أنشطة التعاون مع هذه المنظمة برسم هذه السنة، تنوعا تضمن ما يلي:

أ- التدريب، التكوين والندوات

في إطار التعاون مع منظمة حلف الشمال الأطلسي، تولي القوات المسلحة الملكية أهمية خاصة للتكوين والتدريب. وفي هذا السياق، فقد استفادت الأطر العسكرية والمدنية من ثلاثة

وسبعين **(73)** تكوينا وتدريبا في العديد من المجالات (الامن والدفاع السيبراني، مكافحة الإرهاب، أمن الحدود..)، سواء في المملكة المغربية (عن طريق فرق التكوين "MTT") أو في مختلف مراكز التكوين لمنظمة حلف الشمال الأطلسي. ولازال ثلاثة عشر **(13)** نشاطا مبرمجا في نفس هذه السنة.

كما تم تنظيم ندوة بوزارة الخارجية حول "25 سنة من التعاون بين المغرب والناتو في إطار الحوار الأطلسي: الحصيلة والآفاق".

ب-تبادل الزيارات

خلال سنة 2019 تم تنظيم العديد من الزيارات الرفيعة المستوى بين المملكة المغربية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، الأمر الذي يعكس أهمية التعاون مع هذه المنظمة. كما تميزت سنة 2019 بمشاركة المملكة المغربية في العديد من الأنشطة المنظمة من قبل منظمة حلف الشمال الأطلسي.

ت- البرنامج الفردي للتعاون والشراكة (IPCP)

يعتبر هذا البرنامج الآلية الرئيسية للتعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط و الناتو، والذي يهدف إلى ترقية الحوار وملاءمة التعاون بين شركاء هذه المنظمة بناء على احتياجاتهم، وتنعقد لجنة القيادة المكلفة بمتابعة البرنامج الفردي للتعاون والشراكة بشكل منتظم بمقر وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، من أجل تتبع وتسيير الأنشطة المتعلقة بهذا البرنامج.

IV. مساهمة القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام

منذ الاستقلال وبلادنا تستجيب لنداءات المجتمع الدولي من أجل التدخل لفض النزاعات واستتباب السلام والأمن عبر العالم، حيث لم تتوانى أبدا القوات المسلحة الملكية، في إطار مهامها، في الانخراط في أي عملية تهدف إلى استتباب والحفاظ على الأمن.

وفي هذا الإطار، وطبقا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، تتواجد حاليا تجريدات للقوات المسلحة الملكية بكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ سنة 2001 وجمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنة 2013 ويصل عدد هذه القوات إلى غاية فاتح سبتمبر 2019، 2121 عنصرا.

V. إقامة المستشفيات العسكرية الميدانية وتقديم المساعدات الإنسانية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أقامت القوات المسلحة الملكية عدة مستشفيات عسكرية ميدانية، سواء داخل أرض الوطن أو في البلدان العربية كفلسطين والأردن، مجسدة بذلك التفاتة إنسانية ذات أبعاد نبيلة تجاه شعوب هذه المناطق، وقد قدمت هذه المستشفيات الإسعافات الضرورية والخدمات والوصفات الطبية لعدد كبير من المرضى.

وفي هذا المضمار، قدم المستشفى الميداني بالزعتري على مستوى الحدود الأردنية-السورية خلال الفترة الممتدة بين 2012 وإلى غاية شتنبر 2019 أكثر من **1,5 مليون** خدمة طبية.

أما على الصعيد الوطني، فقد تم نشر المستشفيات العسكرية الميدانية التالية:

- **المستشفى الميداني بأفنكو** الذي قدم **25 ألف** استشارة طبية و العديد من الفحوصات بالأشعة و الفحوص البيولوجية و العمليات الجراحية ، خلال الفترة الممتدة بين 27 نوفمبر 2018 و03 مارس 2019.
- **المستشفى الميداني واويزغت** الذي عمل خلال الفترة الممتدة بين 27 نوفمبر 2018 و03 مارس 2019 على تقديم **41 ألف** استشارة طبية و العديد من الفحوصات بالأشعة و الفحوص البيولوجية و العمليات الجراحية.

إضافة إلى ذلك، وبتعليمات سامية من **صاحب الجلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، دأبت بانتظام، وحدات القوات المسلحة الملكية المتمركزة بأقاليم كل من الراشدية، ورزازات وطاطا، على إرسال أطباء عسكريين لتقديم خدمات طبية للساكنة المتواجدة بالمناطق النائية بالقرب من الحدود الشرقية للمملكة.

المحور الخامس: دور القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي في مجالات الوقاية والتصدي لحرائق الغابات والمساعدات الانسانية

في إطار جهودها للوقاية والتصدي لحرائق الغابات، تعمل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي بتنسيق مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ومصالح الوقاية المدنية من أجل تطبيق محكم وفعال للمخطط المديري للوقاية.

وفي هذا المجال، قامت الطائرات التابعة للقوات الجوية الملكية والدرك الملكي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 بالعديد من التدخلات على امتداد حوالي **800** ساعة من الطيران وقد همت هذه العمليات 20 منطقة حيث سجل خلال هذه الفترة **229** حريقا.

وقد همت هذه التدخلات على الخصوص مناطق طنجة والناظور وتطوان والقنيطرة ووجدة والحسيمة وبني ملال والخميسات وخنيفرة، مما كان له الأثر الحميد والوقع الايجابي على الساكنة المهددة بحرائق الغابات، إذ سخر لهذه العمليات زيادة على العدد المهم من الطائرات، موارد بشرية مختلفة التخصصات.

وعلى صعيد آخر، تضع القوات المسلحة الملكية بشكل استباقي خلال الفترات الصيفية والشتوية بالجهات المعرضة للخطر ترتيبات وتجهيزات الإغاثة والمساعدة لفائدة الساكنة، ووسائل التدخل والإغاثة عبر المراكز الطبية ووسائل الهندسة والإنقاذ الجوي والبري.

المحور السادس: تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية لفائدة القوات المسلحة الملكية وكذا لعامة المواطنين

يحظى الميدان الاجتماعي بأهمية بالغة داخل القوات المسلحة الملكية من خلال توفير الإمكانات والوسائل الضرورية لدعم المشاريع الاجتماعية وتحسين ظروف عيش العسكريين وذويهم بمختلف شرائحهم، لا سيما فيما يخص الخدمات التالية:

1. الخدمات المقدمة من طرف مفتشية الصحة العسكرية

يساهم قطاع الصحة العسكرية بشكل فعال في مجال الصحة العمومية، معتمدا في ذلك على طاقم طبي من المستوى العالي وعلى الدعم المالي المتواصل الذي تقدمه له إدارة الدفاع الوطني، مما جعل من هذا القطاع نموذجا يحتذى به على الصعيدين الوطني والقاري، وفي هذا الإطار لابد من استعراض بعض المؤشرات التي توضح هذه المجهودات:

- ✓ الاستمرار في الاستجابة الفورية في العلاج لحاجيات العسكريين وأسرهم وكذا المدنيين كلما سمحت القدرة الاستيعابية بذلك بمختلف المستشفيات العسكرية المجهزة بأحدث المعدات والمتوفرة على موارد بشرية مؤهلة. وقد تم خلال النصف الأول من سنة 2019 تقديم ما يناهز **406 ألف** استشارة طبية، وأزيد من **42 ألف** إقامة استشفائية، و**167 ألف** فحص بالأشعة وأكثر من **مليوني** فحص بيولوجي بالإضافة إلى ما يقارب **15** ألف عملية جراحية.
- ✓ المتابعة الطبية لفائدة المتقاعدين وذويهم وللعسكريين بمختلف الثكنات والوحدات؛
- ✓ التكوين والتدريب للطاقم الطبي والشبه الطبي المدني والعسكري، بالإضافة إلى الأجانب من الدول الصديقة و الشقيقة.

2. الخدمات المقدمة من طرف مديرية تعاضدية القوات المسلحة الملكية

تضطلع مديرية تعاضدية القوات المسلحة الملكية، وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، بمهمة العمل لفائدة منخرطيها وذوي حقوقهم، على تغطية المخاطر التي يمكن أن تصيبهم، من خلال تقديم الخدمات التالية:

أ. فيما يخص معالجة ملفات المرض وفقاتها:

تمت معالجة أكثر من **350 ألف** ملف مرض بشأن الخدمات المؤدات في إطار الثالث المؤدى **715 ألف** ملف مرض بخصوص الخدمات المتنقلة بمبلغ يناهز **790** مليون درهم في النصف الأول من سنة 2019، بينما بلغ في سنة 2018 عدد هذه الملفات أكثر من مليوني ملف مرض بتكلفة إجمالية مقدارها مليار و479 مليون درهم.

ب. الحرص على جودة الخدمات:

تحقيقا لمبادئ وأهداف هذه التعاضدية، فقد سهرت على الرفع من جودة الخدمات المقدمة من طرفها وذلك على النحو التالي:

- افتتاح مكاتب جهوية بكل من مدينة تازة والخميسات وقصبة تادلة في إطار مشروع لا مركزية الخدمات؛
- اقتناء الأدوية المكلفة عن طريق طلبات العروض المفتوحة وتوفيرها في المستشفيات العسكرية واقتناء الأدوية من الخارج للمنخرطين.

3. الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين

في إطار العناية الفائقة والاهتمام الخاص اللذين يوليها **صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية** للمتقاعدين ولقدماء العسكريين والمحاربين، تعمل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين منذ انطلاق أشغالها رسميا سنة 2002، على تقديم الدّعم المعنوي والمادي لمنخرطيها، الذين يفوق عددهم حاليا 250 ألفا، يستفيدون من خدمات المؤسسة.

وهكذا فقد تم برسم سنة 2019 ، رصد ما يناهز **720** مليون درهم كاعتمادات بغية تغطية أهم المصاريف التالية :

- ✓ **400** مليون درهم كمبلغ إجمالي للإعانات التكميلية للمعاشات لفائدة المتقاعدين و قدماء العسكريين و المحاربين ولأراملهم؛
- ✓ **130** مليون درهم كمبلغ إجمالي للإيراد العمري لفائدة كبار معطوبي الحرب ولأرامل الشهداء؛
- ✓ **40** مليون درهم كمبلغ إجمالي سنوي ناتج عن إعادة انخراط **46.000** متقاعد بتعاضدية القوات المسلحة الملكية بعد أن أصبحوا دون تغطية صحية لعدم تجديدهم للانخراط بعد الإحالة على التقاعد؛
- ✓ **60** مليون درهم كمبلغ إجمالي سنوي ناتج عن تنفيذ اتفاق في مجال الإسعاف الطبي التكميلي و عن الإعانة المخولة لعائلات المتوفين.

4. الخدمات المقدمة من طرف المديرية العامة للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية

عملت المديرية العامة للمصالح الاجتماعية، حتى متم شهر يونيو 2019، على تعزيز خدماتها الاجتماعية المقدمة الى أفراد القوات المسلحة الملكية بمختلف رتبهم. وانسجاما مع أهدافها فإن الأنشطة التي قامت بها هذه المؤسسة تمحور على العموم حول ما يلي:

- ✓ تسهيل تمليك السكن لفائدة أعضاء الدفاع الوطني وذلك عن طريق مساعدتهم في الحصول على قروض عقارية بشروط مناسبة ممنوحة في إطار اتفاقيات مبرمة مع مؤسسات بنكية. ومنذ دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ وإلى حدود نهاية شهر يونيو 2019 فقد استفاد **أزيد من 40 ألف** عسكري و مدني من هذه القروض التي تجاوزت قيمتها الاجمالية **9,5 مليار درهم**.
- ✓ تدبير منحة انتهاء الخدمة لفائدة العسكريين الذين يحالون على التقاعد حيث تم تخصيص مبلغ اجمالي يناهز **767 مليون درهم** برسم الفترة الممتدة بين 2015 و يونيو 2019 لأداء "قنوة" نهاية الخدمة (pécule) استفاد منها **33.069** عسكريا.

و برسم الستة أشهر الأولى من سنة 2019 فقد تم تقديم خدمات اجتماعية أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ تصفية 576 ملف خاص بالتأمين على الموت و العجز بكلفة إجمالية بلغت **73 مليون درهم**.
- ✓ تقديم خدمات طبية لعلاج الأسنان و العيون لفائدة حوالي **25 ألف** مستفيد.
- ✓ توزيع حوالي **27 مليون درهم** على شكل قروض اجتماعية.
- ✓ المساهمة في عملية عبور المغاربة المقيمين بالخارج تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية** بوضع **778** مساعدة اجتماعية رهن إشارة مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

✓ المساهمة في عملية الحج التي استفاد منها **300** حاج من أفراد القوات المسلحة الملكية. و قد رصد لهذه العملية مبلغ **3,5** مليون درهم.

ومن أجل تعزيز هذه الخدمات، تمت مواصلة أشغال انجاز مشاريع البنيات التحتية عبر تجهيز المركز الجديد لطب الأسنان بالرباط بالعتاد الطبي و توسيع المركب الاجتماعي بفاس و مواصلة بناء مركز التخييم للأطفال بالسعيدية وبناء و تجهيز مركزين للاصطياف بكل من تطوان و إفران و مواصلة بناء مراكز للتكوين المهني بعين حرودة و الراشدية.

5. الخدمات المقدمة من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية

تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية**، تعمل وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية بشراكة مع مجموعة من الشركاء العقاريين بتتميم أشغال إنجاز برنامج **80.000** وحدة سكنية لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود. وتجدر الاشارة أن البرنامج الذي ساهمت فيه الدولة بما يقارب **3,7 مليار درهم** يتكون من برنامجين هامين :

- برنامج بناء **20.000** وحدة موجهة للسكن الوظيفي،
- برنامج بناء **60.000** وحدة موجهة للسكن التمليكي.

أ- بالنسبة **لبرنامج السكن الوظيفي**، فقد تم إلى غاية متم شهر أكتوبر 2019 إطلاق عدة مشاريع تهم بناء أحياء سكنية تضم 20.000 وحدة منها **16.000** وحدة تم إنجازها.

ب- بالنسبة **لبرنامج السكن المخصص للملكية**، فقد تم إلى غاية متم شهر سبتمبر 2019 تسليم **67.725** وحدة سكنية من طرف الوكالة و فروعها و شركائها للمستفيدين وقد سلمت الوكالة وفروعها **12.790** وحدة سكنية في حين بلغت حصة شركائها **54.935** وحدة سكنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تساهم في تنفيذ برنامج السكن المخصص للملكية من خلال تقديم إعانة للمستفيدين تم تحديدها بين **10%** و **20%** من ثمن الشراء و حسب نوعية السكن.

أما بالنسبة للمشاريع الأخرى المتعلقة بالإسكان، فتجب الإشارة إلى أن تنفيذ برنامج القضاء على السكن غير اللائق المنشأ على أراضي عسكرية قد تميز بالعمل على معالجة ما يعادل

17.015 ملف، استفاد منها **7147** أسرة بشكل نهائي. و توجد باقي الملفات (**9868** ملف) في طور التسوية.

و من ناحية أخرى، تواصل الوكالة عملية تفويت مجموعة من المساكن الوظيفية و ذلك بأثمنة تفضيلية لفائدة **5602** مستفيد.

المحور السابع: تدبير مجال أمن نظم المعلومات

تميزت سنة 2019 بتنفيذ برنامج عمل تمحور حول الأهداف التالية:

1. تعزيز و تطوير الإطار القانوني للأمن السيبراني والثقة الرقمية

في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى إرساء الظروف المناسبة للأمن السيبراني وتعزيز الثقة الرقمية بالمملكة، قامت إدارة الدفاع الوطني وبتنسيق مع جميع الهيئات المعنية بإعداد مشاريع القوانين التالية:

- ✓ **مشروع القانون المتعلق بالأمن السيبراني**: يهدف هذا المشروع إلى الرفع من القدرات الوقائية والعملية الوطنية لضمان حماية سلامة معلومات الإدارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية الحيوية العمومية والخاصة. كما سيمكن هذا المشروع من ضمان التشغيل الأمثل لنظم المعلومات من خلال وضع إطار قانوني يلزم هذه الهيئات بتطبيق مجموعة من القواعد والتدابير التقنية والتنظيمية لإدارة وتدبير المخاطر في الفضاء السيبراني والوقاية من الهجمات السيبرانية والكشف عنها ومواجهتها وإدارة الأزمات.
- ✓ **مشروع القانون المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية**: يحدد هذا المشروع النظام المطبق على المعطيات التي يتم تبادلها بطريقة إلكترونية وعلى المعادلة بين الوثائق المحررة على الورق، وتلك المعدة على دعامة إلكترونية وخدمات الثقة التي تشمل:
  - الإنشاء والتحقق وإثبات صحة التوقيعات الإلكترونية والأختام الالكترونية والأختام الزمنية الإلكترونية وخدمات الإرسال الإلكتروني المضمون والشهادات المتعلقة بتلك الخدمات؛
  - المحافظة على التوقيعات الإلكترونية والأختام الإلكترونية أو الشهادات المتعلقة بهذه الخدمات؛
  - الإنشاء والتحقق وإثبات صحة الشهادات لإثبات صدقية الموقع الإلكتروني.

كما يحدد الإطار القانوني المطبق على العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات الثقة وكذا القواعد الواجب التقيد بها من لدن مقدمي الخدمة المذكورة ومن لدن الحاصلين على الشهادات الإلكترونية المسلمة.

2. مواكبة ومساعدة البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية

طبقا لمقتضيات المادة 11 من المرسوم المتعلق بتحديد إجراءات حماية نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بتقديم المساعدة التقنية اللازمة للبنيات التحتية الحيوية لتسهيل عملية نشر الوسائل الضرورية للمراقبة و التصدي للهجمات المعلوماتية (Centres Opérationnels de Sécurité) .

3- مواصلة تعزيز الأنشطة التحسيسية و التوعوية في مجال الأمن السيبراني

في إطار سعيها لتطوير القدرات اللازمة لحماية المصالح الحيوية للدولة و الاقتصاد الوطني في مجال أمن نظم المعلومات، قامت المديرية العامة بفضل كفاءاتها الداخلية بتدقيق وافتحاص أمن نظم معلومات بعض الوزارات والمؤسسات العمومية والهيئات ذات الطابع الاستراتيجي. وقد ساهمت التوصيات التي أصدرتها المديرية عقب هذه العمليات في تحسيس هذه الهيئات حول ضرورة تطبيق بعض الإجراءات الاحترازية من أجل تأمين أفضل لسلامة أمن نظم معلوماتها.

وارتباطا بدورها التحسيسي، تواصل المديرية العامة لأمن نظم المعلومات تعزيز مجهوداتها المتعلقة بتزويد مسؤولي أمن نظم معلومات الإدارات والمؤسسات العمومية وكذا تلك المتعلقة بمشغلي البنيات التحتية الحيوية الوطنية بالعديد من الإرشادات التقنية المتعلقة بالمستجدات الحديثة في مجال أمن نظم المعلومات.

وارتباطا بما سبق، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بتنظيم الندوة السنوية السابعة حول أمن نظم المعلومات والتي نوقش خلالها موضوع **" الإسناد الخارجي لنظم المعلومات ورهانات الأمن السيبراني".** وقد تميزت هذه الندوة بمشاركة ما يزيد عن 450 مسؤول عن نظم المعلومات في الإدارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية بالإضافة إلى مسؤولين وخبراء أجانب.

4- تنمية التعاون الدولي للرفع من قدرات الموارد البشرية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني

على غرار السنوات السابقة وفي إطار حرصها الدائم على تحسين خبرتها، قامت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات ببرمجة عدة دورات تكوينية وتدريبية داخل وخارج المغرب لفائدة العديد من الأطر الوطنية المتخصصة في مجال أمن نظم المعلومات.

وفي نفس الاتجاه، شاركت المديرية العامة في العديد من اللقاءات الدولية حول أمن نظم المعلومات وفي سلسلة من التمارين التطبيقية الدولية التي تتوخى من خلالها الرفع من القدرات وتنمية تبادل الخبرات بين مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية ونظرائه في الخارج.

المحور الثامن: تطوير وسائل الاستشعار البعدي الفضائي

إلى جانب استعمال القمرين الصناعين "محمد السادس "أ" و"ب" في مجال الدفاع الوطني و الأمن الاقليمي، تمكن هذه البنيات التحتية الفضائية من تحقيق مجموعة من الأهداف المدنية و التي تخص مختلف المجالات.

و هكذا تتجلى مهام المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي في تدبير وتطوير استغلال صور الأقمار الاصطناعية، وكذا تطوير المناهج وتجديد الوسائل الكفيلة لمعالجة هذه الصور قصد توفير معطيات وخرائط يتم استغلالها في اتخاذ القرار من طرف مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. كما يسعى المركز للمساهمة في التدبير الجيد للموارد المائية والفلاحية و الغابوية وإعداد خرائط طوبوغرافية عالية الدقة من أجل استعمالها في مجال التعمير و إعداد التراب الوطني و الإسكان بالإضافة إلى توفير المعطيات الكفيلة بالرفع من جودة دراسات الجدوى الخاصة بمشاريع البنيات التحتية و كذا تقوية مراقبة الحدود والسواحل المغربية.

و في هذا الإطار، قام المركز سنة 2019 بمد مختلف القطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية والخاصة بصور للأقمار الاصطناعية غطت مساحة تقدر ب 250 ألف كلم مربع و توفير ما يزيد 370 خريطة موضوعاتية.

وبرسم نفس السنة، قام هذا المركز، تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية**، بتنظيم ندوة دولية حول الفضاء بشراكة مع الفيدرالية الدولية للأسترولوجية. وقد شكلت هذه الدورة، التي تميزت بمشاركة حوالي 300 مشارك يمثلون 50 دولة من بينهم مدراء وكالات الفضاء والباحثين في هذا المجال، مناسبة لتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين الدوليين المختصين في المجال، وقد خصص برنامج هذه الدورة، التي تنظم لأول مرة في القارة الإفريقية، للانكباب على مساهمة الدول النامية في مجال الأنشطة الفضائية من خلال دراسة مجموعة من المواضيع تهم أساسا دور التطبيقات الفضائية في التطور السوسيو-اقتصادي.

من جهة أخرى، وحرصا منها على المساهمة في دينامية تطوير البحث العلمي الوطني، قامت إدارة الدفاع من خلال مركز الدراسات والأبحاث الفضائية بعقد اتفاقية شراكة مع الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تهدف إلى تأطير ومواكبة الجامعة المغربية في إطار مشروع

بيداغوجي يهم إنجاز أقمار صناعية صغيرة الحجم (الساتلات النانوية الجامعية)، ويروم هذا المشروع تشجيع البحث العلمي في الميادين ذات الصلة والمساهمة في التكوين التدريجي للموارد البشرية المؤهلة في ميدان التكنولوجيات الفضائية وإغناء التجربة الوطنية في الميدان اعتماد على تبادل المعارف وتقاسم التجارب بين مركز الدراسات والأبحاث الفضائية والمؤسسات الجامعية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة الدفاع الوطني ستواصل خلال سنة 2020 مجهوداتها في المجالات السالفة الذكر من خلال التوقيع على اتفاقيات مع العديد من القطاعات الوزارية بهدف تزويدها بالصور الفضائية وإنجاز مشاريع خرائطية وكذلك تكوين الأطر وإعداد الاخصائيين التابعين للعديد من القطاعات الوزارية في كل ما يتعلق بالاستشعار البعدي الفضائي ونظم المعلومات الجغرافية.

كما ستنكب هذه الإدارة على تقوية القدرات في مجالات التوثيق وتخزين صور الأقمار الاصطناعية، وتحيين مركز المعطيات بهدف تسهيل ولوج المستعملين لمعطيات صور الاقمار الاصطناعية بالإضافة إلى تعزيز علاقات التعاون بين المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي و مركز الدراسات والأبحاث الفضائية مع المؤسسات والمراكز المختصة.

المحور التاسع: الحفاظ والتعريف بالتراث العسكري المغربي

لقد عرف التراث العسكري للمملكة خلال السنوات الاخيرة تطورا هاما، إذ أصبح موروثا حضاريا يفرض على اللجنة المغربية للتاريخ العسكري تثمينه و تطويره من أجل إعطائه بعدا إنسانيا يزيد من إشعاع المملكة في هذا المجال. ومن أجل ذلك و في إطار تنفيذ **التعليمات الملكية السامية** عملت مديرية التاريخ العسكري على برمجة مجموعة من الانشطة والعمليات التي تهدف إلى إبراز قيمة التاريخ و التراث العسكريين و من أبرزها :

- ✓ وضع برامج تخص التكوين الأساسي والمستمر والعالي، ركزت من خلاله على التعريف بالقضية الوطنية الأولى التي تخص الحدود المغربية وتطورها عبر التاريخ، مع التأكيد على العمق التاريخي للعلاقات المغربية الإفريقية، بالإضافة إلى التعريف بمساهمة المملكة المغربية في الجهود الدولية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين؛
- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة الملحقين العسكريين الذين تم تعيينهم بالسفارات المغربية بالخارج في مجال التاريخ العسكري، وتم التركيز فيها على التاريخ الدبلوماسي للمملكة المغربية وكذا التطور الذي عرفته مسألة الحدود المغربية عبر التاريخ؛
- ✓ تنظيم معرض بقصر الأمم بجنيف حول "مساهمة المملكة المغربية في عمليات حفظ السلام والعمل الإنساني عبر العالم ".

السيد رئيس اللجنة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من خلال ما سبق وما تمت الإشارة إليه في هذا العرض، يتضح أن الاعتمادات المالية المرصودة لإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020 تبرز بشكل ملموس المجهود المبذول من طرف ميزانية الدولة مما سيساعد القوات المسلحة الملكية على الاضطلاع بمهامها الجسيمة والمتعددة الهادفة إلى إرساء دعائم الدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود واستتباب الأمن والاستقرار لبلادنا والمساهمة في استتباب السلم والأمن خارج المملكة وفق **التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.**

فكما اتضح لكم، على المستوى الوطني ستمكن هذه الميزانية من توفير الاعتمادات اللازمة حتى يتسنى للقوات المسلحة الملكية تحمل مهام الدفاع عن حوزة الوطن ووحدة ترابه، التي تعتبر أولوية الأولويات بالنسبة لبلادنا، بالإضافة إلى مواصلة جهود تعزيز الخدمة العسكرية لفائدة شبابنا و إلى مساهمة هذه القوات إلى جانب الأجهزة الوطنية الاخرى في مواجهة التهديدات الارهابية ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للقارات والتهريب والهجرة غير الشرعية وكذا مواصلة تقوية الحراسة على الحدود البرية والجوية والبحرية.

وعلى المستوى الدولي، ستوفر الميزانية المرصودة برسم السنة المقبلة الاعتمادات المالية الضرورية لمواصلة مساهمة القوات المسلحة الملكية، **بتوجيهات ملكية سامية**، في عمليات حفظ السلام لفائدة بعض البلدان الشقيقة والصديقة والقيام بمهام أخرى متعددة.

كل هذه المهام النبيلة تتطلب استعدادا دائما وتضحية غالية من طرف قواتنا المسلحة الملكية التي تستحق كل الإشادة والثناء والتقدير.

و في ختام هذا العرض، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على حسن اهتمامكم، وعلى ما تولونه من دعم ومساندة لأفراد قواتنا المسلحة الملكية لما تقوم به من أعمال جليلة **تحت الإمرة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ملخص تدخلات السادة المستشارين

- لقد شكلت المناقشة العامة فرصة أجمع من خلالها كافة المتدخلين على أهمية ومكانة القوات المسلحة الملكية في المجتمع المغربي، والأدوار الإنسانية التي تضطلع بها للذود عن ربوع الوطن وحماية أمنه وسلامته، كما اغتنموا الفرصة لتقديم تحية الإكبار للقائد الأعلى ورئيس أركان حرب العامة للقوات المسلحة الملكية الملك محمد السادس نصره الله وأيده على العناية التي يوليها لهذه الفئة.
- بخصوص الميزانية فقد أجمع جل السادة المستشارين على محدوديتها نظير الأعباء المنوطة بها حيث طالبوا بضرورة رفع الاعتمادات المخصصة لها.
- ومن جهة أخرى أشادوا بالأدوار الجليلة التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية في حماية أمن وسلامة الوطن وأراضيه، من خلال التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب والهجرة السرية، هذا فضلا عن المساعدات الإنسانية التي تقدمها خلال الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق، وكذا عمليات حفظ السلام والأمن على الصعيد الدولي، والتي تشكل مفخرة وسمعة للجندي المغربي داخل وخارج أرض الوطن.
- وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي أثاروا إشكالية الفرق في الرواتب بين صغار وكبار الضباط ونظام الترقي حيث دعوا إلى ضرورة تقليص الفوارق في الأجور، ودعم صغار الضباط والاعتناء بأسرهم وتعميم التغطية الصحية ودعم الأرامل والعائدين والمتقاعدين وتوفير السكن الوظيفي.

- أما بالنسبة للمستشفيات العسكرية نوه السيدات والسادة المستشارون بجودة الخدمات الصحية والنظام المعمول به من حيث الانضباط والكفاءة ، وفي هذا الإطار طالبوا بتعميم تجربة المستشفيات الميدانية على الصعيد الوطني من خلال التوزيع المجالي منطقة فيكيك كنموذج.
- كما تساءلوا حول ما إذا كان هناك برنامج سنوي خاص بالمستشفيات الميدانية داخل وخارج أرض الوطن ، وفي هذا السياق ذكروا بالزيارة الاستطلاعية للمستشفى العسكري والأصداء التي خلفتها على كافة المستويات.
- وفيما يخص الخدمة العسكرية أكد جل المتدخلين على قيمة وأهمية هذا النظام وأثره على المجتمع حيث استحضروا التخوفات المشروعة التي أثيرت خلال مناقشة مشروع قانون رقم 44.18 الخاص بالخدمة العسكرية من قبيل تدبير الخدمة، الانتقاء والتطبيق وظروف الإقامة والأسرار العسكرية بعد نهاية الخدمة، وفي هذا السياق أعربوا عن اعتزازهم وثقتهم في المؤسسة العسكرية، ومستوى التواصل والانفتاح الذي أبدته حول هذا النظام، هذا فضلا من تقديرهم للانخراط الطوعي للشباب المغربي في الخدمة العسكرية الذي جسدته المصلحة العليا والروح الوطنية.
- أما بالنسبة للبحث العلمي ومجال التكوين والتكوين المستمر فقد أكدوا على دعم هذا المجال من خلال تخصيص ميزانية مهمة لمواكبة التطورات للعلمية والتكنولوجية في هذا المضمار والتحديات المستقبلية المتسارعة كالثورة الصناعية،

والذكاء الاصطناعي والمراحل المتقدمة لقطع (ADN). حيث دعوا إلى الاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر وتبادل الخبرات ومد جسور التعاون على الصعيد الدولي مع التجارب الرائدة في هذا المجال كالصين ، كوريا وباكستان، هذا فضلا عن تدبير مجال نظم المعلومات وتطوير وسائل الاستشعار البعدي الفضائي مع إيلاء الأهمية للامن السيبيراني في إطار التقيد باحترام الضمانات القانونية والحقوقية المرتبطة بالمعطيات الخاصة بالمؤسسات والهيئات والأشخاص.

- وبخصوص مجال الصناعات العسكرية تساءلوا عن برنامج التصنيع العسكري الوطني وعمليات نقل التكنولوجيا العسكرية من الخارج ومستوى الخبراء المغاربة في هذا المجال وعدد البراءات المسجلة باسم القوات المسلحة الملكية.

- كما استفسر أحد المتدخلين حول كيفية تدبير حرائق الغابات والتدخلات الميدانية وما إذا كان هناك توزيع جغرافي لعمليات الإنقاذ وإطفاء الحرائق.

- وفي هذا السياق استحضر ضياع مساحات شاسعة من غابات الناظور بسبب نشوب الحرائق.

- ومن جهة أخرى أثار أحد السادة المستشارين إشكالية حماية الحدود الشاسعة للمملكة سواء البرية، البحرية والجوية حيث دعا إلى ضرورة تشديد المراقبة لتفادي حدوث ثغرات أمنية.

- هذا وقد تمت المطالبة بانفتاح المؤسسة العسكرية على المجتمع للتعريف بالتراث العسكري بالإضافة إلى الاستثمار العسكري من خلال بيع الأراضي التابعة للقوات المسلحة الملكية واستثمار مداخيلها في مشاريع مدرة للدخل كتوجه جديد يروم مساهمة القوات المسلحة الملكية في النموذج التنموي الجديد للبلاد.
- وبالنسبة للأقمار الاصطناعية فقد تمت الإشادة بأدوارها في حماية أمن وسلامة البلاد وخصوصيتها في الشق العسكري والمدني.

جواب السيد الوزير

المملكـــة المغـــربية

إدارة الدفاع الوطني

جواب السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني بشأن مداخلات السيدات والسادة المستشارين أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2020

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أجدد لكم شكري وامتناني على ما تولونه من اهتمام بقضايا الدفاع الوطني خاصة منها ما يتعلق بوضعية العسكريين سواء منهم العاملين أو المتقاعدين، والذي يعد تعبيرا صادقا عن التقدير والاعتزاز بالأعمال الجليلة التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية في سبيل حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية واستقرار البلاد وتقوية الحراسة على الحدود لمواجهة كل التهديدات والمخاطر.

وإذ أشيد بالمناقشة الغنية والهادفة التي ميزت هذا الاجتماع المخصص لتقديم ومناقشة مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2020، يسعدني، كما جرت العادة، أن أضع بين أيديكم بعض التوضيحات والاجابة على مختلف التساؤلات، واستسمحكم إذا لم أتطرق إلى جميع الأسئلة التي تفضلتم بطرحها والتي تبقى جديرة بكل عناية وتقدير وسوف تتم دراستها وإحالتها على الجهات المعنية.

وتفاعلا مع مداخلاتكم القيمة سأتولى الجواب من خلال التوضيحات التي سأقدمها وفق المحاور التالية:

- ✓ مستوى الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع الوطني؛
- ✓ تثمين العقارات وترحيل الثكنات العسكرية؛
- ✓ الصناعة العسكرية؛
- ✓ تطوير البحث العلمي في المجال العسكري؛
- ✓ تفعيل الخدمة العسكرية؛
- ✓ وضعية العائدين من مخيمات تندوف؛
- ✓ الخدمات الطبية المقدمة من طرف المستشفيات العسكرية؛
- ✓ معاشات متقاعدي القوات المسلحة الملكية؛
- ✓ الزيادة في أجور أفراد القوات المسلحة الملكية؛
- ✓ تدبير الأمن السيبراني.

المحور الأول: مستوى الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع الوطني.

فيما يخص هذا المحور المتعلق بمستوى الميزانية، والتي ما فتئتم تطالبون بالرفع منها، وجب الاعتراف والتأكيد على المجهود الذي تبذله الدولة والأولوية التي تعطيها لدعم قواتنا المسلحة الملكية، حيث يعتبر مستوى هذه الميزانية لا بأس به، رغم أنها تظل غير كافية بالنظر إلى المهام المتعددة التي تضطلع بها القوات المسلحة الملكية، لا سيما أمام التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، والتي تتطلب يقظة مستمرة لجميع مكونات القوات المسلحة الملكية، علما أن هذه الميزانية تمثل أكثر من 3,5 % من الناتج الداخلي الخام لبلادنا، في حين أن الميزانيات المخصصة للدفاع في الدول أعضاء حلف الشمال الأطلسي لا تتجاوز نسبة 2 %.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه، باستثناء النفقات التي تم تحويلها من فصل التكاليف المشتركة لميزانية وزارة الاقتصاد والمالية إلى ميزانية إدارة الدفاع الوطني، فالغلاف المالي الإجمالي لميزانية هذه الإدارة برسم سنة 2020 والذي بلغ 39,3 مليار درهم مقابل 35,8 مليار درهم برسم سنة 2019، أي بارتفاع لم يتعدى 10 %، يجد تبريره في النفقات المتعلقة من جهة بالخدمة العسكرية كالأجور المخولة للمجندين وبناء وتأهيل مراكز الاستقبال والتكوين سيتم استغلالها من طرف الأفواج التي سيتم استدعاؤها خلال السنوات القادمة ونفقات التسيير المرتبطة بهذه الخدمة العسكرية، ومن جهة أخرى بزيادة أجور العسكريين.

ومن المعلوم أنه يخصص جزء مهم من ميزانية إدارة الدفاع الوطني لأجور أفراد القوات المسلحة الملكية وللتكوين العسكري، فبالموازاة مع اقتناء مختلف المعدات والعتاد، لا تدخر الإدارة جهدا في توفير تكوين عالي للموارد البشرية في مختلف المجالات ذات الصلة بهذه المعدات مع الاعتماد تدريجيا على الموارد البشرية الذاتية لصيانتها.

وعلى المستوى الإقليمي، فمن خلال مقارنة ميزانية قطاع الدفاع الوطني مع الميزانيات التي تعتمدها دول المنطقة في هذا الإطار، يتضح جليا أن الميزانية المخصصة لإدارة الدفاع الوطني تبقى معقولة وتأخذ بعين الاعتبار إكراهات الميزانية العامة للدولة.

المحور الثاني: تحمين العقارات وترحيل الثكنات العسكرية.

يولي قطاع الدفاع الوطني أهمية كبيرة للعقارات التي يتوفر عليها في شتى مدن وأقاليم المملكة، حيث ما فتئت إدارة الدفاع الوطني تتدارس ملف العقارات التي يستوجب تثمينها، لا سيما في المدن التي لا تتوفر على عقارات مناسبة لإقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على الساكنة.

وفي هذا الصدد، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحل مشكل العقار ببعض المدن التي توجد بها ثكنات عسكرية، حيث تجدر الإشارة إلى أن تسريع وثيرة تحويل بعض الثكنات العسكرية المتواجدة في المدار الحضري لبعض المدن، وتثمين العقار المخصص لها، يعد من الأولويات التي تحظى باهتمام كبير، **تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده**، حيث انطلقت هذه العملية في عدة مدن على الصعيد الوطني.

وفي الإطار، فقد همت عملية تنقيل الثكنات العسكرية ما يناهز مئة (100) ثكنة متواجدة بالوسط الحضري، ونخص بالذكر مدن الرباط، الدار البيضاء، مراكش، وجدة، وتتم هذه العملية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة فتح الأوراش في جميع المدن.

المحور الثالث: الصناعة العسكرية.

لا بد قبل التأسيس للصناعة العسكرية من إعداد الإطار القانون والتشريعي الذي سيطبق في هذا المجال، وفي هذا الإطار، انكبت إدارة الدفاع الوطني على إعداد مشروع قانون يهم الصناعة العسكرية، والذي يعد من أهم المستجدات التشريعية، حيث سيمكن من تجاوز الفراغ التشريعي في هذا المجال، من خلال وضع إطار قانوني لصناعة الأسلحة واستيرادها وتصديرها ونقلها.

وفي انتظار إقرار مشروع القانون السالف الذكر، تم التركيز على تطوير صيانة العتاد العسكري، حيث تحرص إدارة الدفاع الوطني على أن تفرض، كلما أمكن ذلك، على الشركة التي تم التعاقد معها في صفقة معينة، الالتزام بنقل تكنولوجيا صيانة التجهيزات والمعدات التي تم اقتناءها منها إلى أجهزة القوات المسلحة الملكية أو بإنشاء معامل وشركات في المغرب متخصصة في هذه المجالات أو استثمارات في مجالات أخرى من طرف هذه الشركات، وذلك في إطار إعمال المقاصة الصناعية (compensation industrielle)، التي تقتضي نقل الشركات الأجنبية للخبرات التكنولوجية والمهارات وكذا تصنيع عدد من الواردات ذات الاستعمال العسكري أو المدني إلى المغرب كأجزاء الطائرات وغيرها من المعدات.

المحور الرابع: تطوير البحث العلمي في المجال العسكري.

أتفق مع مداخلاتكم في هذا المضمار، فلا يمكن إنكار أهمية البحث العلمي في المجال العسكري لما له من أدوار كبيرة في تطوير وعصرنة قدرات القوات المسلحة الملكية وتحديث وتحسين منظوماتها. حيث إن ما يشهده العالم اليوم من طفرات تكنولوجية، يفرض مواصلة العمل الحثيث للرفع من مؤهلات وقدرات القوات المسلحة الملكية على مستوى نظم القيادة ومراكز التكوين عبر مدها بكل الوسائل المادية والبشرية، لبلوغ أعلى درجات الجاهزية والاستعداد للقيام بواجباتها باحترافية ومهنية.

وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة تضم ممثلين عن إدارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة الملكية، وذلك من أجل تحقيق الفعالية في مجال البحث العلمي العسكري، وتتولى هذه اللجنة دراسة الاحتياجات البحثية وتشجيع بحوث الابتكار والاختراع. كما يتم إجراء مجموعة من الأبحاث بشراكة في بعض الأحيان مع مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تشتغل في مجال التكوين والبحث العلمي.

المحور الخامس: تفعيل الخدمة العسكرية.

في تقييم أولي لتطبيق الخدمة العسكرية، فلا يمكن إلا أن نهنئ أنفسنا بالنجاح الكبير الذي عرفه هذا الورش الوطني **بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.**

وتعتبر عملية الإحصاء أولى مراحل الخدمة العسكرية، حيث امتدت من الثلاثاء 9 أبريل 2019 إلى غاية يوم الجمعة 7 يونيو 2019، وقد كانت هذه المرحلة حاسمة في تأكيد نجاحها لا سيما من خلال الإقبال الكبير للشباب من أجل أداء الخدمة العسكرية، حيث تجاوز عدد الأشخاص الذين قاموا بملء استمارة الإحصاء 134 ألف شخص وهو رقم فاق بكثير العدد المحدد للفوج الأول برسم سنة 2019، من بينهم 13.614 من الشابات

المتطوعات لهذه الخدمة.

ونظرا لهذا الإقبال الكبير لا سيما من الشباب المتطوع لأداء الخدمة العسكرية، فقد تم اختيار ثلثي (2/3) أفراد فوج 2019 هم من هؤلاء الشباب المتطوعين، وهنا لا بد أن أطمئنكم السيدات والسادة المستشارين، بأن الأفواج التي ستتخرج من الخدمة العسكرية ستكون محصنة من التعرض لأي انحرافات أو التطرف، وذلك من خلال الأهداف النبيلة التي تروم الخدمة العسكرية تحقيقها، والتي تتجلى بالأساس في المساعدة على تربية المواطنين وتقوية شعورهم بالانتماء الوطني، إضافة إلى تدريب شبابنا وتلقينهم مبادئ الانضباط والعيش المشترك، الشيء الذي سيساهم في إعداد مواطن متكامل في سلوكه اليومي، وفي تعامله مع محيطه ونظرته إلى المجتمع.

المحور السادس: وضعية العائدين من مخيمات تندوف.

وضعية هذه الشريحة من الجنود قد تمت تسويتها بالكامل طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، حيث استفاد المعنيون بالأمر سواء خلال مدة الاعتقال أو بعد العودة إلى أرض الوطن من عدة امتيازات نذكر منها:

- المنحة عن الأتعاب الخاصة ومنحة الجنوب (**المتعارف عليها بالأجرة المضاعفة**) التي يتمتع بها زملاؤهم من الجنود العاملين بالمنطقة الجنوبية؛
- مجموع الأجرة المودعة لدى المركز الإداري للقوات المسلحة الملكية؛
- إعفاء ذمة الجنود الذين توصل ذويهم عن طريق الخطأ، بعد التأكد من عدم وفاتهم، بالمعاشات المؤداة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد وكذا بمجموع المبالغ المحصل عليها من المركز الإداري للقوات المسلحة الملكية.

كما استفاد العائدون من معتقلات تندوف كذلك من مجوعة من التعويضات والمساعدات، من بينها:

- معاش استثنائي تصل نسبته إلى 100% من مبلغ معاش التقاعد العسكري، وقد اعتمد في احتسابه على سنوات الخدمة المنجزة ما بعد الحد الأقصى للسن القانوني، حتى سقف (40 سنة) من الخدمة مع تمتيعهم بالاستفادة من الخدمات الإضافية المستحقة برسم الحملات العسكرية عن السنوات التي قضوها في الأسر.
- معاش الزمانة الذي يأخذ بعين الاعتبار في تحديد نسبة العجز مدة الأسر، وما ترتب عنها من اضرار جسدية ونفسية حيث استفادوا من نسبة العجز المحددة في 100%.
- إيراد عمري على غرار معطوبي الحرب يضاف إليه معاش الزمانة ليصل مجموع هذا الإيراد إلى 5000 درهم بالنسبة للضباط و3800 درهم بالنسبة لغير الضباط.

ويظل ملف هذه الشريحة من العسكريين القدامى مفتوحا من أجل دراسة كل المقترحات التي من شأنها تحسين وضعيتهم.

المحور السابع: الخدمات الطبية المقدمة من طرف المستشفيات العسكرية.

بخصوص موضوع استفادة عامة المواطنين من الخدمات التي تقدمها المستشفيات العسكرية على غرار أفراد القوات المسلحة الملكية، نشير إلى أن هذه المستشفيات نظرا للطاقة الاستيعابية التي لا يمكن تجاوزها،

تعطى الأولوية في الاستقبال لأفراد القوات المسلحة الملكية وذويهم.

وقد دأبت القوات المسلحة الملكية على إقامة عدة مستشفيات ميدانية عسكرية في مناطق نائية بالمملكة، وهي موجهة بالأساس إلى المواطنين المدنيين، في إطار المهام الإنسانية التي تضطلع بها هذه المستشفيات، بهدف توفير خدمات طبية للقرب للمواطنين والرفع من وتيرة استفادة الفئات الهشة من خدمات طبية ذات جودة وتسهيل الولوج للعلاجات وتقديم الدعم للسكان الذين يعانون من قساوة الطقس ووعورة التضاريس.

المحور الثامن: معاشات متقاعدي القوات المسلحة الملكية.

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الدولة تبذل مجهودات مهمة في هذا المجال، لكن لا أحد ينفي أن معاشات بعض متقاعدي القوات المسلحة الملكية لازالت لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وإن كان هذا الاشكال يهم جميع المتقاعدين سواء المدنيين أو العسكريين، فإنه نظرا لمكانة المتقاعدين العسكريين الذين قدموا تضحيات لا تحصى وبذلوا الغالي والنفيس دفاعا عن الوطن، وفي إطار العناية الفائقة والاهتمام الخاص اللذين يوليهما **صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية** لهذه الفئة، تعمل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين على تقديم مجموعة من الخدمات من أجل التخفيف من هذا الوضع.

ومن أجل النهوض بهذه الفئة، رصد لهذه المؤسسة برسم سنة 2019 ما يناهز 720 مليون درهم كاعتمادات لتغطية مجموعة من المصاريف كالإعانات التكميلية للمعاشات لفائدة المتقاعدين وقدماء العسكريين والمحاربين؛ والإيراد العمري لفائدة كبار معطوبي الحرب ولأرامل الشهداء وغيرها من الخدمات التي تقدمها.

ورغم كافة المجهودات المبذولة، لا نخفي أن إشكالية ضآلة المعاشات تبقى قائمة، رغم الرفع من الحد الأدنى للمعاشات الذي وصل إلى 1500 درهم، وتظهر هزالة هذه المعاشات بشكل جلي بمقارنة هذا المبلغ مع الواقع اليومي ومتطلبات الحياة، إلا أن التفكير لا زال مستمرا من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والمادية لهذه الفئة عبر البحث عن الحلول الملائمة.

المحور التاسع: الزيادة في أجور أفراد القوات المسلحة الملكية.

فيما يخص الاهتمام بأجور أفراد القوات المسلحة الملكية، لا سيما على مستوى أجور صغار الجنود، فلا بد من تجديد التأكيد على الرغبة الدائمة والعمل المتواصل الذي يقوم به قطاع الدفاع الوطني، تنفيذا للتعليمات السامية **لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية**، من أجل تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لأفراد قواتنا المسلحة الملكية.

وإذا كانت أجور العسكريين تعد معقولة مقارنة مع أجور الموظفين المدنيين، إلا أنه وجب الاعتراف بالعمل الجبار الذي يضطلع به العسكريون، بالاحترافية والمهنية العالية في مراقبة الحدود والدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وسيادته والاستعداد الدائم للتدخل ومحاربة التهديدات الأمنية.

وفي هذا الإطار، استفاد أفراد القوات المسلحة الملكية من الزيادة في الأجور على غرار الموظفين المدنيين، سواء من خلال تلك التي تمت سنة 2011 أو الزيادة في الأجور والتعويضات العائلية التي تم إقرارها هذه السنة والتي ستتم على ثلاث مراحل: الأولى في فاتح يوليوز 2019؛ والثانية في يناير 2020؛ والثالثة في

يناير 2021.

وجدير بالذكر أنه تم تخصيص نفس مبلغ الزيادة سواء بالنسبة للضباط أو ضباط الصف أو الجنود، وبالتالي يكون لهذه الزيادة أثر إيجابي أكبر على صغار الجنود، حيث تمت على العموم المساواة بينهم في إقرار هذه الزيادة.

المحور العاشر: تدابير الأمن السيبراني.

وفقا للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات والنصوص التنظيمية ذات الصلة، انخرطت إدارة الدفاع الوطني في مواجهة كل ما يمكن أن ينتج عن استعمال الأنترنيت من أخطار، وذلك من خلال الرصد والتصدي للجرائم السيبرانية، حيث تتولى هذه المديرية العامة القيام بما يلي:

- توجيه نشرات أمنية إلى جميع القطاعات العمومية وكذا البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية في بلادنا وإلى عموم المواطنين، لاتخاذ التدابير الاحترازية ضد أي حادث للأمن السيبراني؛
- حث القطاعات العمومية وكذا البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية على إشعار الجهات المختصة بجميع الهجمات الإلكترونية، مع السهر على متابعة وتحديد كيفية التعامل مع هذه الهجمات أو الخطر السيبراني.

ومن أجل أداء مهامها على أحسن وجه، عملت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات منذ تأسيسها سنة 2011، على تكوين مجموعة من المهندسين المعلوماتيين، كما قامت بالتعاون دوليا مع أجهزة التصدي، ويتم بشكل مستمر توسيع مجال تدخل هذه المديرية الذي أصبح يهم كل القطاعات العمومية وحماية نظم المعلومات الحساسة للبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية بالقطاعين العام والخاص والمعاملات الالكترونية للمواطنين.

ومن أجل تمكين المديرية العامة لأمن نظم المعلومات من القيام بدورها بالشكل اللائق، انكبت إدارة الدفاع الوطني على إعداد مجموعة من مشاريع قوانين، من شأنها أن تعزز الترسانة القانونية لبلادنا في مجال الأمن الالكتروني، ومن بين مشاريع هذه النصوص كما أشرت إلى ذلك في التقديم، مشروع قانون يتعلق بالأمن السيبراني ومشروع قانون يتعلق بخدمات الثقة في ميدان المعاملات الالكترونية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كانت تلكم أهم التوضيحات والاجابات بخصوص مداخلاتكم القيمة، وختاما أجدد لحضراتكم عبارات تقديري واعتزازي بالتواصل معكم، معبرا لكم عن جزيل الشكر على حسن اهتمامكم، وعلى ما تولونه من دعم ومساندة لأفراد قواتنا المسلحة الملكية لما تقوم به من أعمال جليلة تحت الإمرة الرشيدة **للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره.**

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

رئيس اللجنة
محمد الرزمة

مقرر اللجنة
أحمد بولون

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسـم اللجـان

الـولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2020.

خصصت اللجنة يوم الخميس 28نونبر2019 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد نبيل الأندلوسي الخليفة الخامس لرئيس اللجنة، وحضور السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان، والسيد مصطفى الكثيري المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

في مستهل الاجتماع أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان والذي خلال تقديمه لمشروع الميزانية أشاد بقيمة وأهمية هذا القطاع، كما ذكر بقرار المحكمة الدستورية الخاص بالإنابة الدستورية هذا فضلا عن كون الحكومة هي المسؤولة وذات الاختصاص في التشريع.

كما أتوجه بالشكر للسيد المندوب السامي الذي قدم عرضا شاملا استعرض من خلاله حصيلة أهم المنجزات المحققة في إطار ميزانية سنة2019، وكذا البرامج المستقبلية والآفاق المسطرة برسم السنة المالية 2020.

بخصوص الإنجازات المحققة برسم سنة 2019، أوضح السيد المندوب السامي أن المندوبية عملت على محاور أساسية تشمل:

- صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية من خلال احداث فضاءات جديدة،تساهم في مد جسور التواصل والتفاعل بين الأجيال والذاكرة الوطنية، وكذا إقامة معالم تذكارية وإشاعة القيم والمثل العليا ونشر ثقافة المواطنة الحقة.

- ادماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التشجيع على احداث مقاولات ذاتية، ومساعدتهم في الحصول على رخص النقل وكذا استفادتهم من امتيازات تفضيلية مرتبطة بموضوع السكن.

أمافيما يخص البرامج المستقبلية برسم سنة 2020، فقد أوضح أن المندوبية وضعت ضمن أولوياتها مواصلة صيانة الذاكرة التاريخية المغربية، وكذا تحسين الأوضاع الاجتماعية والمادية والأحوال المعيشية والصحية لأسر المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وكذا مواصلة حسن تدبير الموارد البشرية والمادية لهذا القطاع.

ويضمن مشروع ميزانية 2020، رصيد بغلاف مالي إجمالي يتحدد في :

148.918.000درهم يتوزع كالآتي:

← 1- اعتمادات التسيير:

141.393.000 .00درهـم منهـا :

- **نفقات الموظفين والأعوان: 68.780.000درهم**
- **باب المعدات والنفقات : 72.613.000درهم**

← 2- اعتمادات الاستثمار:

- **اعتمادات الأداء : 7.525.000,00 درهم.**
- **اعتمادات الالتزام :3.000.000,00 درهم .**

ويتضمن هذا التقرير :

- ✓ عرض السيد المندوب السامي ؛
- ✓ ملخص تدخلات السيدات والسادة المستشارين ؛
- ✓ جواب السيد المندوب السامي.

عرض السيد المندوب السامي

عـــــــرض

السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

أمام لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني

والمناطـق المغربيــة المحتلــة

بمـجـلـــس المستشاريـــن

****

مشروع الميزانية الفرعية
لقطاع المقاومة وجيش التحرير

المندوبية السامية لقدماء المقاومين
وأعضاء جيش التحرير
28 نونبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

وعلى آله وصحبه أجمعين

– السيد رئيس لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمجلس المستشارين ؛

– السيدات والسادة المستشارين المحترمون .

أسعد بتواجدي مع السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمجلس المستشارين ، في هذا الموعد السنوي لأبسط أمامكم مشروع الميزانية الفرعية لقطاع المقاومة وجيش التحرير برسم سنة 2020 ، واستعرض بهذه المناسبة حصيلة النتائج و المنجزات التي حققتها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في سياق المهام و الأوراش المفتوحة التي تضطلع بها والمشاريع و برامج العمل المزمع إنجازها برسم السنة القادمة 2020.

لقد سعت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء التحرير المؤتمنة على تدبير الشأن العام والمرفق العام للمقاومة وجيش التحرير خلال سنة 2019 لتحقيق أفضل النتائج وأجودها وللاستجابة قدر المستطاع لانتظارات وتطلعات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذويهم، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى العناية بهذه الشريحة الاجتماعية من المجتمع ، كما عملت على تحقيق حصاد مثمر و ايجابي في نطاق تطبيق برنامج عملها المرحلي للفترة الثلاثية 2019 – 2021 الذي يتوخى مواصلة تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإدماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وصيانة رصيد الذاكرة التاريخية الوطنية وإشاعة القيم والمثل العليا للوطنية وثقافة المواطنة الايجابية ومواصلة الإجراءات الهادفة إلى تحسين الحكامة في قطاع المقاومة وجيش التحرير وتعزيز النشاط الدولي و العربي والإفريقي الذي تضطلع به هذه المؤسسة .

وسيتناول العرض مشروع ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير في محورين أساسين :

المحور الأول:ويتعلق باستعراض حصيلة النتائج والمنجزات عن السنة المالية المنصرمة 2019؛

والمحور الثاني: ويستشرف التوجهات والآفاق المستقبلية لسنة 2020 التي تشكل الإطار الزمني لمشروع الميزانية المدروسة.

الجـــزء الأول

حصيلـــة المنجـزات المحققـــة في إطـــار تنفيـــذ ميزانيـــة سنـــة 2019

تفعيلا للتوجهات الإستراتيجية ومضامين برنامج العمل المرحلي للثلاثية 2019-2021 وبرنامج العمل السنوي 2019 ، واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الاشتغال على محاور متعددة ومتكاملة تتوخى كتوجهات أساسية: الرقي بالأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم وحسن تدبير الامتيازات والمنافع المخولة لهم وتعزيزها وتجويدها بالإضافة إلى تخصيب وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني من خلال إحداث فضاءات للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير وإقامة معالم تذكارية وتنشيط المشهد الثقافي الوطني والمحلي بإقامة الندوات العلمية والأيام الدراسية وتخليد الذكريات الوطنية والانفتاح على المؤسسات التربوية والتعليمية وفعاليات المجتمع المدني وتعميق البحث العلمي والتدوين وإخصاب مجهود التوثيق في الحقل التاريخي ومواصلة استنساخ الوثائق والمستندات ذات الصلة بتاريخ الكفاح الوطني من اجل الاستقلال المودعة بمراكز الأرشيف الأجنبية وإغناء رصيد الإنتاج الفكري بإصدارات ومنشورات وتآليف ضمن موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب وأيضا الأطاريح الجامعية والمذكرات والسير الذاتية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا سلسلة القصص والروايات الموجهة للأطفال وغيرها .

ومن جانب آخر، تزايد الاهتمام بالنشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من خلال تمثيل أسرة المقاومة وجيش التحرير في المحافل العربية والإفريقية والدولية ذات الصلة بشؤون قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير رغبة في تعزيز أواصر التعاون والعمل المشترك مع نظيراتها بالخارج ودعما لقضية وحدتنا الترابية ومواصلة ترشيد النفقات وحسن تدبير الموارد البشرية والمادية بقطاع المقاومة وجيش التحرير.

وفي هذا المضمار، وجب التذكير بأنه رصد بميزانية الاستثمار للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2019 غلاف مالي إجمالي تحدد في 7 525 000 درهم كاعتمادات للأداء و 6.000.000 كاعتمادات الالتزام . وخصص لميزانية التسيير في باب الموظفين مبلغ 54.680.000 درهم ، وفي باب المعدات والنفقات المختلفة اعتماد مالي قدره 72 737 000 درهم.

وبالإضافة إلى هذا وذاك ، فقد أسفرت المساعي والمبادرات الحثيثة التي تم اتخاذها في إطار التعاون والشراكة مع شركاء مؤسساتيين وفاعلين عموميين انجاز مشاريع من خارج ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تمثلت في بناء فضاءات للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من أقاليم المملكة تندرج في إطار الانخراط الطوعي والالتقائية المنشودة والتفاعل الايجابي مع البرامج الحكومية واستثمارات المجالس المنتخبة.

ويسوق عرض حصيلة المنجزات للسنة 2019 النتائج المحققة في المجالات التالية:

- صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني؛

- تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير؛

- تدبير الموارد البشرية والمالية والتدابير التشريعية والتنظيمية ومراقبة التدبير؛

- النشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

المحور الأول : صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني

تشكل صيانة الذاكرة الوطنية ابرز اهتمامات وانشغالات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإحدى التوجهات الإستراتيجية في برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، التي لاتألو جهدا ولا تدخر وسعا في أحداث بنيات حاضنة للموروث التاريخي والثقافي والنضالي وإغناء الساحة الفكرية والعلمية برصيد من الإصدارات والمؤلفات والكتابات التاريخية، وتنظيم الندوات الفكرية والأيام الدراسية، وبناء الأنصبة والمعالم التذكارية وتخليد الذكريات الوطنية والمحلية،وإطلاق التسميات التي لها ارتباط بالملاحم البطولية وبأمجاد وروائع الكفاح الوطني على الأماكن العمومية والشوارع والساحات والمؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية.

ومن أهم وأبرز ما تم إنجازه في هذا المضمار برسم سنة 2019 وجبت الإشارة لما يلي :

1 – إحداث فضاءات جديدة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير:

في سياق التوجه الهادف و الاستراتيجية الناجحة والطموحة التي اعتمدتها ونهجتها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ سنة 2007 والتي تتوخى إحداث شبكة من فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير في سائر أرجاء الوطن، وحيثما تبين أن الحمولة التاريخية لكل ربع من الوطن تستوجب إقامة مثل هذه الفضاءات التي تشكل رديفا للمؤسسة التعليمية من شأنه دعم الرسالة التربوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ودعامة أساسية للتعلم والتفقه وإشاعة المدارك والمعارف والحفاظ على الموروث التاريخي ذي صلة بتاريخ الحركة الوطنية والتحريرية والمقاومة والفداء وكذلك بمناحي الحياة العامة والخاصة لأفرادها ومد جسور التواصل والتفاعل بين الأجيال جيلا عن جيل وبينهم وبين الذاكرة التاريخية للوطن.

وهكذا وصل إلى اليوم عدد فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير التي أمكن فتحها إلى متم شهر أكتوبر 2019 إلى 90 فضاءا، وهذه الفضاءات توجد في وضعية اشتغال وتؤدي أدوارها التربوية والتثقيفية والتواصلية مع الذاكرة التاريخية ومعها ومع جمهور المستهدفين والوافدين عليها والمتلقين لأنشطتها من الفئات السوسيو ثقافية ومن سائر الفئات والشرائح المكونة للمجتمع.

وجراء إكراهات محدودية الاعتمادات المرصودة للقطاع ، وبفضل علاقات التواصل والتعاون اللذين تنسجهما المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء وجيش التحرير مع الشركاء والمتعاونين

المؤسساتيين من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية ووكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات الترابية وبعض الداعمين الخواص، أمكن توفير اعتمادات ومخصصات مالية لتمويل مشاريع الفضاءات في تعددها وتنوعها وانتشار واتساع الرقعة الجغرافية والمجالية التي تغطيها.

وهكذا تم برسم سنة 2019 ،إلى غاية متم شهر أكتوبر، فتح 11 فضاء وترميم وتوسعة ثلاثة فضاءات وهي كالتالي:

- فضاء أبي الجعد، أنجز بغلاف مالي تحدد في مبلغ 1.5 مليون درهم؛
-فضاء سيدي سليمان، كلف غلافا ماليا بلغ 3 مليون درهم؛
- فضاء الصويرة، تم انجازه بغلاف مالي وصل 1.6 مليون درهم؛
- فضاء الدشيرة ، أنجز بغلاف مالي بلغ قدره 5.000.000,00 درهم؛
- فضاء شفشاون ، كلف غلافا ماليا قدره 1.8 مليون درهم ؛
- فضاء ميضار بإقليم الدريوش، تم انجازه بغلاف مالي مقداره 1.160.000,00 درهم ، والذي تكفل بإنجازه المواطن السيد محمد لعبيش من أبناء المنطقة المقيمين بالخارج؛
-فضاء الحسيمة ، كلف غلافا ماليا قدره 2.7 مليون درهم ؛
- فضاء ابن مسيك بالدار البيضاء ، كلف غلافا ماليا بلغ 1.6 مليون درهم ؛
- ترميم البناية الأثرية لمعتقل اغبالو نكردوس، كلف غلافا ماليا بلغ 704.000.00 درهم؛
- تهيئة المكتبة وقاعة المطالعة والخزانة وقاعة السمعي البصري بفضاء خريبكة بغلاف مالي قدره 120.000,00 درهم، ساهمت به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- توسعة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بتنغير، بغلاف مالي قدره 362.000.00 درهم

وتضم هذه الفضاءات المرافق التربوية والتثقيفية والتواصلية التالية:

- فضاء للعرض المتحفي لإنعاش وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية وعرض الوثائق التاريخية والمخطوطات والتحف والأدوات والمعدات من قطع الأسلحة والألبسة والأشياء التي تم استخدامها إبان فترة الكفاح الوطني والمقاومة والفداء ، علاوة على المعروضات الاتنوغرافية والتراث المحلي .
- قاعة للمطالعة وخزانة للكتب والمؤلفات في ثقافة الوطنية والمواطنة في مواضيع تاريخية وطنية وذات علاقة بالثقافة العامة وبالمعارف والمدارك الإنسانية والكونية.
- مرفق وسائط السمعي- البصري؛
- مرفق للمعلوميات والأنترنيت؛
- فضاء اجتماعي للتواصل بين قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم؛
- قاعة للندوات والمحاضرات؛
- مرفقا تربويا وتثقيفيا موجها للشباب والناشئة لتأطيرهم وتلقينهم التربية على القيم الوطنية والمواطنة الايجابية والسلوك المدني؛
- مرفقا للتكوين والتأهيل على التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي وإحداث مشاريع ذاتية ومنشآت صغرى ومتوسطة من لدن أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، من حاملي أفكار مشاريع اقتصادية ذاتية ، صغرى ومتوسطة؛
- مرافق إدارية ووظيفية؛
- مرافق صحية .

2 - تخليد الذكريات الوطنية :

في سياق التوجه الهادف إلى التعريف بالمحطات التاريخية للمقاومة والتحرير والرصيد النضالي للشعب المغربي من اجل الحرية والاستقلال ، تخلد أسرة المقاومة وجيش التحرير سنويا ذكريات تاريخية تندرج في سجل ملحمة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة بجميع ولايات وعمالات وأقاليم المملكة ، وذلك بتنظيم مهرجانات خطابية ولقاءات تواصلية، وأنشطة ومسابقات تربوية وثقافية وفنية وترفيهية ورياضية، وإقامة معارض للوثائق والصور التاريخية ولكتب وإصدارات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإلقاء نواب واطر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عروض وكلمات ومنها كلمة المناسبة لاستحضار أبعاد ودلالات هذه المناسبات الوطنية.

وهكذا تم تخليد الذكريات التالية :

-ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في11 يناير 1944 ؛

- ذكرى انتفاضة 29 و31 يناير1944 بالرباط وسلا وفاس (29 يناير بسلا 31 يناير 1944 بفاس

- ذكرى زيارة جلالة المغفور له محمد الخامس إلى محاميد الغزلان بإقليم زاكورة في 25 فبراير1957 ؛

- ذكرى معركة الدشيرة وجلاء آخر جندي أجنبي عن الصحراء المغربية يوم 28 فبراير 1976 من 28 فبراير إلى 2 مارس في كل من العيون، بوجدور والسمارة ؛

- ذكرى معارك بوغافر في 26 مارس بجماعة اكنيون باقليم تنغير ؛

- ذكرى استشهاد البطل موحى وحمو الزياني بخنيفرة في 29 مارس بجماعة تملاكت بإقليم خنيفرة ؛

- ذكرى أحداث 7 ابريل 1947 بالدار البيضاء في 7 أبريل من كل سنة؛

- ذكرى الزيارة التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس لطنجة في 9 أبريل1947 ؛

- ذكرى زيارة جلالة المغفور له محمد الخامس إلى مدينة تطوان في 9 أبريل 1956؛

- ذكرى استرجاع منطقة طرفاية إلى الوطن في 15 أبريل 1958 ؛

- ذكرى وفاة جلالة المغفور له الحسن الثاني في 9 ربيع الثاني من كل سنة؛

- ذكرى استشهاد البطل الشريف محمد امزيان في 15 ماي بجماعة زغنغان باقليم الناظور ؛

- ذكرى اليوم الوطني للمقاومة (استشهاد البطل محمد الزرقطوني في 18 يونيو 1954 والوقفة التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس على قبر الشهيد بمناسبة الذكرى الثانية لاستشهاده وذلك يوم 18 يونيو 1956 الدار البيضاء (18 يونيو) ؛

- ذكرى استرجاع مدينة سيدي افني في 30 يونيو1969؛

- ذكرى بناء طريق الوحدة بإقليم تاونات في 5 يوليوز1957 ؛

- ذكرى معركة أنوال في 21 يوليوز بإقليم الدريوش ؛

- ذكرى معركة وادي المخازن في 4 غشت بجماعة السواكن باقليم العرائش؛

- ذكرى استرجاع إقليم وادي الذهب في 14 غشت 1979 بالداخلة ؛

- ذكرى مظاهرة المشور بمراكش في 15 غشت 1953؛

- ذكرى انتفاضة 16 غشت بوجدة في 16 غشت 1953 ؛

- ذكرى انتفاضة 17 غشت 1953بتافوغالت بإقليم بركان؛

- ذكرى مظاهرة وادي زم في 20 غشت1955 بإقليم خريبكة ؛

- ذكرى ثورة الملك والشعب ليوم 20 غشت 1953 ؛

- ذكرى انتفاضة بوفكران في الأسبوع الأول (مابين 1 و 3 شتنبر) من شهر شتنبر في كل سنة ؛

- ذكرى وفاة جلالة المغفور له محمد الخامس في 10 رمضان ؛

- ذكرى استشهاد الفدائي البطل علال بن عبد الله في 11 شتنبر بالرباط ؛

- ذكرى انطلاقة جيش التحرير بشمال المملكة في كل من ايموزار مرموشة بإقليم بولمان وتازة والحسيمة والناظور من فاتح أكتوبر إلى 4 منه ؛

وسيتم خلال شهري نونبر ودجنبر 2019 تخليد الذكريات التالية :

- ذكرى المسيرة الخضراء في 6 نونبر 2019 ؛
- ذكرى معركة الهري في 13 نونبر 2019 بخنيفرة ؛
- ذكرى الأيام المجيدة الثلاثة:العودة ، الانبعاث والاستقلال في 16 – 17 و18 نونبر 2019 ؛
- ذكرى انطلاق عمليات جيش التحرير بجنوب المملكة في21 و22 نونبر 2019،في كل من أقاليم طاطا، أسا، كلميم وطانطان ،
- ذكرى انتفاضة قبائل ايت باعمران في 23 نونبر 2019 بمدينة سيدي افني وبمدينة تزنيت ؛
- ذكرى أحداث 7 و8 دجنبر 1952 بالدارالبيضاء اثر استشهاد الزعيم السياسي والنقابي التونسي والمغاربي فرحات حشاد، وذلك يوم 7 دجنبر 2019؛
- ذكرى معركة جبل بادو بالرشيدية في 29 دجنبر 2019.

3 -الندوات الفكرية والأيام الدراسية:

إبرازا لفصول ملحمة ثورة الملك والشعب التي شكلت منعطفا حاسما في تاريخ الكفاح الوطني ، أقيمت ندوات علمية وأيام دراسية هدفت إلى توثيق وتدوين فصول ملاحم الكفاح الوطني والمقاومة والتحرير ، وتناولت هذه التظاهرات العلمية والثقافية فصولا وجوانب من تاريخ الكفاح الوطني من اجل الحرية والاستقلال والوحدة. ومن هذه الندوات نذكر العناوين التالية :

- مشاركة المندوبية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في اليوم الدراسي الذي نظمته كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجامعة مولاي اسماعيل بمدينة مكناس يوم 9 يناير 2019 في موضوع : "الدلالات التاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لعريضة المطالبة بالاستقلال " .

- مشاركة المندوبية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الندوة الفكرية الوطنية المنظمة بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط بتعاون وشراكة مع مؤسسة أطلس ماروك للعمل السوسيو ثقافي يوم فاتح مارس **2019**.

- مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الندوة الفكرية المنظمة بتعاون وشراكة مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والهيأة الأكاديمية لأصدقاء الصحراء المغربية في موضوع:" مقاومة أبناء الصحراء المغربية وتجديد بيعتهم للمغفور له محمد الخامس بمحاميد الغزلان " ، وذلك يوم **6 مارس 2019** بفندق ابيس، بحي أكدال بالرباط.

- تنظيم ندوة فكرية بالرباط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة يوم 12 مارس 2019 بتعاون وشراكة مع الهيأة الأكاديمية لأصدقاء الصحراء المغربية في موضوع:" المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني ".

- تنظيم ندوة فكرية في موضوع : " ذاكرة مقاومة منطقة تاوريرت للاحتلال الأجنبي وآفاق التنمية المستدامة" بتعاون وشراكة مع جمعية الاقتصاديين المغاربة ومركز الأبحاث والدراسات عزيز

بلال وجمعية مستكمر للثقافة والتنمية، وذلك يوم **5 أبريل 2019** بفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدينة تاوريرت.

- تنظيم ندوة فكرية بتعاون وشراكة مع عمالة إقليم شفشاون والمجلس الإقليمي ومؤسسة آل البيت الشريف أحمد الريسوني في موضوع: " دور الوثيقة والأرشيف التاريخي في حفظ الذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية " ، يوم 10 أبريل 2019 بمقر عمالة إقليم شفشاون .

- تنظيم ندوة فكرية بمقر المجلس الجماعي لسيدي قاسم بتنسيق مع الرابطة المغربية لتنمية علاقات دول حوض المتوسط – فرع سيدي قاسم وأسرة الوطني والوزير المرحوم مسعود الشيكر في موضوع : " مسعود الشيكر (1905-1969م): الإنسان، الوطني والمثقف" ، وذلك يوم 18 أبريل 2019 .

- مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الندوة الفكرية المنظمة بمراكش من لدن مؤسسة مولاي علي الشريف المراكشي يوم 27 أبريل 2019.

- تنظيم ندوة فكرية في موضوع : " المقاومات بمدينة العرائش : من سنة 1610 إلى سنة 1956 " بتعاون وشراكة مع المجلس الإقليمي والمجلس الجماعي للعرائش ومعهد التكنولوجيا للصيد البحري،وذلك يوم 12 يونيو 2019 بمقر معهد التكنولوجيا للصيد البحري بمدينة العرائش .

- مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في فعاليات الملتقى الروحي للتراث المنظم بجماعة تمنوكالت بإقليم زاكورة من قبل جمعية مولاي علي الشريف للثقافة والتنمية يومي 19و20 يونيو 2019 .

- مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الندوة الفكرية المنظمة بتعاون مع عمالة إقليم خنيفرة وشراكة مع جمعية الاقتصاديين المغاربة ومركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال وجمعية أجدير ايزوران للثقافة الامازيغية وجمعية تنمية عالم الأرياف ومنتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية، في موضوع: "تثمين الذاكرة التاريخية وتنمية اقتصاد الجبل : الأطلس المتوسط نموذجا "وذلك بمدينة أجدير بإقليم خنيفرة يومي 26 و27 يوليوز 2019.

- مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الندوة الفكرية الوطنية المنظمة بتعاون وشراكة مع المرصد الأوروبي المغربي للهجرة بمناسبة اليوم الوطني للمهاجر في موضوع : " مغاربة العالم : أي تفعيل للنموذج التنموي الجديد " ، يوم 9 غشت 2019 بمقر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم مناظرة وطنية بمدينة مكناس يوم 31 أكتوبر 2019 بتعاون وشراكة مع المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس في موضوع : " الحركة الوطنية

والمقاومة المسلحة في الكتابات التاريخية المغربية ومذكرات زعماء الحركة الوطنية وقادة جيش التحرير: الحصيلة والآفاق البحثية والتربوية".

كما تم كذلك تنظيم ندوة فكرية بمدينة ميدلت يوم 12 نونبر 2019 في موضوع: " صفحات مشرقة من تاريخ المقاومة بإقليم ميدلت " .

-ووعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأهمية دور السينما ووسائط السمعي البصري في نشر ثقافة الوطنية والمواطنة الايجابية والتعريف أكثر بفصول ملحمة الاستقلال لدى الأجيال الحاضرة والناشئة، وقع الاختيار هذه السنة على المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما بالرباط لإلقاء الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 2019 – 2020 من لدن الدكتور مصطفى الكتيري المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يوم أمس الأربعاء 27 نونبر2019 ، وذلك بهدف تحسيس أطر وأساتذة وطلبة المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما بالحاجة الملحة والمتزايدة لبلورة خطط عمل تنبني على التعاون والتكامل والعمل المشترك للنهوض – كل من جانبه – بثقافة الذاكرة التاريخية وقيم الهوية الوطنية وإشاعة رسائل تربية الأجيال الجديدة على حب الوطن والاعتزاز بالانتماء الوطني والحفاظ على الموروث التاريخي الوطني المتصل بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة والتحرير .

4 –الاتفـــاقيـــات :

اعتبارا للتوجه التعاوني و التشاركي مع قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وهيئات منتخبة وجمعيات و منظمات المجتمع المدني في دعم توجهات ومبادرات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وإبراز تاريخ الكفاح الوطني، تم خلال سنة 2019 إبرام 6 اتفاقيات للتعاون والشراكة هي :

- اتفاقية تعاون وشراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكلية العلوم الشرعية بالسمارة .
- اتفاقية تعاون وشراكة بين النيابة الإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بسلا وجمعية اتحاد السلام للتنمية .
- اتفاقية تعاون وشراكة بين النيابة الإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بسيدي افني وجمعية منتدى افنيت باعمران للتنمية والتواصل .
- اتفاقية تعاون وشراكة بين النيابة الإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتازة والمديرية الإقليمية للشباب والرياضة .
- اتفاقية تعاون وشراكة بين النيابة الاقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ببوجدور والمجلس الإقليمي لبوجدور .
- اتفاقية تعاون وشراكة بين النيابة الإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالحسيمة والمديرية الاقليمية لوزارة التربية الوطنية بالحسيمة .

5 -نشاط مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير:

واصل مركز الوثائق التاريخية استقباله للباحثين من أساتذة وطلبة، وقد تم تزويده ب **190.000** صورة وثيقة مرقمنة من أرشيف قصر فانسان بفرنسا ليبلغ العدد الإجمالي للوثائق المودعة بالمركز 3.733.386 صورة وثيقة مرقمنة حسب الجدول الآتي :

مركز الأرشيف	عدد الوثائق المستنسخة
أرشيف قصر فانسان بفرنسا	3.666.471 صورة وثيقة مابين سنة 2009 وسنة 2019
أرشيف المقيم العام الاسباني سابقا، فاريلا، المودع ببلدية قاديس الاسبانية.	52.738 صورة وثيقة
مركز أرشيف الدولة التابع للوزارة الأولى بجمهورية تركيا.	3292 صورة وثيقة
أرشيف جمهورية روسيا الفيدرالية (الوثائق المعتمدة في بحث حول الصحراء المغربية).	7553 صورة وثيقة
أرشيف الإدارة العامة للأمن الوطني بالرباط.	513 صورة وثيقة
أرشيف السجن الفلاحي العادر بجماعة الحوزية باقليم الجديدة.	428 صورة وثيقة
أرشيف الوطني الفقيه ابوبكر بنونة بتطوان.	2391 صورة وثيقة
المجمـــــــــوع	3.733.386 صورة وثيقة

كما تمت رقمنة 307.618 صورة وثيقة من قبل اطر مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير.

6 -موسوعـــة الحركـــة الوطنيـــة والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب:

يعد ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وتثمين رصيد الكفاح الوطني حجر الزاوية في برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأحد أهم وأبرز الأوراش التي تستأثر بالاهتمام والعناية اللازمين، إذ تحرص هذه المؤسسة الوطنية على إشاعة ثوابت ورسائل الحركة الوطنية والمقاومة والتحرير في أوساط الناشئة والشباب والأجيال الجديدة للتعريف بملاحمها وبطولاتها التي سجلها التاريخ بمداد الفخر والإعجاب.

إن هذا التوجه والخيار الوجيهين اللذين سارت على هديهما المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير قد أمليا عليها الانخراط في أشكال وأنواع متعددة ومتكاملة من خطط وبرامج

العمل الهادفة إلى إشاعة ثقافة الوطنية والمواطنة الايجابية، وتقوية روح الاعتزاز بالانتماء الوطني خدمة للوطن وبناء وإعلاء صروحه .

وفي هذا المضمار، انخرطت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ أواخر سنة 2001 في إنجاز موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير **بالمغرب**، التي بعدما تم إعداد تصورها العام المحدد لمحاورها العلمية الكبرى ولموضوعاتها الفرعية وللأجزاء المكونة لهذا الورش الكبير، شرع في إنجاز مكوناتها المتنوعة والمتكاملة. وقد أسفرت الجهود الموصولة والمساعي الحثيثة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عن إصدار سلسلة من مجلدات موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب بلغ عددها اليوم 18 مجلدا تتناول دراسات وتحاليل موضوعاتية (مجلدان لكل من الجزء الأول والثالث)، ومواد تقارب وتلامس جوانب من أمجاد وروائع الكفاح الوطني والملوك الأشراف للدولة العلوية وأعلام الحركة الدينية والإصلاحية والفكرية والثقافية (المجلدان الأول والثاني من الجزء الثاني)، وأعلام الحركة الوطنية (المجلدات من الثالث إلى الثامن من الجزء الثاني)، والفرنسيين الأحرار وأصدقاء المغرب باللغة الفرنسية (المجلد التاسع من الجزء الثاني)، والأعلام الأوائل للمقاومة وجيش التحرير من شهداء ومؤسسين وأعضاء المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير (المجلدات من العاشر إلى الرابع عشر من الجزء الثاني).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأسفار الجامعة مكنت الباحثين والمختصين وعموم القراء من مصدر موثوق وتحليل رصين لمعالم ومحطات تاريخنا المعاصر، هو عصارة ما أبدعه الباحثون والمختصون المنتسبون للجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي وحملة القلم من رموز الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير. ويكفي في هذا المضمار أن ننوه، على سبيل المثال، بالعدد الهام من السير والتراجم والنبذ التي أبرزت وعددت أعمال أبطال المغرب ورجلاته من مختلف الفئات والشرائح. فعلاوة على سير وأعمال أعلام العائلة الملكية من سلاطين وملوك وأمراء الذين واجهوا التحديات الخارجية في سبيل الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها والتي بلغ عددها 17 سيرة وترجمة، احتوت مجلدات موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب على تراجم 22 رائدا من رواد الحركة الدينية والإصلاحية الذين اشتهروا بمناهضة الجمود والدعوة للنهضة والإصلاح. واعتنى المحور الثالث المخصص للمقاومة المسلحة الأولى بالتعريف بأبطال الجهاد الذين تصدوا للتدخل الاستعماري، حيث ضم بين دفتيه 91 ترجمة سلطت الأضواء على وجوه تاريخية نذرت نفسها للدفاع عن الدين والوطن.

وجاء نصيب أعلام الحركة الوطنية ورجالاتها البارزين منصفا ومنوها بالأيادي البيضاء لهذه الصفوة المخلصة، بلغ عددها 488 ترجمة. ولم يتم إغفال الفرنسيين الأحرار وأصدقاء المغرب بل أفرد لهم مجلد قائم الذات، هو المجلد التاسع، ضم بين دفتيه 37 مقالة لامست سير ونضالات ومواقف أبرزهم ، في خدمة القضية الوطنية لتحقيق استقلال المغرب .

واحتوت المجلدات من العاشر إلى الرابع عشر من الجزء الثاني على 608 ترجمة لأعلام المقاومة وجيش التحرير بالمغرب من الشهداء والمؤسسين وأعضاء المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

يبدو جليا إذن أن موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب أضحت مصدرا ومنهلا لا غنى عنه لكل من يرغب في التعرف على سير وتراجم المجاهدين والمقاومين وأبطال النضال الوطني، علاوة على 132 بحثا ودراسة موضوعاتية لمقاربة القضايا والإشكالات المرتبطة بالتدخل العسكري الاستعماري في المغرب وأشكال مناهضته من المقاومة المسلحة الأولى إلى المقاومة الفدائية وجيش التحرير مرورا بالحركة الوطنية ذات الحمولة السياسية الصرفة.

ومنذ الانطلاقة الأولى لهذا الورش الوطني الهام، تشكل وعي جماعي عميق بأن العوائق والصعوبات الموضوعية على أهميتها لا يجب بأي حال أن تقف حائلا دون بلوغ الهدف المنشود وأنه لابد من إبداع مقاربة أصيلة وواقعية تنطلق مما توفر من مواد ومتن علمية لتحقيق تراكمات ستفتح دون شك آفاقا مستقبلية للبحث والتنقيب. وهذا ما تم استشعاره في التقديم المنهجي للمجلدات التي صدرت من موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب، والذي نورد منه هذا المقتطف البليغ : « نظرا لأن المشروع هو أول تجربة في هذا المضمار، ولكون طبيعة المرحلة وتشعب قضاياها وندرة المراجع والوثائق وقلة شهادات رجالات الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير الذين ضاعت الذاكرة الوطنية في رحيل عدد مهم منهم، ونأي الاهتمام الأكاديمي بهذه الحقبة الهامة من تاريخنا المعاصر، فقد حرصت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على نهج مقاربة تشاركية وتراكمية وديناميـــة في آن».

وهكذا، إذا كان منسوب المعطيات والمعلومات المتوفرة حول المقاومين المنفذين وأعضاء جيش التحرير المساعدين، يكاد يكون زهيدا ومحدودا ولا يتعدى بضعة سطور، مما له أثر سلبي على غنى وغزارة البحث التاريخي، فإنه لا سبيل عن اعتماد طريقة مرنة ومتطورة تأخذ بعين الاعتبار هذا الخصاص لتجاوزه قدر المستطاع، عملا بقاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك جله" أو القاعدة الشهيرة "الميسور لا يسقط بالمعسور". وهكذا تم اعتماد مقاربة قاموس اختير له كعنوان: "معجم تراجم المقاومين"، حيث أمكن الى حد الآن إصدار مواد مجلدين أولين يحتويان على 1004 ترجمة مزينة بصور، في حدود المتوفر.

والعزم قائم على أن يتم إنجاز مجلدات أخرى لتضاف إلى المجلدين الأولين من هذا المعجم الذي سيتوالى إصدار أعداده لتضم بين دفتيها كل المقاومين وأعضاء جيش التحرير الحاصلين على صفة مقاوم.

وبهذا العمل المثابر والمتواصل، تكون المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، قد قدمت خدمة جليلة لهذه الفئة المناضلة من المجتمع المغربي، الجديرة بكل عناية وتقدير، بتعريف الناشئة والأجيال المتعاقبة وعموم المواطنين بأعمال وسير أبطال الكفاح الوطني وأياديهم

البيضاء دفاعا عن الوطن وعن مقدساته وتواثبه ، دون إغفال ما يمثله هذا الرصيد الهام، كما ونوعا، من الاستمارات من وسائط معرفية وبحثية، موضوعة رهن إشارة المختصين كقاعدة لأبحاث متعددة المقاربات في مختلف حقول البحث العلمي والمعرفة التاريخية.

7 -إطلاق التسميات التي لها ارتباط بالمقاومة على الساحات والشوارع العمومية والمؤسسات التربوية والاجتماعية :

مواصلة للجهود الهادفة إلى إطلاق تسميات لها ارتباط برموز وأعلام الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير والأحداث التاريخية على الشوارع والساحات والأماكن العمومية والمؤسسات التربوية والتعليمية ، تمت خلال سنة 2019 المصادقة على 158 تسمية، بفضل التنسيق والتعاون بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمجالس المنتخبة عبر التراب الوطني موزعة كالآتي:

- مجلس جماعة أزرو باقليم افران : 3 تسميات (دورة يوليوز 2019) ؛
- مجلس جماعة ورزازات : 10 تسميات (دورة فبراير 2019) ؛
- مجلس جماعة أرفود باقليم الرشيدية 33 تسمية (دورة فبراير 2019)
- مجلس جماعة مكناس : 3 تسميات (دورة فبراير 2019)؛
- مجلس مقاطعة أكدال بفاس : 16 تسمية (دورة أبريل 2019)؛
- مجلس جماعة تنغير : 41 تسمية (دورة ماي 2019) ؛
- مجلس جماعة أسفي : 14 تسمية ؛
- مجلس جماعة وادي زم باقليم خريبكة : 5 تسميات (دورة ماي 2019)؛
- مجلس جماعة العروي باقليم الناظور تسميتان (دورة ماي 2019)؛
- مجلس مقاطعة يعقوب المنصور بعمالة الرباط: 26 تسمية (دورة يونيو 2019)؛

وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، تمت بمدينة تطوان تسمية ثانوية إعدادية باسم المقاوم المرحوم عباس المساعدي. كما صادقت اللجنة الإقليمية للتعليم بإقليمي سطات وبرشيد برسم سنة 2019 على تسمية ثلاثة مؤسسات تعليمية: 2 بإقليم برشيد و1 بإقليم سطات. كما صادقت اللجنة الإقليمية للتعليم بالسمارة برسم سنة 2019 على تسمية مؤسسة تعليمية بالمدينة باسم مقاوم .

8 -مجال التأليف والنشر وتثمين المكتبة الوطنية ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير :

- في مجـــــال النشـــــر:

في إطار اثراء وتثمين رصيد المكتبة الوطنية عموما ومكتبات فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير عبر التراب الوطني بالإصدارات والمؤلفات والمذكرات والسير الذاتية وكتاب الطفل والأبحاث الموثقة لتاريخ المغرب في أبعاده المحلية والجهوية و الوطنية وكذا المشتركة والمتقاسمة مع بلدان شقيقة وصديقة، وسعيا إلى التعريف برموز الوطن وأعلامه وتحولاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية خلال النصف الأول من القرن العشرين الذي شهد أطوار معركة الاستقلال والوحدة، واصلت الإدارة جهودها لتنفيذ برنامج العمل المرسوم وتحديدا لسنة 2019.

وفي هذا الإطار وجبت الإشارة لحصيلة المؤلفات والإصدارات المدرجة والمزمع انجازها ضمن الصفقة 2019/4 .

- الإصـــــدارات:

1	العدد 33 من مجلة الذاكرة الوطنية
2	العدد 34 من مجلة الذاكرة الوطنية
3	أشغال الندوة العلمية " واقع المقاومات والحركة الوطنية بين الذاكرة و التاريخ ؛
4	أشغال الندوة العلمية : المغرب وتركيا 500 سنة من الذاكرة المشتركة؛
5	الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية البرتغالية؛
6	آثار الاحتلال الفرنسي لتافيلالت: دراسة في البنيات السياسية و الاجتماعية وتحولاتها؛
7	الحرف و الحرفيون بفاس -مساهمة في الاقتصاد ومقاومة الاستعمار؛
8	تعليم الفتيات المغربيات خلال فترة الحماية الفرنسية بالمغرب 1912-1956؛
9	جوانب من التحولات السياسية و الاجتماعية و الثقافية خلال العهد العزيزي 1894 -1908 ؛
10	أشغال الندوة العلمية " دعم المغاربيين لنضالات فلسطين"؛
11	القضية المغربية في المشرق العربي خلال أربعينيات القرن العشرين؛
12	التعليم في المغارب خلال الحماية الفرنسية: تونس والمغرب نموذجا 1881-1956 دراسة مقارنة؛
13	السياسات التعليمية بالمغرب خلال فترة الحماية: البعثة العلمية ومعهد الدراسات العليا المغربية نموذجا؛
14	دور المدارس الوطنية الحرة في النضال الوطني : مدرسة النهضة نموذجا؛
15	Ecrits sur le colonialisme espagnol et le mouvement nationaliste marocain (1912-1956)
16	الزعامات المحلية وعلاقتها بالمخزن :سوس الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛
17	العلامة محمد القري، شهيد معتقل كلميمة؛
18	المغرب في الصحافة الفرنسية على عهد ليوطي؛

19	طهارة الأنفاس و الأرواح الجسمانية في الطريقة الزيانية، لصاحبها مصطفى القندوسي : دراسة وتخريج؛
20	كتاب الحلل البهيجة في فتح البريجة الحكاية والتاريخ؛
21	ذاكرة مقاومة منطقة تاوريرت للاحتلال الأجنبي وآفاف التنمية المستدامة؛
22	دليل فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة و التحرير 2019؛
23	دليل الإصدارات و المنشورات إلى حدود 2018؛
24	ندوة " المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني"؛
25	20 سنة من المنجزات في ظل العهد الجديد ؛
26	المجلد الثاني لمعجم تراجم المقاومين الصادر ضمن موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة؛
27	إعادة طبع كتابين من سلسلة كتب الأطفال لمؤلفها الأديب عبد السلام البقالي .

- **في مجال القصـــــة :**

ر-ت	عنوان القصة
1	قصة الوطن ؛
2	شمعة التحرير؛
3	الثأر للوطن (فاتح اكتوبر 1955 وانطلاقة جيش التحرير) ؛
4	البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي ومعركة أنوال ؛
5	همسة السلطان في محاميد الغزلان؛
6	الزرقطوني فارس المغرب؛
7	أمغار – زمن الكفاح (معركة لهري) ؛
8	أبطال في الزوبعة قصة مثلث الموت ؛
9	معركة الملوك الثلاثة ؛
10	المقاوم الشريف احمد الريسوني : ثعلب الجبال؛

11	الشريف محمد أمزيان، المقاوم البطل؛
12	*ملحمة بوغافر؛
13	أسد البيضاء- الزرقطوني ؛
14	La contessa؛
15	*Trai le redoutable؛
16	حرب الشهامة ؛
17	عسو باسلام(أسد بو غافر والقبطان الأحمر) ؛
18	موحى أوحمو الزياني: التحدي الكبير؛
19	أحمد الحنصالي: الثائر الهادئ ؛
20	عائشة حتى النصر؛
21	وادي الأسد؛
22	يا ولدي ؛
23	*معركة وادي المخازن؛
24	معركة وادي المخازن مفخرتنا وجحيمهم ؛
25	أسد جبالة: أحمد الريسوني؛
26	محمد الخامس بطل التحرير} ؛
27	محمد بن عبد الكريم الخطابي : أسد الريف؛
28	موحى أوحمو: تيتريت زيان؛
29	حكاية فدائي؛
30	الرحلة إلى طنجة؛
31	معركة عين الصفا؛
32	دموع الحرية؛

33	معركة الملوك الثلاثة؛
34	الشيخ أحمد الهيبة وملحمته؛
35	مجموعة قصصية (لحن الانتصار، زئير الأسد ، المعركة الأخيرة) ؛
36	الوفاء حتى النص؛
37	*قصة معركة أنوال الخالدة؛
38	Le triangle de la mort*
39	إبن الشهيد؛
40	تاريخ الأجداد و مواطنة الأحفاد؛
41	النصر أو الشهادة.

- **في مجال التوزيـــــع:**

ضمانا لوصول المعلومة لطالبيها وأيضا الكتاب للراغبين في الاطلاع عليه، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على إمداد مكتبات مجموع فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير المفتوحة عبر التراب الوطني و البالغ عددها 90 مكتبة بكل الإصدارات المتوفرة لديها أو تلك التي يتم الحصول عليها من مختلف الشركاء المؤسساتيين كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الثقافة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أو بما استجد لديها من كتب ومؤلفات يتم إصدارها في إطار الصفقات السنوية.

-المشاركـــة في المعـــارض:

وفي سياق تقريب الكتاب من المستهدفين به والعمل على نشر ثقافة القراءة، بتعاون وشراكة مع وزارة الثقافة، تمت المشاركة في المعارض الجهوية التي نظمت بجهات المملكة بالإضافة إلى المشاركة في الموعد السنوي للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء ومعرض وجدة " آداب مغاربية" الذي التأم هذه السنة في دورته الثالثة، فضلا عن برمجة معارض بموازاة مع تخليد الذكريات ومناسبات الأعياد الوطنية أو على هامش الندوات العلمية أو الأيام الدراسية التي التأمت على امتداد السنة 2019.

9-الإنعـــام المولـوي الســامـــي علـى صفـوة مـــن الوطنييـــن وقدمـــاء المقاوميـــن أعضـاء جيـش التحريـــر بأوسمـــة ملكيـــة شريفـــة:

في لمسة روحية والتفاتة معنوية تجسد ثقافة الوفاء والبرور والاعتراف وقيم الاعتزاز والإشادة برواد وأعلام الكفاح الوطني البررة المخلصين وتجسيدا لما يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

الله من عناية فائقة ورعاية موصولة بقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ونساء ورجال الحركة الوطنية، وكتقليد سنوي وسنة محمودة ترسخت منذ سنة 2004 ، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة الذكرى 66 لثورة الملك والشعب المجيدة في 20 غشت 2019 بالإنعام على صفوة من 67 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأوسمة ملكية شريفة ، مكافأة لهم على الخدمات الجلى التي أسدوها في سبيل نيل بلادنا حريتها واستقلالها وتحقيق وحدتها الترابية.

وبذلك، وصل تعداد الموسمين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى غاية اليوم ما مجموعه 922 منتمية ومنتميا موزعين على جهات و عمالات وأقاليم المملكة.

وهي مناسبة تغتنمها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للتعبير عن اعتزاز أسرة المقاومة وجيش التحرير وامتنانها العميق لهذا التكريم المولوي السامي، كما تستحضر بفخر واعتزاز روائع الكفاح الوطني والملاحم والنضالات البطولية التي خاضها الشعب المغربي بقيادة العرش العلوي المنيف في سبيل الحرية والاستقلال والوحدة الترابية، مجددة التأكيد على التعبئة المستمرة واليقظة الموصولة من أجل صيانة الوحدة الترابية، وتثبيت المكاسب الوطنية، والإسهام في مسيرات البناء والنماء وإعلاء صروح المغرب الجديد التي يقودها بحنكة واقتدار وتبصر وبعد نظر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

10-تكريم رموز وأعلام ورواد الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير:

تجسيدا للقيم المثلى ولواجب الالتزام والوفاء بنساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير المستحقين لموفور البرور واضطراد التكريم ، دأبت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على ترسيخ سنة محمودة وتقليد موصول بإقامة محافل تكريمية لنساء ورجال الحركة الوطنية ورموز المقاومة وجيش التحرير على امتداد التراب الوطني .

وهكذا ، تم تكريم برسم سنة 2019 ، إلى حد الآن ، ما مجموعه 567 وطنيا ومقاوما بمختلف عمالات وأقاليم المملكة ، سلمت لهم بمناسبة الذكريات الوطنية واللقاءات التواصلية لوحات تقديرية تكريما لهم وإكراما لذكراهم وإشادة بمسارهم الوطني و النضالي في حقل الكفاح الوطني.

من جانب آخر، وفي سياق العناية الموصولة التي ما فتئت توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للواجب الإنساني والأخلاقي في التعامل مع المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير قبل وبعد الوفاة ، جرت زيارة وعيادة أعداد من نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير المرضى منهم وطريحي الفراش لتفقد أوضاعهم الصحية والمعنوية وتقديم ما يجب من الخدمات لهم جريا على الأعراف المرعية . وقد كان لهذه الالتفاتات الروحية والمعنوية واللمسات الإنسانية والاجتماعية أكبر الأثر وأبلغ الوقع في نفوس ووجدان المعنيين بالأمر وفي صفوف عائلاتهم الصغيرة من أهلهم وذويهم وعائلتهم الكبيرة في الحركة الوطنية والمقاومة والتحرير .

وقد حرصت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على إقامة محافل تأبينية لعدد من المقاومين المتوفين بعد تقديم التعازي والمواساة لأفراد عائلاتهم ، حيث تم إلى غاية شهر نونبر 2019 تأبين ما مجموعه 18 وطنيا ومقاوما في مراسم ومحافل أربعينية طبعها التواصل الروحي والتاريخي مع أمجاد وأعلام الكفاح الوطني الذين بصموا بأياديهم البيضاء ومآثرهم الخالدة المسارات الوطنية والمحطات التاريخية النضالية.

11-المعالجة الإعلاميائية لملفات صفة مقاوم ورقمنتها :

وعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بأهمية اعتماد التقنيات المعلوماتية في تخزين وحفظ الملفات التي اشتغلت عليها اللجان المختصة في منح صفة مقاوم، انخرطت منذ شهر دجنبر 2014في عملية ذات أهمية قصوى في حماية المعطيات المضمنة في ملفات صفة مقاوم، وذلك بتنظيم عملية استنساخها بواسطة السكانير ليسهل استغلالها رقميا.

وقد بلغ عدد الملفات المستنسخة رقميا إلى حد الآن، ما يزيد عن 12215 ملفا جرى تصوير أهم الوثائق الأساسية المكونة لها والتي باتت تشكل رصيدا هاما و وقاعدة خصبة للبحث العلمي والأكاديمي حول جوانب سامقة من حركة المقاومة والتحرير ما زالت تحتاج إلى المزيد من البحث والاستكشاف من لدن الدارسين والباحثين، أساتذة وطلابا .

المحور الثاني: تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشيةوالصحية لأسرة المقاومةوجيش التحريروإدماج أبناء قدماء المقاومينوأعضاءجيش التحريرفي النسيج الاقتصادي والاجتماعي

يحظى العمل الاجتماعي والعناية بالأوضاع المادية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير بأهمية بالغة في برامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وقد واصلت برسم سنة 2019، مجهوداتها ومبادراتها من اجل، تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية للمنتمين إليها أسفرت عن تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات التي كان لها أثرها الايجابي على المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

و ترتكز هذه المجهودات والمبادرات على ثلاثة مجالات رئيسية وأساسية هي:

- مواكبة استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الرعاية الصحية؛

- مواصلة العمل من اجل إدماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي؛

- توفير الرعاية الاجتماعية لعموم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم عبر استفادتهم من المعاشات ومنحهم عددا من التعويضات المادية والامتيازات والمنافع العينية .

1-الرعايـــة الصحيـــة:

عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2019، في إطار النهوض بالأوضاع الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير و ذوي حقوق المتوفين منهم، من جانب على مواكبة استفادتهم من منظومة التغطية الصحية المخولة لهم كفئة مدعمة طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.02.296 بتاريخ 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التأمين الصحي الإجباري. وفي هذا المضمار، اتخذت المؤسسة ما يجب وما يلزم من تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتطبيق هذه المدونة وتقريب الخدمات الطبية من المرتفقين وتعزيز الحكامة الجيدة و حسن التدبير. ومن جانب ثاني، اعتمدت مجموعة من التدابير من اجل استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم من عدد من الخدمات الطبية بتعاون و شراكة مع بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية .

-الـرفـع مـن مستـوى أداء و حسـن تدبيـر منظومـة التغطيـة الصحيـة :

كما هو معلوم، يستفيد قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير كفئة اجتماعية مدعمة من مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.02.296 بتاريـــخ 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التأمين الصحي الإجباري ، حيث تم إقرار نظامين للتغطية الصحية الأساسية والتكميلية لفائدتهم وذلك بموجب الاتفاقيتين المبرمتين على التوالي في فاتح يناير2008 وفاتح فبراير 2009 واللتين تمت مراجعتهما مرتين؛الأولى لمدة 5 سنوات ، ابتداء من6 ابريل 2011 اثر انتهاء مدة عقد الاتفاق المؤسس لنظام التغطية الصحية الأساسية مع متم شهر دجنبر 2010 والثانية لمدة 10 سنوات ، ابتداء من فاتح يناير 2016 عقب انتهاء مدة عقد التمديد الأول.

و بعد مرور حوالي 10 سنوات على دخول هذه التغطية الصحية حيز التنفيذ،لازالت تحظى بالأولوية في سياق العناية الصحية التي تضطلع بها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إطار برامج العمل التي اعتمدتها منذ سنة 2001 .

وتضمن التغطية الصحية لمرضى قدمـاء المقاومـين وأعضاء جيش التحريـر و ذوي حقوقهم تغطية المخاطر ومصاريف الخدمات الطبية الناجمة عن مرض أو حادثة أو ولادة أو تأهيل طبي، عضوي أو وظيفي عبر إرجاع أو تحمل تكاليفها مباشرة من لدن الشركة المتعهدة.

ويضم عقد الاتفاق المتعلق بالتغطية الصحية التكميلية منتوج الإسعاف الصحي الذي اقتضته واستوجبته حاجة وضرورة تجويد وتيسير متطلبات الرعاية الصحية لأعضاء المقاومة وجيش التحرير بالنظر لتقدم سنهم وتدهور الأوضاع الصحية لغالبية المرضى وطريحي الفراش منهم، والذي يخول ضمانات الإسعاف لفائدة المنخرطين المؤمن لهم في نظام التغطية الصحية الأساسية والتكميلية لفائدة

قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في حالة المرض والحادثة والوفاة على مدى اليوم وطيلة الأسبوع وينطبق ذلك داخل الوطن وخارجه.

وتواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اتخاذ المبادرات والإجراءات التي من شأنها تجويد وتحسين الخدمات الصحية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما يكفل احتفاظ المعنيين بالأمر بالمكتسبات ، وإيلاء قيمة مضافة لتدبير منظومة التغطية الصحية في كل جوانبها الإجرائية والعملية لفائدة المستفيدين منها من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

وهكذا عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، في سياق حرصها على تكريس الحكامة الجيدة و حسن التدبير على اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها وأبرزها :

-إعداد ملحقي عقدين لتغيير بعض بنود عقدي الاتفاقيتين المبرمتين مع شركة التامين "سهام للتامين" بمفعول فاتح يناير 2016 يمكن إجمالها في ثلاث تعديلات أساسية وهي:

-استبدال أول مستشار في التامين بمستشار جديد يتوفر على إمكانيات تقنية ومهنية ولوجستيكية متطورة وموارد بشرية مؤهلة وكافية؛

-إدراج بند جديد يقضي باعتماد المساهمة في الأرباح بنسبة 20 % والذي سيمكن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في حالة ما إذا ترتبت عن تنفيذ عقدي الاتفاقيتين أرباح لفائدة شركة التامين، من الاستفادة من نسبة 20 % من هذه الأرباح لحساب ميزانية الدولة.

-اعتماد صيغة أداء المستحقات لفائدة شركة التامين على أساس عدد المنخرطين بديلا عن الصيغة المتبعة والمتمثلة في الأداء الجزافي لمستحقات التامين اقتضتها وقتها متطلبات تزايد عدد المنخرطين في منظومة التأمين الصحي الإجباري من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم وتجاوز عدد المستفيدين من الخدمات المنصوص عليها في عقدي الاتفاقيتين.

-إجراء مسح شامل للمنخرطين تم التأكد من خلاله من عدد المنخرطين الفعليين في التغطية الصحية و رصد حالات الوفيات التي تعذر في السابق الوصول إليها، لأسباب تعود إلى صعوبة التواصل والتخاطب مع بعض ذوي حقوق المقاومين المتوفين؛

-وضع قاعدة معطيات جديدة تحدد بشكل دقيق وضعيات المنخرطين ولاسيما ما يتعلق بتتبع المبالغ المستردة لفائدتهم، ثم وضع آليات كفيلة برصد الوفيات والإخبار بها في حينها من لدن النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية ليتسنى للمصلحة المختصة بالإدارة المركزية اتخاذ الترتيبات الضرورية من اجل تحويل الاستفادة لفائدة الأرامل المتوفى عنهن أزواجهن أو بالحذف إذا تعلق الأمر بوفاة المقاوم الذي لم يخلف ذوي الحقوق أو بوفاة الأرملة.

ومن جانب ثاني،عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحريرعلى مواصلة تتبع منظومة التغطية الصحية بما يقتضي ويتطلب ذلك من إجراءات سواء على مستوى علاقات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمؤسسات ذات الصلة بالموضوع أو على مستوى

التواصل مع نياباتها الجهوية والإقليمية ومكاتبها المحلية واعتماد ما يلزم من إجراءات إدارية مبسطة ومخففة وتقريب خدمات التامين للمستفيدين منها.

وفي هذا المضمار،تحرص مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم من مسطرة التحمل المباشر في المراكز الاستشفائية التي تقرر تعميمها منذ سنة 2016على خمسةمراكز استشفائية جامعية بكل من وجدة وفاس والرباط ومراكش وطنجة بعدما عملت شركة التأمين على إبرام اتفاقيات مع هذه المراكز الاستشفائية الجامعية تتعلق بالتحمل المباشر،وذلك في أفق تعميم هذه المسطرة على المراكز الاستشفائية الجامعية السبعة المتواجدة عبر التراب الوطني بعد التوقيع على اتفاقية مماثلة مع كل من المركز الاستشفائي الجامعي بالدار البيضاء واكادير.

كما تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في هذا المنحى، تتبع تطبيق مسطرة التحمل المباشر في المستشفيات العمومية، وذلك منذ توقيع اتفاقية مع وزارة الصحة بتاريخ 13 يناير 2016من اجل تطبيق الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصحة وشركة التامين"سهام للتامين" بتاريخ فاتح دجنبر 2012 المتعلقة بمسطرة "التحمل المباشر"لمصاريف الاستشفاءات في المستشفيات العمومية .

وقد عملت في وقت سابق لجنة مشتركة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ووزارة الصحة وشركة التامين"سهام للتامين"عهد إليها بتكوين الأطر المكلفة بتدبير مسطرة التحمل المباشر بالمستشفيات العمومية،على تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية بعدد من جهات المملكة ابتداء من 24 ماي 2016.

ومن جانب ثاني،واكبت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سير منظومة التغطية الصحية لضمان استفادة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من الخدمات المضمونة والمنصوص عليها في العقدين.

ومن الجدير بالذكر أن الاعتماد المالي المرصود ببند التغطية الصحية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير في الميزانية السنوية للقطاع، بلغ عند مراجعة منظومة التغطية الصحية 56.000.200,00درهم .

- مواصلة تحمل مصاريف اقتناء آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة :

وعرفانا بالتضحيات الجسام والخدمات الجلى التي أسدوها من أجل الدفاع عن حرية الوطن واستقلاله وسيادته ووحدته الترابية ،تعمل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سنويا على اقتناء آلات التقويم والتعويض لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعطوبين والمستفيدين من معاش العطب بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.057 بتاريخ 6 رمضان 1378 (16 مارس 1959) لتمكينهم من مزاولة أنشطتهم اليومية في ظروف ملائمة ومن مواجهة حالة الإعاقة المترتبة عن فقدان عضو أو أكثر.

و في هذا الإطار، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2019 على تحمل اقتناء الآلات الضرورية ليصل مجموع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين استفادوا إلى حدود اليوم من عمليات تقويم وتعويض الأعضاء المبتورة إلى 3821 بتكلفة مالية إجمالية بلغت 7.028.117 درهم .

ومعلوم انه طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز 2015 وبالمرسوم رقم 2.16.374 بتاريخ 16 يونيو 2016، تتحمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير كل المصاريف المالية الضرورية لتمكين هؤلاء من الحصول على آلات التعويض وإصلاحها واستبدالها ولاسيما ما يتعلق منها بالأرجل الاصطناعية والأحذية الطبية والكراسي المتحركة والمعمدات وغيرها من آلات التقويم التي يتم اقتناؤها من المؤسسات أو المراكز العمومية أو الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز تعويض الأعضاء المبتورة التابع للسفارة الفرنسية بالمغرب يوفد سنويا بعثات طبية إلى مختلف عمالات وأقاليم المملكة لإجراء الفحوصات الطبية على قدماء المحاربين ومعهم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعطوبين والمنتفعين بمعاش العطب بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.057 بتاريخ 6 رمضان 1378 (16 مارس 1959) والتي بلغت برسم سنة 2018خمس بعثات للنظر فيما إذا كانت حالتهم الصحية تتطلب تزويدهم بآلات التعويض وإصلاحها واستبدالها ولاسيما ما يتعلق منها بالأرجل الاصطناعية والأحذية الطبية والكراسي المتحركة والمعدات وغيرها من الآلات التي يتم اقتناؤها من المركز.

وهكذا، يمثل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المرشحون للاستفادة من آلات التعويض أمام اللجن الطبية التي تجري لهم فحوصات طبية دقيقة حيث يحدد مركز تعويض الأعضاء المبتورة حاجيات المعنيين بالأمر إلى آلات التعويض أو إلى إصلاحها واستبدالها ويقوم بإحالتها على الإدارة قصد تحملها .

وفي سياق العناية بالأوضاع الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المعطوبين أو المصابين بإعاقات جسدية، تعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على منح كراسي متحركة لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير الذين ثبتت إعاقتهم وذلك بفضل المساعي التي تبذلها هذه الإدارة لدى وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني وبعض منظمات المجتمع المدني التي تربطها بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اتفاقات تعاون وشراكة.

-تنظيم قوافل طبية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير :

في إطار المجهودات التي تبذلها من اجل العناية بالأحوال الصحية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، دأبت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سنويا على تنظيم قوافل طبية

لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذويهم ، تنضاف إلى استفادتهم من منظومة التغطية الصحية الأساسية والتكميلية والإسعاف الصحي.

ويندرج تنظيم هذه القوافل الطبية في إطار اتفاقيات شراكة وتعاون تربط بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وبعض المؤسسات العمومية من قبيل التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب وكذا بعض منظمات المجتمع المدني الوطني ، وتشمل كافة التخصصات والخدمات الطبية من قبيل تصحيح البصر وإجراء فحوصات طبية لقياس نسبة السكر في الدم وقياس الضغط وتحاليل طبية للقصور الكلوي وتقديم إطارات النظارات الطبية والطب العام وطب العيون وطب الأسنان والطب الباطني وطب أمراض القلب والشرايين.

في هذا المضمار، وبرسم سنة 2019 ، تم تنظيم 11حملة طبية بتعاون مع التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية :

الأولى،الحملة الطبية المنظمة يوم 10 يناير 2019 بمقر المصالح المركزية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط بمناسبة الاحتفال بذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال والذي استفاد من خدماته 198 منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير القاطنين بالرباط وسلا والقنيطرة والخميسات.

الثانية، الحملة الطبية التي تم تنظيمها في الفترة المتراوحة ما بين 18 و 20 مارس 2019 بإقليم زاكورة ، وقد استفاد من هذه الحملة الطبية ما مجموعه 153 فردا منتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير في خدمات وتخصصات متعددة .

الثالثة، المنظمة يوم 21 مارس 2019 بالمركز السوسيو رياضي بمدينة تنغير، وقد استفاد من هذه الحملة الطبية ما مجموعه 121 منتميةومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير في تخصصات متعددة.

الرابعة، المنظمة يوم 06 ابريل 2019 بمدينة احفير إقليم بركان حيث وصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج الطبي 90 مستفيدة ومستفيدا من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

الخامسة، المنظمة أيام 01 و 02 و03 ابريل 2019 بجهة الشرق وقد استفاد من خدمات هذاالبرنامج الطبي ما مجموعه 224منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير موزعين على الشكل التالي:

-فكيك: 75 منتمية ومنتميا؛

-بوعرفة : 95 منتمية ومنتميا؛

-تندرارة : 54 منتمية ومنتميا.

السادسة، المنظمة يوم 18 ابريل بدار الشباب الزلاقة بمدينة خريبكة ، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الحملة الطبية ما مجموعه 60مستفيدا تضمنت فحوصات مجانية في عدد من التخصصات الطبية .

السابعة، المنظمة أيام 09 و 11 و12 ابريل 2019 بإقليم الناظور وقد استفاد من خدمات هذا البرنامج الطبي ما مجموعه 55 منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير موزعين على الشكل التالي :

-زايو : 20 منتمية ومنتميا؛

-بني انصار : 21 منتمية ومنتميا؛

-الدريوش : 14 منتمية ومنتميا.

الثامنة، وهي عبارة عن لقاء تواصلي وتحسيسي بفضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بسلا في موضوع التعريف بالخدمات التكميلية المجانية الجديدة " الشامل " حيث تم تقديم عرض مفصل في الموضوع.

التاسعة، المنظمة يومي 15 و16 ابريل 2019 بمقر الوحدة الصحية و الاجتماعية بإقليم خنيفرة حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الحملة الطبية ما مجموعه 130 مستفيدة ومستفيدا ، تضمنت فحوصات مجانية في عدد من التخصصات الطبية .

العاشرة، الحملة الطبية المنظمة يوم 25 ابريل 2019بمدينة تطوان ، وقد استفاد من هذه الحملة الطبية ما مجموعه 45 منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

الحادية عشرة، الحملة الطبية المنظمة يوم 22 و 26 مارس 2019 بإقليم الرشيدية، وقد استفاد من خدمات هذا البرنامج الطبي ما مجموعه 44 منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير موزعين على الشكل التالي:

- بلدية كلميمة : 32 منتمية ومنتميا؛
- بلدية ارفود .: 12 منتمية ومنتميا .

- **تتبع عيادات طب الأسنان المسيرة من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:**

تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تتبع أنشطة وخدمات عيادات طب الأسنان حيث تبين أن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم لا زالوا يستفيدون من الخدمات المؤداة بهذه العيادات ويتوافدون عليها علما بأن هذه الخدمات تقدم لهم بالمجان.

وكما هو معلوم، أحدثت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عقب التوقيع على اتفاقيتي التعاون والشراكة مع كتابة الدولة الفرنسية المكلفة بقدماء المحاربين وضحايا الحرب عيادات طب الأسنان بمقرات النيابات الجهوية والإقليمية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط وتازة والجديدة وكلميم وأسا الزاك والمكتب المحلي بوادي زم وذلك رغبة منها في توفير إمكانيات أوفر للخدمات الطبية والاستشفائية لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

وقد اشتغلت هذه المرافق الخاصة بطب الأسنان تحت الإشراف المباشر للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى حين إسناد مهام التدبير للمندوبيات الإقليمية لوزارة الصحة بموجب اتفاقيات شراكة وتعاون تم على إثرها نقل التجهيزات المتوفرة بهذه العيادات الطبية المتمثلة في كرسي طب الأسنان والأدوات والمعدات المرتبطة به، إلى الوحدات الإستشفائية التابعة لها لتامين تقديم خدمات طبية واستشفائية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير المتواجدين بالنفوذ الترابي لها.ويتعلق الأمر بمدن تازة والجديدة و وادي زم وكلميم في حين ظل تدبير العيادتين الطبيتين بكل من الرباط وأسا-الزاك تحت الإشراف المباشر لمصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تمكنت من وضع كرسي طبي جديد بعيادة طب الأسنان التابعة لنيابتها الجهوية بالرباط ، بعدما استجابت وزارة الصحة مشكورة لطلبها القاضي بتزويدها بكرسي طبي جديد لتعويض الكرسي الطبي المتقادم وأيضا بطبيبة متخصصة في طب الأسنان.

وتشتغل حاليا هذه العيادة بشكل جيد ومنتظم حيث استفاد من خدماتها 183 مستفيدا خلال سنة 2019.

2-إدماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي :

يظل ورش التشغيل الذاتي لبنات و أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يستأثر بالاهتمام ضمن إستراتيجية عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الهادفة الى إيجاد حلول ملائمة وممكنة لتطلعات وانتظارات الجيل الثاني والثالث لفروع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وتوفير شروط إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الشاملة والمستدامة.

فيما سبق ، كانت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تتعامل مع متطلبات تشغيل وتوظيف بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالاعتماد حصريا على ما تخصصه الإدارات والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية من وظائف لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مستندة في ذلك على المقتضيات التنظيمية التي لا تلزم الإدارات العمومية بتوظيف أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إذ أن المرسوم رقم 2.64.389 المؤرخ في 19 غشت 1964 ينص بصراحة على تخويل فرص ومناصب في التوظيف لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وحدهم عندما كانوا في سن التوظيف ، ومع ذلك فلقد امتدت الاستفادة من هذا الامتياز حتى بالنسبة لأبنائهم في حدود المناصب المتاحة والمتوفرة والتي هي في واقع الحال محدودة.

غير أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بعدما لم يعد بالإمكان الاعتماد على التوظيف وحده لاستيعاب أعداد البالغين سن التشغيل، راهنت منذ مطلع سنة 2001 على خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والمبادرة الحرة في أوساط بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، إذ أضحى توجها أساسيا في برامجها باعتباره خيارا استراتيجيا تقتضيه التطورات والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني على مستوى خلق الثروات والتحفيز على الإنتاج الكفيل بتوفير فرص الشغل المدرة للدخل.

ومن الواضح أن اعتماد هذا التوجه استلزم عند انطلاقه نهج أساليب جديدة ووضع آليات ملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة في تيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لبنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وضمان انخراطهم بكثافة في ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي.وهكذا حرصت المؤسسة على دعم التشغيل الذاتي ، توجيها وتأطيرا وتكوينا وإمدادا ماليا من خلال الآليات وأدوات العمل التالية :

- اللقاءات التواصلية والتحسيسية التي جسدت بحق مفهوم التواصل وإدارة القرب في تدبير الشأن العام والمرفق العام سعيا إلى تشجيع وتحفيز بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على خوض غمار المبادرة الحرة وكسب رهانات التنمية الاجتماعية والمحلية عموما وسوق الشغل بوجه خاص . وقد ناهز عدد اللقاءات التواصلية والأيام الإعلامية والتحسيسية أزيد من 1750 لقاءا .

- إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات حكومية ومجالس منتخبة ومنظمات المجتمع المدني،استهدفت بنودها تدليل الصعاب والاكراهات وإيجاد حلول ملائمة لدعم مبادرات أبناء قدماء المقاومين وأعضاء في مجال العمل الذاتي الحر.وقد وصل عدد الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن 151 اتفاقية.

- إيلاء أهمية بالغة لموضوع التكوين المستمر بالنظر لآثاره الايجابية والناجعة في تيسير إدماج أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في المجال المهني وتوفير شروط أفضل للاستفادة من فرص الشغل المتاحة.وقد انصب الاهتمام على تحسيس المنتمين من أبناء وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بضرورة التوفر على مؤهلات علمية ومهنية وتقنية من خلال الاستفادة مما توفره بنود الاتفاقيات التي تم إبرامها مع القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني،وكذا الاستفادة من البرامج التكوينية المعتمدة بالقطاعات الحكومية ذات الاهتمام المشترك .

- منح إمداد مالي لفائدة بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم من الشباب الذين يبادرون إلى إحداث مشاريع ذاتية اقتصادية صغرى ومتوسطة، طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز 2015 وبالمرسوم رقم 2.16.374بتاريخ 16 يونيو 2016 على إحداث مشاريع صغرى ومتوسطة وتعاونيات .

- التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي :

في سياق إدماج قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأبنائهم في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحفيزهم وتشجيعهم على اعتماد التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي، واصلت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتنسيق مع مؤسسات وطنية ، جهودها ومبادراتها عبر اللقاءات التحسيسية والدورات التكوينية الداعمة لخيار التشغيل الذاتي لبلوغ الأهداف المتوخاة والمتمثلة في إدماج فئة واسعة من الشباب المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير في تجربة التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي.وقد بادر خلال هذه السنة عدد من أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من حاملي أفكار مشاريع،إلى إحداث 246 مشروعا صغيرا ومتوسطا في صفوف بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.وبذلك وصل عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة المحدثة في صفوف أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ سنة 2001 إلى غاية اليوم ما مجموعه حاليا 2415 مقاولة صغرى ومتوسطة وفرت مناصب الشغل ل 7118 فردا شابا،من بينهم 3821 منتمية ومنتميا لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

وفي المجال الجمعوي وفي سعيها إلى تشجيع جمعيات أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تطوير عملها والارتقاء به إلى مستوى أفضل ، تواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حملاتها التحسيسية لتعريف بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالأدوار الفاعلة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف جهات المملكة وتشجيعهم على الانخراط في الحقل الجمعوي وتأسيس جمعيات تعمل في إطار التشغيل الذاتي والتنمية المحلية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية و الثقافية. وقد أثمرت الجهود المبذولة في هذا الصدد إحداث 26 تعاونية خلال سنة 2019 ليصل مجموع التعاونيات المحدثة إلى182 تعاونية تضم في عضويتها 1327 من المتعاونات و المتعاونين من بينهم 644 من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وبرأسمال إجمالي وصل مقداره إلى 2.694.400 درهم، في حين استقر عدد الجمعيات في 139 جمعية.

وفي إطار العناية التي توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للمنشآت الصغرى والمتوسطة القائمة و للتعاونيات والجمعيات المحدثة في أوساط بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل تتبعها وإيلائها ما يجب من العناية والرعاية، تصدر هذه الأخيرة سنويا مذكرة إدارية تدعو فيها السادة النواب الجهويين والإقليميين والمكلفين بالمكاتب المحلية إلى اعتماد برامج زيارات تفقدية واستطلاعية ومسحية لهذه المشاريع والتعاونيات والجمعيات المحدثة في النفوذ الترابي للنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية لإجراء تقييم شامل ودقيق لنشاط كل منها ومستوى أدائها وكفاءتها وحصيلة نتائجها وأفاق تطور عملها وتوسيع دائرة اشتغالها.

وعلى ضوء نتائج هذه العملية ،تعمل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على توجيه عناية السادة النواب الجهويين والإقليميين والمكلفين بالمكاتب المحلية للمشاريع والمنشأت التي قد تكون اعترضتها إكراهات وتحديات جعلتها في وضعية صعبة أو في حالة التوقف و

دعوتهم للوقوف على أسباب التعثر الذي تعاني منه المشاريع المتعثرة أو المتوقفة ثم اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تساعد بشكل فعال في معاودة هذه المقاولات الذاتية والمتوسطة والصغرى والجمعيات والتعاونيات لنشاطها.

ويتضح من النتائج المحققة تنامي، سنة بعد سنة،عدد المنشات التي عرفت توسعا وتناميا لنشاطها، من جانب وتقلص عدد المنشآت التي واجهتها إكراهات من جانب آخر وهي مؤشرات جد ايجابية وواعدة بالمقارنة مع المعدلات المحققة على المستوى الوطني ولاسيما ما يتعلق بنسبة المشاريع المتوقفة حيث لا تتعدى نسبة التراجع أو الإخفاق 6 %، وهذه النتائج على أهميتها تؤكد صواب ووجاهة هذا الخيار لكسب رهان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والارتقاء به في مدارج التنمية الشاملة والمستدامة.

كما تواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عملها من اجل إرشاد وتوجيه أعضاء الفيدرالية الوطنية لجمعيات أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من اجل تطوير أساليب عملها والرفع من مستوى أدائها بانضمام جمعيات أخرى إلى هذا التنظيم الفيدرالي، ومن تم تعزيز حضورها وطنيا ودوليا واستفادتها من دعم المؤسسات المانحة والداعمة. وقد تمكن المكتب التنفيذي للفيدرالية بتوجيه ودعم من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،الاجرءات والترتيبات الضرورية لعقد الجمع العام للفيدرالية قصد تجديد هياكلها وأجهزتها وتوسيع دائرة الجمعيات والتعاونيات المنظوية بها وكذا تنمية الأنشطة المشتركة بينها .

وفي المجال التعاوني وبفضل التعاون الجاد والمثمر الذي طبع العمل المشترك بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ومكتب تنمية التعاون،والمساهمة الوازنة والفاعلة لمصالحه المركزية والجهوية في تكوين وتأهيل بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للانخراط والانغمار في التشغيل الذاتي والاقتصاد الاجتماعي وذلك منذ التوقيع على اتفاقية التعاون والشراكة في 3 يوليوز 2006، تم جهويا وإقليميا تنظيم عدد من اللقاءات التحسيسية بلغت 35 لقاءا استفاد منها 1041 من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.كما تم تنظيم 26 دورة تكوينية استفاد منها 488 منتمية ومنتميا من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

إن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وهي تبادر إلى احتضان وتشجيع هذه المبادرات ، انطلاقا من مقاربتها الجديدة في تدبير الشأن العام والمرفق العام لقطاع المقاومة وجيش التحرير، لتبارك كل خطوة ومبادرة تصب في هذا الاتجاه وتندرج فيه بوعي والتزام وهي على أتم الاستعداد للمساهمة في توفير شروط وتأمين ظروف تحقيق هذه الأهداف قدر المستطاع، والتعاون مع كل الجهات المعنية لتيسير الأمور وتدليل الاكراهات والصعاب، حتى يستطيع بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير انجاز مشاريع ذاتية هادفة ذات مردودية ومستوى نجاعة في شتى مناحي العمل الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى انه في إطار إدماج بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،اضطلعت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمهام التأهيل والتكوين المهني لفائدة بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من خلال تكوينهم في شعب وتخصصات تيسر لهم ولوج سوق الشغل وتؤهلهم للارتقاء إلى التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي حيث تخرج من هذه المؤسسات التكوينية في شعبة الرقانة إلى نهاية الموسم الدراسي 2011 -2012 ما مجموعه 7976 خريجا من ضمنهم 4291 من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أي بنسبة مائوية وصلت إلى 53,80%.

وبلغ عدد خريجي شعبة معتمل في الإعلاميات ، مستوى تأهيل منذ اعتمادها أيضا بمراكز التأهيل المهني التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ بداية السنة الدراسية 1998-1999 إلى غاية نهاية السنة الدراسية 2011- 2012 ما تعداده 1179 خريجا من بينهم 717 من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بنسبة مائوية وصلت 61,69 % .

وكذلك بلغ مجموع خريجي معاهد تكوين التقنيين التابعة في السابق للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التي فتحت بها شعبة إعلاميات التسيير، مستوى تقني إلى نهاية السنة الدراسية 2011-2012 ما مجموعه 2777 خريجا من بينهم 1599 من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بنسبة مائوية وصلت إلى58,25%.

وبهذا ارتفع عدد خريجي مراكز التأهيل المهني ومعاهد تكوين التقنيين التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ سنة 1977 إلى غاية يونيو2012، تاريخ إنهاء مهامها ونقلها للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، إلى 11930 خريجا من بينهم 6591 من بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بنسبة مائوية وصلت الى 55,88 % .

-الإمدادات المالية لدعم إحداث وتوسيع المشاريع الاقتصاديةالصغرى والمتوسطة:

في سياق إدماج بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتحفيزهم وتشجيعهم على خلق مشاريع اقتصادية وإحداث او توسيع مقاولات متوسطة وصغرى وتعاونيات إنتاجية واستهلاكية، ينص المرسوم رقم 2.04.892 المؤرخ في 24فبراير2006 السالف الذكر على تخصيص ومنح إمداد مالي لحاملي المشاريع الذاتية من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم بمثابة دعم لإحداث و توسيع مشاريع اقتصادية، ويحدد مبلغ الإمداد المالي في 30% من التكلفة الإجمالية للمشروع على ألا يتجاوز ثلاثين ألف (30.000) درهم،كحد أقصى للإمداد المقدم للمشروع الاقتصادي والذاتي .

كما يمنح لهم لإحداث تعاونيات، إمداد يتحدد مبلغه في القيمة الإجمالية لرأسمال التعاونية على ألا يتعدى مبلغ الإعانة عشرة آلاف (10.000) درهم.

وبناء عليه، منحت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2019 إمدادات مالية لما مجموعه57 مشروعا اقتصاديا متوسطا وصغيرا.وقد بلغ الاعتماد المالي الإجمالي الذي تم صرفه لهذا الغرض800.000 درهم.

وبصفة عامة، أمكن للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بفضل المجهودات الموصولة،دعم إلى غاية اليوم،916 مشروعا اقتصاديا متوسطا وصغيرا وتعاونية بغلاف إجمالي يقدر ب 14.483.624 درهم.

– دعم مشاركة أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحريرفي مباريات التوظيف:

وفي مجال التوظيف والتشغيل وموازاة مع الجهود المبذولة في حقل التشغيل الذاتي ، تواصل مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير دعم بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الراغبين في الحصول على وظيف بالقطاع العام أو شغل بالقطاع الخاص أو عن طريق المشاركة في مختلف مباريات التوظيف وكذا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات خاصة أولئك الذين لا تسعفهم مؤهلاتهم وخلفياتهم التكوينية في الانخراط في تجربة التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي. وهكذا وبدعم ومساندة من مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أمكن تأمين 1327 منصب وظيف منذ سنة 2001 إلى غاية اليوم .

3-الرعاية الاجتماعية والمعاشات :

عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز 2015و بالمرسوم رقم 2.16.374 بتاريخ 16 يونيو 2016 على منح عدد من الإعانات المادية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم المستحقين لها والى تخويل رواتب معاش العطب ومنح التعويض الإجمالي لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم المستوفين للشروط المنصوص عليهافي الظهير الشريف رقم 1.59.075 بتاريخ 16 رمضان 1378(16 مارس 1959) بشان نظام الرواتب المعاشية الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم و في الظهير الشريف بمثابة قانون

رقم 1.76.534 بتاريخ 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) الذي يخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

كما واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عملها من اجل تتبع استفادة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من المنافع والامتيازات المخولة لهم، وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية ذات الاختصاص كما هو الشأن بالنسبة لرخص سيارات الإيجار ورخص النقل العمومي ومربعات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه والأسماك وما إلى ذلك من المنافع والامتيازات التي من شانها أن تساهم في تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للمستفيدين منها.

-الرعاية الاجتماعية :

تطبيقا للنصوص القانونية والتنظيمية التي تخول لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم الاستفادة من الإعانات المادية والمنافع والامتيازات العينية،اتخذت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2019 مزيدا من المبادرات التي من شأنها تأمين ظروف العيش اللائق والكريم للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير.

و يمكن بسط هذه المبادرات في ما يلي:

-الإعانات الماديـــة:

تضطلع مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتخصيص إعانات مادية مختلفة تستفيد منها شريحة واسعة من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير. وتؤطر هذه الإعانات النقدية مقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير2006 بمنح إعانات مالية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.13 بتاريخ 20 يوليوز و بالمرسوم رقم 2.16.374 بتاريخ 16 يونيو 2016 تحدد بموجبه نوعية الإعانات الممنوحة وشروط وكيفيات الاستفادة منها ويتعلق الأمر بإعانات مالية للأغراض التالية:

-بناء دار اقتصادية للسكن الخاص أو اقتناء ارض لبناء سكن اقتصادي أو لشرائه؛

-شراء آلات التقويم أو التعويض؛

-مواجهة حالات اجتماعية عسيرة؛

-إحداث أو توسيع مشروع اقتصادي أو تعاونية؛

- وفاة المقاوم أو المقاومة.

وفي ما يلي الإعانات المالية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير:

-الإعانة على السكن :

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تقديم مساعدات مادية للمنتمين من ذوي الدخل المحدود والأدنى من أجل تمكينهم من اقتناء بقع أرضية أو شقق سكنية أو بناء دور سكنية اقتصادية، طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير2006 المشار إليه أعلاه الذي ينص على استفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأراملهم الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري أربعة آلاف (4.000) درهم وغير المالكين لسكن في ملكهم الخاص من إعانة لبناء سكن اقتصادي أو لاقتناء أرض لبناء سكن اقتصادي أو لاقتنائه. ويحدد مبلغ الإعانة في% 20 من التكلفة الإجمالية لعملية البناء أو الاقتناء على ألا يتعدى مبلغ الإعانة أربعين ألف (40.000) درهم.

وبالرغم من برمجة هذه الإعانة ضمن ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير منذ السنوات الأولى لإحداثها وعلى امتداد مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها بلادنا،فان هذه العملية لم تعرف ارتفاعا كبيرا إلا منذ صدور المرسوم السالف الذكر .

وفي هذا المضمار، فقد تمت الاستجابة برسم سنة 2019 ل 15 ملفا بغلاف مالي يقدر ب 550.000 درهم.وبذلك يصل مجموع الملفات التي تمت الاستجابة لها 1538 ملفا بغلاف مالي بلغ 34.235.222,00درهم.

علاوة على ذلك، ووفقا لاتفاقية التعاون والشراكة الموقعة مع مجموعة العمران بتاريخ 17 يوليوز2008 والتي تتوخى مقاربة جديدة لتمكين المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم الذين لا يتوفرون على سكن رئيسي من الاستفادة من المنتوج السكنى لمؤسسة العمران،تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة للاستجابة للطلبات المقدمة من لدن المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما في ذلك الطلبات المقدمة بصفة فردية أو في إطار وداديات وتعاونيات سكنية تؤمن لهم الاستفادة من مزايا وتسهيلات تفضيلية.

و قد تمكن عدد كبير من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من الاستفادة من شقق سكنية بأثمان تفضيلية بعدد من مدن وأقاليم المملكة.

- الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن:

تكريسا لقيم التضامن والتكافل ومؤازرة أرامل وأسرالمتوفين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تحمل جزء من مصاريف دفن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المتوفين ، إذ تستفيد الأرملة المتوفى عنها زوجها المقاوم

من إعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن مبلغها أربعة ألاف(4000)درهم يوزع بالتساوي بين الأرامل في حالة تعددهن ويمنح نفس المبلغ لزوج المرأة المقاومة عند وفاتها،تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير 2006 السالف الذكر.

وقد شرع في تخويل هذه الإعانة منذ سنة 1977 حيث لم يكن يتعدى حينها مبلغ الإعانة 500 درهم ليصل حاليا إلى 4000 درهم.وتعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سنويا على رصد الاعتمادات المالية الضرورية والكافية للاستجابة لجميع الطلبات المقدمة في هذا المضمار، حيث من المنتظر أن تستفيد إلى غاية نهاية السنة ما مجموعه 614 أرملة بغلاف مالي إجمالي قدره 2.263.000 درهم ليصل العدد الإجمالي للأرامل اللواتي استفدن من الإعانة على تحمل مصاريف الدفن إلى 15.108،وذلك بغلاف مالي إجمالي بلغ 00،40.845.850 درهم.

-الإسعافـــــــات:

وفي سياق الرعاية الاجتماعية التي توليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، ينص المرسوم رقم 2.04.892 بتاريخ 24 فبراير2006 السالف الذكر على أن قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأراملهم يستفيدون من إعانات مالية على شكل إسعافات لمواجهة حالات العسر الاجتماعي التي تثبتها الوثائق والمستندات الإدارية التي يدلون بها مع طلباتهم .

وهكذا وبرسم سنة 2019، تمكنت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بفضل الاعتماد المالي الأصلي المرصود بالميزانية من تلبية 1500 طلبا تقدم به عدد من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير من ذوي الاحتياجات وفي حالة العسر المادي والاجتماعي بغلاف مالي إجمالي بلغ 1.500.000 درهما.

-المنافـع والامتيـازات العينيـــة :

-رخـــص النقـل العمـومـي:

تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير العمل على تتبع ملف رخص النقل العمومي بما يجب من العناية والإحاطة. وتعتبر رخص النقل العمومي من أهم الامتيازات التي يستفيد منها قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وتتوزع هذه الرخص بين رخص نقل المسافرين ورخص نقل البضائع من جانب و رخص سيارات الإيجار من جانب ثاني.

-رخص نقل المسافرين ورخص نقل البضائع.

يفوق عدد الرخص الممنوحة 892 رخصة يستفيد منها 1706 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وهي تتوزع على الشكل التالي:

-124 رخصة للنقل العمومي للمسافرين يستفيد منها 952 مقاومة ومقاوما؛

-282 رخصة للنقل المزدوج يستفيد منها 289 مقاومة ومقاوما؛

-486 رخصة لنقل البضائع استفاد منها 465 مقاومة ومقاوما قبل تحرير قطاع النقل العمومي للبضائع.

ومعلوم أن هذا الملف الدقيق والمعقد أولته المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أهمية بالغة ولاسيما تدبير وضع الرخص المتوقفة أو غير المستغلة حيث عقدت عدة جلسات عمل مع مصالح وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء ، قطاع النقل لمناقشة ومعالجة هذه الحالات،أسفرت عن اتفاق بإحداث لجنة تقنية مختلطة لتدارس رخص النقل العمومي للمسافرين المتوقفة أوغير المستغلة ودون الحد الأدنى للكفاية والمخولة لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.وتبعا لذلك،قامت اللجنة التقنية المشتركة بدراسة الحالات المعروضة عليها بحيث تم البت في 42 حالة من أصل 77 آنذاك وأصدرت 14مقتطف قرار معدلا بمقاييس تمديد وتحسين الخطوط المشمولة بهذه الرخص على أن يتم إصدار الباقي لاحقا وعددها 28 رخصة مسواة .

وقد تم الاتفاق بعد ذلك على مواصلة اللجنة التقنية أشغالها بدراسة الحالات المتبقية وعددها 35 خطا. إلا أن هذه اللجنة لم تعقد منذئذ أي اجتماع لها.

وبوجه عام،فان مجموع الحالات العالقة لرخص نقل المسافرين المتوقفة أوالمستغلة دون الحد الأدنى للكفاية يصل إلى 112 حالة .

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وجهت رسائل عدة وقامت باتصالات متكررة مع مصالح وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك و الماء ، قطاع النقل من أجل النظر في إمكانية مواصلة اللجنة لأشغالها قصد تسوية الحالات العالقة. إلا أنه لم تتم الاستجابة لطلب المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بحجة أن وزارة التجهيز والنقل واللوجيستك تعمل حاليا على وضع تصور شمولي لإصلاح وتأهيل ومراجعة منظومة النقل العمومي للمسافرين عبر الطرق بهدف تحديد قواعد عادلة وشفافة ومعايير موضوعية لولوج المهنة تتوخى تحقيق شروط المنافسة الشريفة والسلامة الطرقية .

وفي انتظار استكمال مراحل مشروع إصلاح هذه المنظومة ودخوله حيز التنفيذ،فان مصالح الوزارة ليس بإمكانها في الوقت الراهن البت في أي طلب يتعلق بتمديد الخط المرخص به أو بتغيير مساره.

هذا وقد سبق رفع ملتمسين استعطافيين على أنظار الديوان الملكي قصد تسوية وضعية استغلال النقل العمومي للمسافرين والبضائع المتوقفة وغير المستغلة.

وفيما يتعلق بوضعية رخص النقل العمومي للبضائع،فقد حظيت بما يجب من العناية والتتبع، على اثر صدور الظهير الشريف رقم 1.00.23 الصادر في 9 ذي القعدة1420(15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 16.99 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 12 نونبر 1963 بشان النقل بواسطة السيارات عبر الطرق حيث تمت مراسلة السيد الوزير الأول بتاريخ 17 مارس2003 لإيجاد حل ملائم وممكن يضمن لمجموعة من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم والبالغ عددهم 465من المنتمين المستهدفين بتحرير قطاع النقل العمومي للبضائع ، وضعية مادية لا تقل عن وضعيتهم المكتسبة بالنظر لأوضاعهم الاجتماعية والصحية والمادية.كما وجهت رسالة ثانية إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 4 فبراير 2004 عقب جلسة عمل تفضل السيد الوزير الأول بعقدها مع السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يوم 29 غشت 2003 والتي تم الاتفاق فيها على اعتماد إجراء تعويض المنتمين المتضررين من تحرير القطاع برخص سيارات الأجرة المخولة من لدن وزارة الداخلية، وذلك في العمالات والأقاليم التي يمكن أن تستوعب قدرا إضافيا من الرخص الجديدة بدون أن يؤثر ذلك على التوازن الضروري بين العرض والطلب.

وفيما يخص رخص النقل المزدوج، فان الإشكال الذي يطرحه هذا النوع من الرخص يتجلى في كون بعض المستفيدين منه لا يتمكنون من استغلال الخطوط الممنوحة لهم،إما بسبب قصر الخطوط المرخص بها أو انعدام طرق معبدة بين نقطتي الانطلاقة والوصول وقلة المسافرين بمسارات هذه الخطوط وارتفاع مصاريف الاستغلال وعدم توفر الإمكانيات المادية لاقتناء وسائل النقل المزدوج التي يمكن تسخيرها في هذا المجال وعدم الإقبال على كرائها من طرف الأغيار.

و بالنظر إلى كون الرخص الممنوحة تأتي وفقا لحاجيات الإقليم فيما يتعلق بالنقل المزدوج الرابط بين المدن والقرى المجاورة وضرورة تغطية جميع أنحاء الإقليم وأن تغيير نقط انطلاق الرخص من شانه أن يؤدي إلى تكديسها في أماكن وإفراغها في أماكن أخرى ، مما يترتب عنه إخلال في تنظيم سير هذا المرفق،فقد تعذر تسوية بعض الحالات المطروحة رغم المجهودات المضنية المبذولة في هذا الشأن.

-رخص سيارات الإيجـــــار:

يندرج استغلال رخصة سيارة الإيجار ضمن سلة الامتيازات والمنافع المخولة لأسرة المقاومة وجيش التحرير في إطار العناية الفائقة التي يحظى بها أفرادها عرفانا بخدماتهم الجلى وتضحياتهم المشهود بها

إبان فترة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والوحدة. وتؤطر هذا الامتياز مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.63.260 بتاريخ 12 نونبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة السيارات عبر الطرق الذي يخول لبعض الفئات الاجتماعية وضمنها أسرة المقاومة وجيش التحرير امتياز استغلال رخص سيارات الإيجار.

ووعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بما تشكله رخص سيارات الإيجار من امتياز عيني يؤمن عائدا قارا للمقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم و إدراكا منها للأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية لأرامل المقاومين وأعضاء جيش التحرير اللواتي يجدن أنفسهن بعد وفاة رب العائلة في حالة من الضائقة المالية والعسر الاجتماعي ما يجعلهن في حاجة ماسة وملحة إلى تحويل الامتياز لفائدتهن على وجه الأولوية والسرعة،وعملا بدورية السيد وزير الداخلية عدد 656 المؤرخة في 24 يونيو 2002 المتضمنة قرار رفع منع تحويل سيارة الإيجار لفائدة أرامل وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين هم في حالة عسر ولا يستفيدون من امتيازات أخرى،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها ومساعيها من اجل استمرار استغلال هذا الامتياز الذي يعتبر امتيازا مكتسبا يؤمن عائدا قارا ومصدر عيش للمستفيدين منه.

وهكذا بلغ عدد الرخص التي تم تحويلها لفائدة أرامل وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير226 رخصة في سنة 2019 وإلى حدود تاريخه ليصل بالتالي مجموع الرخص المحولة إلى 3262 من أصل 9119 رخصة سيارة الأجرة مخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بوجه عام.

-استغلال مربعات بأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه والأسماك :

يعتبر استغلال مربعات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه من بين الامتيازات والمنافع المخولة قانونا للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بموجب الظهير الشريف رقم 1.68.008 بتاريخ 2 رمضان 1381(7 فبراير 1962) في شان تخويل مهام وكلاء أسواق الجملة بالجماعات الحضرية.

ويحدد قرار السيد وزير الداخلية بشان وضع قانون أساسي لوكلاء أسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة وأسواق السمك الكائنة بدائرة الجماعات الحضرية وكذا وضع نظام خاص بتلك الأسواق ، كيفيات تدبير هذه الأسواق والشروط المؤهلة لشغل منصب وكيل.

وفي هذا المضمار،تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عند انتهاء مدة صلاحية الوكالة المحددة في ثلاث سنوات على تزكية ترشيح قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الراغبين في شغل مناصب وكلاء أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وأسواق السمك،وتعرض هذه

الترشيحات على أنظار لجنة إدارية مركزية للبت فيها واقتراح إسنادها اعتمادا على معايير موضوعية تأتي في مقدمتها الوضعية المادية والاجتماعية والعائلية للمرشحين.

وبرسم سنة 2019،عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تجديد وكالة 35 من المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه وأسواق السمك عبر التراب الوطني.

وسعيا إلى إعطاء دينامية جديدة لتدبير أسواق الجملة،تحرص مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تتبع مشروع التدبير المفوض لأسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك الذي سيمكن الوكلاء الحاليين لأسواق الجملة من الاحتفاظ بدخلهم الصافي في إطار صندوق خاص للدعم،علاوة على تأمين رصيد مالي للدعم الاجتماعي للفئات ذات الدخل المحدود ومن ذوي الاحتياجات الخاصة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

وتتشكل مصادر الصندوق الخاص للدعم الذي تقترحه هذه المؤسسة من عائدات أسواق الجملة في حال إخضاعها لنظام التدبير المفوض الذي من شانه ضمان حسن التدبير وشروط الشفافية والحكامة الجيدة وبالتالي الرفع من مستوى الكفاءة والعائد المالي وكذا إتاحة فوائض مالية ترصد لدعم أوسع الفئات من ذوي الاحتياجات والدخل المحدود،لتلبية طلبات الدعم والمساعدة التي يتقدم بها المنتمون لأسرة المقاومة وجيش التحرير الذين يوجدون في وضعية العوز المادي والعسر الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عملت برسم سنة 2018 على عرض الموضوع من جديد على مصالح وزارة الداخلية بموجب رسالتيها عدد 1810 بتاريخ 12 ابريل 2018 و عدد 4256 بتاريخ 17 شتنبر 2018 و ذلك من أجل تدارس إمكانية اعتماد هذا المشروع البالغ الأهمية اقتصاديا واجتماعيا.

- التخفيـــض مـــن تسعيـــرات النقـــل :

في سياق الإجراءات المتخذة لمنح تخفيضات في تسعيرات وسائل النقل لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، تستصدر مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بطاقات للتجول عبر القطارات تخول لحامليها من المقاومين وأعضاء جيش التحرير تخفيضا بنسبة 50% وللأرامل والأبناء بنسبة 30%.

وقد تم برسم سنة 2019 انجاز 230 بطاقة للتجول عبر القطارات تخول لحامليها من المقاومين تخفيضا بنسبة 50% وللأرامل والأبناء بنسبة 30 % .

-سنـــدات التوفيـــر الوطنـــــي :

في إطار التعاون القائم بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ومؤسسة بريد المغرب،تعمل هذه المؤسسة على تخصيص سندات للتوفير الوطني لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمناسبة إحياء ذكرى ملحمة ثورة الملك والشعب في كل سنة،لتحفيزهم على الاجتهاد والتحصيل في مساراتهم الدراسية.

وهكذا استجابت مؤسسة بريد المغرب مشكورة لطلب المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتخصيص 120 سند لفائدة أبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بغلاف مالي بلغ 120.000 درهم ، أي بمبلغ 1000 درهم للسند الواحد .

- أداء مناســـك الحـــــــج:

في سياق العناية الموصولة بقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير واستجابة لرغبتهم في القيام بأداء مناسك الحج إلى بيت الله الحرام،تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سنويا على إيفاد عدد من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لأداء هذه الفريضة الدينية وذلك بفضل علاقات التعاون والشراكة التي تربطها بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المانحة .

وهكذا، تخصص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنويا مجموعة من تذاكر السفر لفائدة عدد من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.كما تخصص مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط و مؤسسة بريد المغرب مساعدات مالية لفائدة عدد إضافي من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير .

وتقوم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير سنويا بإصدار وتوجيه مذكرة إدارية للسادة النواب الجهويين والإقليميين والمكلفين بالمكاتب المحلية قصد دعوتهم لتلقي ترشيحات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الراغبين في الحصول على تذكرة السفر من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لأداء فريضة الحج والذين لم يسبق لهم من قبل أداؤها سواء على نفقتهم أو على نفقة الدولة وكذا طلبات الراغبين في الحصول على دعم قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية مانحة وداعمة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ممن شملهم نظام القرعة المعتمد من لدن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وقاموا بتسديد مصاريف التنقل والإقامة بالديار المقدسة .

وفي هذا المضمار،عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتعاون وتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميةعلى استصدار قرار تحمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مصاريف 5 منتمين تحملا كاملا لتأدية مناسك الحج خلال موسم الحج لسنة 2019. كما حرصت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على منح إمداد مالي قدره 14.583درهم لفائدة كل واحد من مجموع 12 من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين شملهم نظام القرعة

لأداء مناسك الحج برسم سنة 2019، وذلك من حساب المخصصات المالية التي وفرتها وأمنتها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة بريد المغرب ، بغلاف مالي إجمالي بين المؤسستين بلغ175.000درهم .

وبذلك يصل مجموع الموفدين لأداء مناسك الحج برسم موسم 1440 هـ-2019 م إلى 17 منتميا من مجموع 18 منتميا تقدموا بطلباتهمو بالتالي وصلت نسبة الاستجابة للطلبات المتوصل بها 95 %.وهكذا، وصل العدد الإجمالي للمستفيدين من الإعانات برسم أداء مناسك الحج إلى غاية اليوم1074 منتمية ومنتميا للمقاومة وجيش التحرير.

-التعويضات المالية والمعاشية:

-رواتب معاش العطب:

وتطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف الآنف الذكر،أحدثت لجن مختصة بالبت في طلبات معاش الزمانة الخاص بالمقاومين وأعضاء جيش التحرير المعطوبين وهي على التوالي لجنة البت في طلبات معاش الزمانة، وأيضا لجنة استئناف مقررات اللجنة الخاصة بالبت في طلبات معاش الزمانة وكذا لجنة إثبات العجز.

وإذ أنهت اللجنة المختصة بمنح معاشات العطب أشغالها منذ 12 سنة حيث أسفرت نتائجها عن تخويل 25618 معاش ما بين رئيسي وفرعي،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها من اجل تحويل الاستفادة من معاش العطب إلى أرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المستفيدين منها بنسبة عجز تساوي أو تفوق 60%.

-منح التعويض الإجمالي:

تواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها من اجل تخويل منح التعويض الإجمالي لطالبيها المستوفين للشروط المنصوص عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 بتاريخ 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) ، والذي يقضي باستفادة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حاملي الصفة ، طبقا للظهير الشريف رقم 1.59.076 الصادر في فاتح رمضان 1378(11 مارس 1959) بتخويل صفة مقاوم حسبما وقع تغييره وتتميمه، من تعويض إجمالي سنوي وفي حالة الوفاة أراملهم وأيتامهم. كما تستفيد من منحة التعويض الإجمالي أرامل وأيتام المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين استشهدوا جراء مشاركتهم لغاية وطنية في الحوادث التي وقعت فيما بين 15غشت 1953 وفاتح ابريل 1960.

ويشترط في الحصول على منحة التعويض الإجمالي أن لا يكون الأشخاص المعنيون بها يتوفرون على منافع سنوية تتجاوز المبلغ المطابق للمرتب الأساسي المتعلق بالرقم الاستدلالي 235 والمحدد مبلغه حاليا في18.194,16 درهم سنويا.

و هكذا، و برسم سنة 2019، واصلت لجنة التعويض الإجمالي أعمالها بدراسة الملفات المحالة عليها و التي استفاد أصحابها من اكتساب الحق لأول مرة تنفيذا لمقتضيات القانون الجديد رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 12 أغسطس 1976 حيث أسفرت نتائج المداولة التي شملت281 ملفا معروضا عليها بقبولها كاملة، كما استرجع 704 مقاومة ومقاوما منحة التعويض الإجمالي الموقوفة نظرا لأن مبلغ تقاعدهم كان يجاوز السقف الذي يحدده الرقم الاستدلالي القديم و المحدد في مبلغ 1142 درهم شهريا. بيد أن القانون الجديد خول لهم هذا الحق ، و بالتالي استفادوا من مقتضيات الرقم الاستدلالي الجديد 235 و المحدد في مبلغ 1516,18 درهم شهريا ، ليصبح عدد المستفيدين من منحة التعويض الإجمالي خلال هذه السنة 2019 بموجب تنفيذ القانون الجديد 985 من قدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير و ذوي حقوقهم ، و بالتالي يصبح مجموع الحاصلين على منحة التعويض الإجمالي إلى حد الآن 20.773 ما بين رئيسي و فرعي .

و معلوم أن الظهير الشريف المشار إليه أعلاه حدد المبلغ السنوي للتعويض الإجمالي في 10.080 درهما في السنة ابتداء من فاتح يناير 2002 فيما يخص قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير و15.000 درهما في السنة ابتداء من فاتح يناير 2002 فيما يخص أرامل وأيتام الشهداء.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 19 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المشار إليه أعلاه ، يخول للصندوق المغربي للتقاعد صلاحية استصدار في بداية كل سنة، كل رسم أو وثيقة يراها لازمة وضرورية لتقدير الحالة الاجتماعية للمستفيد من منحة التعويض الإجمالي، ومن تم النظر في ما إذا كانت المنافع السنوية التي يستفيد منها لا تتجاوز المبلغ المطابق للمرتب الأساسي المتعلق بالرقم الاستدلالي 235 والمحدد في 18.194.16 درهم سنويا لاستمرار صرف المنحة.

وفي هذا المضمار،عملت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد على انجاز المراقبة السنوية للدخل برسم سنة 2018.وقد مرت العملية في ظروف جيدة بفضل التعاون المستمر بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد والمتمثلة في تبادل المعطيات والبيانات معلوماتيا بين الإدارتين .

كما حرصت ، في إطار تتبع مختلف عمليات المراقبة التي يجريها الصندوق المغربي للتقاعد على المعاشات،على إخبار جميع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم الذين خضعوا للمراقبة السنوية على شهادة الحياة وعلى عدم الزواج برسم سنة 2019 بضرورة موافاة الصندوق المغربي للتقاعد بالوثائق الضرورية في الآجال المحددة تفاديا لتوقف صرف مستحقات هذه المعاشات.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه منذ سنة 2017 ،بدأ العمل بنظام معلوماتي جديد لتبادل المعطيات والبيانات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد، أكثر إحاطة ونجاعة ويقضي بتجاوز نواقص النظام السابق ويستجيب لانتظارات وتطلعات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد من حيث تتبع معاشات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بشكل دقيق ومضبوط .

المحور الثالث : تدبير الموارد البشرية والمالية والتدابير التشريعية والتنظيمية ومراقبة التدبير

1 – تدبير الموارد البشرية:

عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على مواصلة تدبير مواردها البشرية برؤية تنشد التوفيق بين التقلص المستمر لهذه الموارد بفعل الإحالة على التقاعد ومحدودية المناصب المالية المخصصة للقطاع وتنامي وثيرة إنشاء وافتتاح فضاءات للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من أقاليم وعمالات المملكة. ولهذه الغاية ، واصلت العمل على توفير آليات للرفع من القدرات التدبيرية لهذه الموارد وتحسين وتجويد مردودية المرفق العام خدمة لأسرة المقاومة وجيش التحرير. ويمكن رصد حصيلة تدبير الموارد البشرية في المحورين التاليين :

- تدبير المسارات المهنية للأطر والموظفين والأعوان:

قامت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية والمسطرية الجاري بها العمل ، بإنجاز حوالي 212 قرارا إداريا همت مختلف المناحي الآتي ذكرها:

- الترقيات في الرتبة والدرجة :

تمت خلال سنة 2019 ، تسوية ترقيات الموظفين سواء في الرتبة أو الدرجة، حيث تمت ترقية 122 موظفا في الرتبة و 13 موظفا في الدرجة ما بين ترقية بالاختيار حسب الحصيص أو خارج الحصيص عن طريق التسقيف أو ترقية عن طريق الامتحانات المهنية.

- الحركية الإدارية والتعيين في مناصب المسؤولية :

تواصل إعمال مبادئ ومقتضيات المرسوم رقم 2.11.681 بتاريخ 25 نونبر 2011 في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارات العمومية ، حيث عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تنظيم عملية الحركية العادية مع نهاية الشطر الأول من كل سنة وكذا فتح باب الترشيح والتباري في الارتقاء إلى مناصب المسؤولية وفق مبدأي الكفاءة والقدرات التدبيرية والعلمية والمعرفية والمهنية للمرشحين كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي انتظار تفعيل قرار رئيس الحكومة بتنزيل التنظيم الجهوي الجديد للمصالح الخارجية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والذي، للتذكير، سيمكن من الرفع من 12 نيابة إقليمية إلى مستوى نيابة جهوية والارتقاء بعشر وحدات إدارية قائمة الذات إلى درجة نيابة إقليمية، فقد تم إصدار 3 قرارات لفتح باب الترشيح لشغل منصب نائب إقليمي بكل من تيزنيت وكلميم وأسا الزاك وبوعرفة وطاطا فيما تم فتح باب الترشيح لشغل منصب رئيس قسم على مستوى المصالح المركزية.

- الوضعيـــــات الإداريـــــة :

تمت معالجة كافة الوضعيات المطروحة وفقا للمساطر المعتمدة. وهكذا تمت تصفية معاشات الموظفين المحالين على التقاعد برسم سنة 2019 والذين بلغ عددهم 14 موظفا تم إعداد ملفاتهم الخاصة بالتقاعد وإحالتها على مصالح الصندوق المغربي للتقاعد في الآجال القانونية قصد تصفيتها. كما تم إعداد 9 قرارات بتمديد حد السن للإحالة على التقاعد بعد موافقة السيد رئيس الحكومة. وعلاوة على هذا، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على تسوية الوضعيات العائلية لعشرين موظفا وتتبع الرخص المرضية متوسطة وطويلة الأمد بتنسيق مع المجلس الصحي التابع لوزارة الصحة.

- تحديـــث وتطويـــر الكفـــاءات للمـــوارد البشريـــة:

في إطار سعيها للتوفر على موارد بشرية قادرة على التأقلم مع المتغيرات والمستجدات التي يعرفها حقل الوظيفة العمومية، وضخ دماء جديدة لربح رهانات التحديث والاستجابة للمتطلبات المتجددة المرتبطة بمحيط المؤسسة،واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تعزيز مواردها البشرية بأطر شابة ذات قدرات وإمكانيات علمية وأكاديمية للعمل في الأوراش المفتوحة بهذه المؤسسة وخاصة منها ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية بكافة مكوناته.

وبتنامي مهامها وتوسع مجالات تدخلها بعد بناء مجموعة من فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بعدد من أقاليم وعمالات المملكة وانخراطها في المشروع الوطني الهام المتعلق بتجميع الأرشيف الخاص بفترة الكفاح الوطني من اجل الحرية والاستقلال والوحدة الترابية المتواجد بمراكز الأرشيف بالخارج، غدت حاجة المندوبية السامية لقدمـــاء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ماسة وملحة أكثر من ذي قبل.

وهكذا عملت هذه الإدارة على تعزيز مواردها البشرية بموارد جديدة عبر توظيف 10 أطر جديدة في سلك متصرف من الدرجة الثانية تم تعيينهم بالمصالح الخارجية للاضطلاع بتنشيط وتدبير فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير التي تم تشييدها لحد الآن أو تعزيز نيابات تعاني من خصاص كبير، علاوة على إطارين من درجة متصرف من الدرجة الثالثة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

-الاعتناء بالجانب الاجتماعي للموظفين :

أولت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش الدعم اللازم لجمعية الأعمال الاجتماعية لتمكينها من القيام بمهامها الاجتماعية لفائدة الموظفين. وقد تم تخصيص دعم مالي للجمعية في حدود 400.000 درهم مكنها من تمويل وتنفيذ برنامج عملها والمتمثل في تأمين خدمات اجتماعية وترفيهية وتأمين قروض استهلاكية بمناسبة الأعياد الدينية ومنح للدخول المدرسي، كما مكن اعتماد مالي إضافي بملبغ 250000 درهم رصد لجمعية الأعمال الاجتماعية من تحقيق تغطية صحية تكميلية لفائدة منخرطيها. ولن تدخر الإدارة جهدا لمعالجة كل القضايا التي تستأثر باهتمام الموظفين والأعوان ومد جسور الحوار والتواصل مع ممثلي الموظفين كقوة اقتراحية تجسيدا لمبدأ الحوار الجاد والبناء ومبدأ التشارك والتعاون.

-التدابيـــر التشريعيـــة والتنظيميـــة :

وعيا منها بأهمية اتخاذ المبادرات وإطلاق الإصلاحات التشريعية لخدمة الشأن العام لأسرة المقاومة وجيش التحرير ، أولت المندوبية السامية قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عناية خاصة لمجال إثراء الترسانة التشريعية المؤطرة لقطاع المقاومة وجيش التحرير بالمزيد من النصوص القانونية والتنظيمية وتعديلها بما يكفل المقاصد والأهداف الآتية:

- النهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية للمنتمين لهذه الأسرة الجديرة بموفور الرعاية واضطراد التكريم ؛

- تفعيل التوجهات والخيارات المعتمدة في برنامج العمل المرحلي المعتمد من لدن قطاع المقاومة وجيش التحرير منذ الفترة الثلاثية 2001 – 2003 ؛

- الاستجابة لمتطلبات اعتماد أنماط جديدة تكفل حسن تدبير المرفق العام وتأمين أساليب النجاعة والشفافية في تسيير المرفق العام والرفع من مستوى أداءه وإرساء مبدأ الحكامة الجيدة في هذا القطاع على هدي التوجيهات الملكية السامية وانسجاما مع التوجيهات الحكومية ؛

- مواكبة المقتضيات القانونية والضوابط التنظيمية الجاري بها العمل ؛

وهكذا ، تم نشر بالجريدة الرسمية :

- الظهير الشريف رقم 1.19.09 بتاريخ 25 يناير 2019 بتنفيذ القانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف رقم 1.76.534 بمثابة قانون رقم 1.76.534 بتاريخ 12 غشت 1976 المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم ، الصادر في سياق توسيع قاعدة المستفيدين من منحة التعويض الإجمالي من خلال الرفع من سقف الدخل المخولة على أساسه منحة التعويض الإجمالي من المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 148 إلى المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي235 المحدد في 1.516,18 درهما(الجريدة الرسمية عدد 6750 بتاريخ 7 فبراير 2019).

- قرار المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير رقم 64.19 بتاريخ 19 دجنبر 2018 بتعيين آمرين مساعدين بالصرف - البالغ تعدادهم 12 - ونواب عنهم في سياق تنفيذ الإجراءات والتدابير المطلوب من الإدارات والمؤسسات العمومية اتخاذها بناء على التوجيهات الحكومية الداعية إلى التسريع بالتنزيل الفعلي لورش الجهوية المتقدمة من خلال وضع مخطط استراتيجي لتحويل الموارد والاختصاصات نحو الجهات (الجريدة الرسمية عدد 6751 بتاريخ 11 فبراير 2019) .

وعملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة 9 من المرسوم رقم 2.17.610 المؤرخ في 23 يوليوز 2018 بإحداث جائزة المقاومة والتحرير ، حظي النظام الداخلي لهذه الجائزة بمصادقة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 17 يوليوز 2019. ويتضمن ، في مواده الاثني عشرة وفي أبوابه وأبوابه الأربعة المتعلقة بكيفيات تقديم الترشيح لنيل جائزة المقاومة والتحرير وكيفيات منحها ومعايير انتقاء المترشحات والمترشحين ، التنصيص على الضوابط والشروط التي ينبغي أن تحكم السير العادي لأشغال اللجنة الاستشارية العلمية بغية الارتقاء بمجريات الدراسة والتداول في الإسهامات المعروضة عليها وتأمين مردودية أحسن لأعمالها وضمان الموضوعية والشفافية والنزاهة في أشغالها ، بما يكفل الاستجابة لمتطلبات حسن التدبير . كما يندرج هذا الإجراء في سياق الحرص على الرفع من مستوى أداء الاجتهاد التاريخي وتجويد مجالات تعميق مجهود وعمل البحث العلمي في مجال إبراز أمجاد وروائع الكفاح الوطني وتحفيز المستهدفين به على التشبع بملكة الخلق والابتكار لديهم وتقديم ما يتوفرون عليه من قدرات ذاتية وعلمية ومؤهلات ثقافية ومهنية ، سعيا إلى السمو بالقيمة العلمية للجائزة وتحقيق أهدافها المعرفية ودلالاتها التاريخية وأبعادها الوطنية وخدمة الشأن العام للذاكرة التاريخية الوطنية .

كما تم إعداد 5 قرارات بتفويض الإمضاء إلى بعض رؤساء الأقسام والمصالح المركزية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ممن شملتهم الحركية الإدارية والتقنية في مناصب المسؤولية ، بهدف تيسير وتسريع إنجاز مختلف العمليات المالية والمحاسباتية المرتبطة بصرف الاعتمادات المرصودة بالميزانية السنوية لقطاع المقاومة وجيش التحرير في مجالات اختصاصات كل من قسم الشؤون الإدارية وقسم الشؤون الاجتماعية ، وكذا تيسير وتسريع التأشير والتوقيع على جميع الوثائق الصادرة عن المفتشية الإدارية والتقنية وقسمي الشؤون الإدارية والشؤون الاجتماعية .

- العلاقة مع البرلمان :

ترسيخا لأواصر وروابط التواصل والتعاون مع المؤسسة التشريعية خدمة للشأن العام والمرفق العام للمقاومة وجيش التحرير ، تلقت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من

لدن السادة البرلمانيين نوابا ومستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019 من الولاية التشريعية 2016-2021 ما مجموعه 6 أسئلة كتابية تتعلق بالجهود المبذولة المتصلة بالأوضاع المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وجيش التحرير والتدابير المتخذة والمزمع اتخاذها لتحسينها ، منها سؤالان يطرح أحدهما الأوضاع المادية والاجتماعية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، فيما يبسط السؤال الثاني مآل طلبين للحصول على صفة مقاوم.

-تفويض الاعتمـــادات :

إن حرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الحثيث والدؤوب على تطوير ميثاق العمل الجاد والبناء الذي تنهجه منذ سنة 2001، والذي يقوم على تكثيف الجهود والمبادرات والتنسيق بين مختلف مكونات هذه المؤسسة على الصعيد المركزي وعلى مستوى المصالح الخارجية حول القضايا الأساسية والأولويات الكبرى التي تنبني عليها إستراتيجية عملها، وفي سياق التوجه الحكومي لتنزيل التنظيم الاداري اللاممركز بالإدارات العمومية، قامـت المندوبيـة السامية لقدمـاء المقاوميـن وأعضـاء جيش التحريـر خلال سنة 2019 بتفويض اعتمادات مالية لحساب النواب الآمرين المساعدين بالصرف في إطار التدبير اللاممركز لعمليات إصلاح وصيانة وتجهيز المباني الإدارية وفضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بغلاف مالي إجمالي بلغ 1.682.060.00درهم .

-جـدول تفويـض الاعتمـادات المالية برسم إصلاح وتجهيـز المقرات الإداريـة وفضـاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير خلال سنة 2019 .

ر.ت	النيابة الجهوية	الاعتماد المفوض(بالدرهم)
1	الربـــــــاط	325 030,00
2	مراكـــــش	112 750,00
3	اكاديـــــر	396 790 ,00
4	الداخلـــــة	70 070,00
5	الرشيديـــــة	100 510,00
6	فـــــاس	223 560,00
7	العيـــــون	255 190,00
8	طنجـــــة	112 310,00

9	بني مـــــــــلال	184 790,00
10	الدار البيضاء	186 590,00
11	كلميـــــــــم	178 250,00
12	وجـــــــــدة	532 150,00

مجموع الاعتمادات المالية المفوضة 2 677 690,00 درهم .

- إجراءات مراقبة التدبير الإداري :

واصلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير انجاز المهام المرتبطة بتفقد وتتبع حسن التدبير الإداري بالمصالح الإدارية الجهوية والإقليمية والمحلية ومراقبة مدى الالتزام بتطبيق البرامج و الأوراش المسطرة في إطار برنامج العمل التعاقدي .

وفي هذا الإطار تم انجاز المهام التالية :

- عقد الجمع السنوي للنواب الجهويين والإقليميين والمكلفين بالمكاتب المحلية يومي 25 و 26 يناير 2019 . ويعد هذا الاجتماع موعدا سنويا لتقييم حصيلة المنجزات والبرامج والأنشطة المبرمجة ومحطة للوقوف على الاكراهات والصعوبات التي اعترضت واعترت سير عمل المرافق الإدارية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش على الصعيدين المركزي و اللاممركز .

- دراسة التقارير الدورية المتوصل بها التي تستعرض مجمل أعمال المصالح الخارجية وإحالة خلاصات واستنتاجات هذه التقارير على الأقسام والمصالح المركزية للإطلاع عليها ولاتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة، كل في حدود اختصاصه للرد على القضايا والمشاكل المطروحة والبت فيها؛

- دراسة و تقييم نتائج الاجتماعات الجهوية للنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية، في سياق تفعيل التدبير الجهوي والسعي لخلق تواصل وتنسيق دائمين ومستمرين على صعيد الجهات ؛

- متابعة تنفيذ برنامج العمل في محاوره المرتبطة بتدبير ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية وتدبير مستحقات المنافع والامتيازات العينية والإعانات الاجتماعية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وتدبير الموارد البشرية والمادية و اللوجيستية؛

- مواصلة مجهود التتبع المستمر والمتواصل للورش الكبير المتعلق بإحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير من خلال التواصل اليومي مع النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية الحاضنة لأوراش أو فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير أو مع الشركاء المؤسساتيين في هذه المشاريع من أجل مواكبة وتيرة العمل بأوراش البناء وتتبع الإجراءات الإدارية والتقنية الضرورية لأجرأة المشاريع وتتبع انجازها على الوجه المطلوب.

وتطبيقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 8/2011 المؤرخ في 25 غشت 2011 المتعلق بتفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات، تم تسطير برنامج لزيارات التفقد والدعم والمراقبة، شملت بالخصوص النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية و فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمدن القنيطرة وسيدي قاسم وسطات وبرشيد وتزنيت وسيدي افني وأكادير وبيوكرى وخريبكة ووادي زم وابي الجعد وقصبة تادلة والفقيه بن صالح وأزيلال وتيفلت .

من جانب آخر، وفي إطار الحركية الإدارية، تم الإشراف على عملية تسليم المهام ببعض النيابات الإقليمية،حيث همت هذه العملية النيابات والفضاءات التالية:

- النيابة الجهوية بكلميم ؛
- النيابة الاقليمية بتزنيت ؛
- وكذا فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير التالية :
- فضاء الذاكرة التاريخة للمقاومة والتحرير بالصويرة؛
- فضاء الذاكرة التاريخة للمقاومة والتحرير بالعرائش ؛
- فضاء الذاكرة التاريخة للمقاومة والتحرير بوادي زم ؛
- فضاء الذاكرة التاريخة للمقاومة والتحرير بتيفلت ؛
- فضاء الذاكرة التاريخة للمقاومة والتحرير بابن جرير ؛
- فضاء الذاكرة التاريخة للمقاومة والتحرير بتمارة ؛

- **بوابـــــة الشكايـــات :**

وفي سياق تطبيق التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تعميم الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطن، والاهتمام بقضايا المرتفقين والارتقاء بالعلاقة التي تجمع الإدارة بالمواطن من خلال العناية بملتمساته وبشكاياته والإجابة عليها، وتبعا لمقتضيات المرسوم رقم 2-17-265 الصادر في 28 من رمضان 1438(23 يونيو 2017) بشأن تحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، بهدف إرساء منظومة موحدة لتلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها كإحدى الإجراءات الاستعجالية ضمن البرنامج الحكومي الهادف إلى ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وحسن التدبير والحكامة الجيدة ، شاركت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في الدورات التكوينية التي تم تنظيمها لفائدة الإدارات العمومية بتأطير كل من وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وتتيح بوابة "شكاية ما"، التي انطلق العمل بها رسمياً في يناير 2018، للمواطن المرتفق إرسال شكايته التي تُحال، حسب محتواها، على الإدارة المعنية التي تسهر على معالجتها، مع إمكانية تتبعها إلكترونياً.

وفي هذا الإطار ، تلقت مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2019 عبر البوابة الإلكترونية للشكايات 44 شكاية من مختلف أقاليم المملكة تمت الإجابة عليها في الآجال المحددة عبر نفس البوابة والبريد العادي .

وقد توزعت المواضيع التي تناولتها الشكايات كالتالي:

- 35 شكاية ذات طابع اجتماعي همت الاستفسار عن المعاشات وإعانات السكن ورخص سيارات الإيجار والنقل الصغير .
- 9 شكايات طلبات الصفة وتحديدا استفسارات حول مآل ملفات طلب الحصول على صفة مقاوم.

وقد تمت الإجابة على جميع هذه الشكايات والاستفسارات في حينها وفق المقتضيات والضوابط القانونية والتنظيمية التي تحكم وتؤطر موضوع الشكايات والاستفسارات المعبر عنها من لدن المواطنين المعنيين.

المحور الرابع : النشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

في إطار تمثيل أسرة المقاومة وجيش التحرير في المؤتمرات والملتقيات العربية والدولية ذات الصلة بشؤون قدماء المقاومين والمجاهدين والمحاربين وضحايا الحرب وإبراز مواقفها تجاه القضايا الراهنة الوطنية منها والدولية ، وتمتينا لعلاقات التعاون والصداقة والعمل المشترك مع نظيراتها بالخارج من مؤسسات ومنظمات وجمعيات حكومية وغير حكومية في المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وإبرازا لملاحم تاريخ الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية والتعريف بالقضايا والمواقف الوطنية على الصعيد الدولي ، تميز النشاط الدولي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2019 بأنشطة مكثفة وبالغة الأهمية ، وهي كالتالي:

1 – المشاركة في أشغال وفعاليات الدورة 29 للجمعية العمومية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين الملتئمة بباريز بالجمهورية الفرنسية في الفترة من 16 إلى 18 فبراير 2019:

وقد تميزت بانتخاب بلادنا رئيسا بالنيابة للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين في شخص السيد مصطفى الكتيري ، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذلك نظرا للمكانة المرموقة والمتميزة التي تحظى بها المملكة المغربية في المنتظم الدولي لقدماء المقاومين وقدماء المحاربين وضحايا الحرب. وبذلك تعتبر بلادنا أول بلد عربي وإفريقي ينال هذا المنصب الهام والمرموق ليكون بذلك أحد الأعضاء الرئيسيين في المكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين التي تتمتع بوضع اعتباري كعضو مستشار لدى منظمة الأمم المتحدة وبصفة رسول أممي للسلام والسلم عبر العالم.

كما تميزت المشاركة المغربية في هذا المؤتمر العالمي لقدماء المحاربين باقتراح 10 مشاريع قرارات وتوصيات ، سبق إعدادها بتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي قبل إحالتها على المكتب التنفيذي ولجنة القرارات للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين . وقد حظيت 09 منها بالمصادقة عليها بالإجماع، بفضل المداخلات والمرافعات الوجيهة للوفد المغربي. وهمت مشاريع القرارات المغربية التسعة المصادق عليها المجالات ذات الصلة باهتمامات وانتظارات شريحة قدماء المقاومين وقدماء المحاربين وضحايا الحرب على الصعيدين الوطني والدولي، وبالقضايا الوطنية المغربية وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية ، كما يدل على ذلك القرار بعنوان : " من أجل احترام السيادة والوحدة الترابية للأمم " الذي يدعو منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية وكافة القوى الحية بالمنتظم الدولي للمساهمة الفعالة والملموسة من أجل إقرار احترام القيم المقدسة للسيادة الوطنية والوحدة الترابية خصوصا بالبلدان النامية ، بهدف تمكين حكوماتها وشعوبها من مواصلة الأوراش الكبرى للتنمية بكل حرية ، ودعم وتشجيع علاقات الصداقة والتضامن والتعاون والشراكة بينها ، وذلك على أساس احترام مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي والاحترام المتبادل لوحدتها الترابية وسيادتها الوطنية . ومن أجل العمل على تفعيل مقتضياته ومضامينه بكل الوسائل المتاحة والمناسبة ، يدعو هذا القرار المكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين لتعميمه ولإحالته على الهيئات المختصة بمنظمة الأمم المتحدة وبكافة الاتحادات الجهوية كالاتحاد الأوربي واتحاد بلدان أمريكا الجنوبية واتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وكذا حكومات البلدان الأعضاء بالفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين.

وفيما يلي عناوين القرارات والتوصيات المغربية المصادق عليها:

1- صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية المشتركة بين الأمم : نموذج المغرب والفيتنام ؛

2- من أجل تنظيم النسخة الثامنة للندوة الدولية حول التشريع الخاص بقدماء المحاربين وضحايا الحرب ؛

3- من أجل مزيد من الحماية والرعاية لفائدة قدماء المحاربين وضحايا الحرب؛

4- من أجل احترام السيادة والوحدة الترابية للدول ؛

5- مواجهة الآفة المتنامية للتطرف والإرهاب؛

6- من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؛

7- وضع حد للزج بالأطفال في مناطق النزاعات المسلحة؛

8- حماية البيئة ، مقاربة ضرورية في مسار التنمية المستدامة؛

9- حماية البيانات الشخصية والخصوصية في العصر الرقمي.

2 – تمثيل الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين في مراسم تخليد الذكرى 74 للهدنة في الحرب العالمية الثانية ، بباريز عاصمة الجمهورية الفرنسية ، يوم الأربعاء 8 ماي 2019:

بدعوة من السيد فيكو بيركتون رئيس الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، قام السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بصفته رئيسا بالنيابة لهذا المنتظم الدولي، بتمثيل الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين في مراسم تخليد الذكرى **74** للهدنة في الحرب العالمية الثانية، المنظمة تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية الفرنسية ، إيمانويل ماكرون ، بباريز بقوس النصر ، يوم الأربعاء **8** ماي **2019**.

3-المشاركة في ندوة بعنوان : "الذاكرة الوطنية والمجتمع المدني: العلاقة والآفاق"، المنظمة من لدن جمعية السواعد المغربية الصحراوية بفنلاندا، وعقد لقاءات تواصلية مع أفراد الجالية المغربية المقيمين بالديار الفنلاندية، من 20 إلى 24 أبريل 2019؛

في سياق المهام التي تضطلع بها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والمشتركة بين بلادنا والبلدان الشقيقة والصديقة ، وإشاعة قيمها وعبرها وطنيا ودوليا ، وفي نطاق مرافقة مبادرات المجتمع المدني ومغاربة العالم في تقوية التعاون البيني المغربي الفنلاندي ، قام السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بزيارة عمل للديار الفنلاندية، بمعية السيد إدريس بوفردة ، القيم على فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بدار بوعزة بإقليم النواصر، تميزت ببرنامج عمل حافل بالأنشطة ذات الصلة بأوجه التعاون والعمل المشترك مع بلد الاستقبال ومع أفراد الجالية المغربية المقيمين به وخاصة منهم نشطاء المجتمع المدني والعمل الجمعوي.

وشارك الوفد المغربي في فعاليات الندوة الفكرية بعنوان : "الذاكرة الوطنية: العلاقة والآفاق" ، وفي الحفل التكريمي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، اللذين نظمتهما جمعية السواعد المغربية الصحراوية بتعاون مع جمعية أصدقاء المغرب بفنلاندا ، بقاعة الندوات الثقافية **"KULTTUURITALO"** بهيلسنكي يوم الأربعاء **24** أبريل **2019** ، بحضور رؤساء الجمعيات و فعاليات المجتمع المدني ونشطائه و أفراد من الجالية المغربية المقيمين بفنلاندا وأفراد الجاليات العربية من مصر و العراق وسوريا وفلسطين وليبيا والجزائر وإسبانيا.

وبالمناسبة، ألقى السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عرضا مفصلا تناول فيه المحطات الرئيسية لتاريخ الكفاح الوطني واستكمال الوحدة الترابية ، وتطرق للقضية الوطنية الأولى قضية الوحدة الترابية ، التي تستأثر بالاهتمام الكبير للمغاربة قاطبة. كما ابرز المشترك التاريخي والمحطات النضالية التي جمعت المغاربة مع البلدان الأوربية، مبرزا أهمية استحضار الذاكرة الوطنية و الذاكرة التاريخية المشتركة في دروب ومنعطفات العمل الجمعوي الهادف، لإتاحة المجال لمغاربة العالم المقيمين في بلدان المهجر لاستيعاب ثقافة الآخر و تقاليده حتى يتسنى لهم الاندماج الطبيعي في مجتمعات بلدان الاستقبال ، وموجها الدعوة لأفراد الجاليات المغربية المقيمين بالخارج للاطلاع واستيعاب الذاكرة التاريخية الوطنية والذاكرة التاريخية المتقاسمة بوصفهما حاملتين لتاريخ الوطن ولحضارته وأمجاده وروائعه ، وجعلهما مواضيع تؤثث أحاديث اجتماعاتهم في الصالونات الأدبية و الندوات الفكرية واللقاءات والخطابات الرسمية و غير الرسمية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المهمة استهلت بالزيارة التي نظمتها جمعية السواعد المغربية الصحراوية يوم السبت **20** أبريل **2019** ، للمتحف الوطني لجمهورية فنلاندا **" SUOMON KANSALLISMUSEO"**، الكائن مقره بوسط هيلسنكي ، للاطلاع والتعرف على التجربة الفنلندية في مجال إحداث الفضاءات التربوية والتثقيفية والتواصلية مع الذاكرة التاريخية والوقوف عند طريقة العرض المتحفي المعتمدة في فنلندا، علما بأن هذا المجال يستأثر باهتمام المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير التي تتوفر على **90** فضاء للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير .

وتميز يوم الثلاثاء **23** أبريل **2019** بتنظيم لقاء تواصلي مع رؤساء الجمعيات والمنظمات المغربية ونشطاء المجتمع المدني بفنلاندا ، وحضره شخصيا السيد سفير صاحب الجلالة بدولة فنلاندا، بمقر سفارة المملكة المغربية بهيلسنكي؛ حيث كان مناسبة للتذكير بأهمية الذاكرة التاريخية الوطنية في تجسير أواصر وروابط الهوية الوطنية وبناء المواطن المغربي على هدي القيم الروحية والاخلاقية والوطنية والانسانية وإبراز أهمية الذاكرة التاريخية المشتركة والمتقاسمة.

وفي سياق اهتمام المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير بمجال الأرشيف باعتباره قاعدة أساسية و مرجعية لامنوحة عنها لتدوين وتوثيق تاريخ الكفاح الوطني من أجل الاستقلال الوطني والدفاع عن الوحدة الترابية وكذا تدوين فصول الذاكرة التاريخية المشتركة ، أجرى السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، صباح يوم الأربعاء **24** أبريل **2019** ، مباحثات مع السيد المدير العام للأرشيف الوطني الفنلاندي السيد، "يوسي نويرتيفا"، بحضور السيد سفير صاحب الجلالة بدولة فنلندا ، همت التعاون في مجال التوثيق التاريخي بين البلدين الصديقين ، المملكة المغربية وجمهورية فنلاندا . وقد توجت هذه المباحثات بالاتفاق على توقيع اتفاقية تعاون وشراكة خلال الزيارة المرتقبة للسيد المدير العام للأرشيف الوطني الفنلندي إلى المغرب في متم شهر أكتوبر **2019**.

4- حضور مراسم تخليد الذكرى 79 لمعركة جومبلو ببلجيكا ، وعقد جلستي عمل مع كل من السيد المدير العام للمتحف العسكري ببروكسيل والسيد المدير العام للأرشيف البلجيكي في الفترة من 12 إلى 14 ماي 2019 :

في سياق مهامها الهادفة إلى الحفاظ على الذاكرة التاريخية الوطنية والمتقاسمة وتثمينها وإشاعة قيمها السامية ومثلها العليا ، شاركت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في احتفاليات تخليد الذكرى **79** لمعركة جومبلو المقامة يوم الأحد **12** ماي **2019** بالمنطقة الوالونية بالمملكة البلجيكية، احتفاء بالمحاربين المغاربة الذين ساهموا في تحرير التراب البلجيكي كما والأراضي الأوربية من الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية ، دفاع عن قيم السلام والحرية والكرامة وحق الشعوب في الوجود.

وقد تميزت هذه الاحتفاليات بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية لمعركة جومبلو، وذلك بعين المكان بمقبرة شاستر، والتي شارك في مراسمها السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش

التحرير إلى جانب السيد أندري فلاهو ، وزير الدولة والرئيس الشرفي للبرلمان الفيدرالي البلجيكي وبرفقة شخصيات مغربية وبلجيكية مدنية وعسكرية وفاعلين جمعويين ونشطاء المجتمع المدني.

وفي مجال استنساخ وتوطين الوثائق التاريخية المتعلقة بحقبة الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال ببلادنا ، عقد السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جلستي عمل مع كل من السيد **"MichelJAUPART"** ، المدير العام للمتحف العسكري ببروكسيل يوم الاثنين **13** ماي **2019** ، والسيد**"KarlVELLE"** ، المدير العام للأرشيف البلجيكي يوم الثلاثاء **14** ماي **2019**، توجتا بالتوقيع على بروتوكول اتفاق للتعاون والشراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ومعهد التراث الحربي البلجيكي ، في مجال البحث التاريخي والتحافة وصيانة الذاكرة التاريخية المتقاسمة المغربية البلجيكية.

5- المشاركة في المؤتمر العام 25 والدورة 34 للجمعية العامة للمجلس العالمي للمتاحف ، المنظمين بمدينة كيوطو اليابانية ، في الفترة من فاتح إلى 7 شتنبر 2019 .

بدعوة من السيد رئيس المجلس العالمي للمتاحف **(ICOM)** وبصفتها عضوا نشيطا بهذه المنظمة الدولية، شاركت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في أشغال وفعاليات المؤتمر العام **25** والدورة **34** للجمعية العمومية للمجلس العام للمتاحف ، الملتئمين بمدينة كيوطو بدولة اليابان في الفترة الممتدة من **01** إلى **07** شتنبر **2019** ، وذلك تحت شعار "المتاحف والمشهد الثقافي".

وقد كان هذا المؤتمر الدولي الهام مناسبة للمؤسسات والمنظمات الأعضاء الممثلة لـ **150** بلدا ، لعرض وتبادل تجاربها وخبراتها ومشاريعها في مجال توظيف التحافة والفضاءات المتحفية لصيانة الذاكرة الوطنية والمتقاسمة والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي والإنساني وإشاعة قيمه وعبره في أوساط الناشئة والأجيال الجديدة، بما يخدم ثقافة وقيم السلام والتعايش والتسامح بين الشعوب ، والوقوف على التدابير والمبادرات المتخذة لتفعيل مخرجات القرارات والتوصيات المصادق عليها في الدورة السابقة التي التأمت بميلانو ، بجمهورية ايطاليا سنة **2016**.

ومن الجدير بالذكر أن المشاركة المغربية في هذا المؤتمر العالمي مكنت المؤسسات والمنظمات والهيئات الأعضاء من الاطلاع على تجربة المملكة المغربية في مجال تدبير الشأن العام للذاكرة التاريخية الوطنية وللذاكرة المشتركة ، وكذا الاطلاع على حصيلة المنجزات في مجال إحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير البالغ عددها **90** وحدة ، في أفق دعمها وإغنائها في حقول تكوين الأطر واعتماد التكنولوجيا الحديثة للتحافة.

ومعلوم أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ساهمت في هذا المؤتمر الدولي ب 7 مشاريع قرارات تم إدماج بعضها في 5 قرارات حظيت بالمصادقة عليها.

6- المشاركة في أشغال الدورة 28 للجمعية العمومية ومجلس إدارة الاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب ، ببيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية ، من 16 إلى 19 شتنبر 2019:

واستجابة لدعوة كل من الأمانة العامة للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب ورابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية، شاركت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في أشغال وفعاليات الدورة **28** للجمعية العمومية ومجلس إدارة الاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب التي التامت بالعاصمة اللبنانية بيروت، تحت رعاية العماد جوزيف عون، قائد الجيش اللبناني، وذلك في الفترة الممتدة مابين **16** و **19** شتنبر **2019** ، بمشاركة وفود مؤسسات ومنظمات وجمعيات تمثل شريحة المجاهدين وقدماء المقاومين وقدماء المحاربين وقدماء العسكريين وضحايا الحرب من 12 دولة عربية هي : المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر وسلطنة عمان ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن ودولة فلسطين وجمهورية لبنان وجمهورية السودان وليبيا والجمهورية العراقية.

وقد توجت المشاركة المغربية في هذا اللقاء العربي الهام بمصادقة الجمعية العمومية للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب بالإجماع على **09** مشاريع قرارات وتوصيات، حظيت بالتنويه والإشادة بالمضامين القيمة للقرارات والتوصيات المغربية الوجيهة التي تعكس مدى حرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على المساهمة الفاعلة والقوية والمنتظمة في دعم القوة الاقتراحية للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب . وتكتسي القرارات المغربية المصادق عليها طابعا سياسيا واجتماعيا وثقافيا وتشريعيا، وقد جاءت عناوينها كالآتي :

-في المجـــال السياســـي:

- القرار رقم **28/14** بعنوان : "الحاجة إلى حل عادل وشامل ونهائي للقضية الفلسطينية لاستتباب الأمن والسلام بالشرق الأوسط" ؛

- القرار رقم **28/20**" بعنوان : "احترام الوحدة الترابية للبلدان المغاربية، ضرورة حتمية وشرط أساسي لبناء اتحاد مغرب عربي قوي ومتين".

- في المجـــالات الإداريـــة والاجتماعيـــة والثقافيـــة:

- القرار رقم 28/6 بعنوان : "تحصين الشباب العربي من ظواهر الاستلاب والاستغراب والتطرف الفكري بالعالم العربي"؛

- القرار رقم 28/8 بعنوان :"من أجل تعاون وشراكة وتضامن بين المؤسسات والمنظمات الأعضاء في الاتحاد العربي للمحاربين القدامى وضحايا الحرب للرقي بالأوضاع المادية والاجتماعية والصحية والمعنوية والتشريعية لقدماء المقاومين وقدماء المحاربين وضحايا الحرب بالوطن العربي" ؛

- القرار رقم 28/9 بعنوان:"تلقين دروس وعبر وقيم الذاكرة التاريخية العربية المشتركة المتعلقة بالكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال للناشئة والأجيال الصاعدة بالوطن العربي"؛

- القرار رقم 28/10 بعنوان : "إحداث لجنة بالأمانة العامة للاتحاد العربي للمحاربين القدامى وضحايا الحرب لتتبع مآل القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العمومية ودعم تفعيلها وأجرأتها بتعاون وتنسيق مع المؤسسات والمنظمات الأعضاء" ؛

- القرار رقم 28/11 بعنوان : "من أجل تأمين وضمان مقاربة وتدبير سليمين لظاهرة الهجرة بالوطن العربي" ؛

- القرار رقم 28/12 بعنوان : " من أجل حماية الطابع الحضاري للمدن العربية العتيقة" ؛

- القرار رقم 28/13 بعنوان : "اعتماد مقاربة التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي للإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء الشهداء وقدماء المقاومين وقدماء المحاربين وضحايا الحرب بالوطن العربي" .

وتجدر الإشارة إلى أنه باقتراح مشترك وبإيعاز من السيد مصطفى الكتيري، الرئيس بالنيابة للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين والسيد دان فيكو برغتون ، رئيس الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين ، وجهت الجمعية العمومية للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب إلى الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين نداء عاجلا -صاغ مشروعه السيد مصطفى الكتيري - لشجب وللتنديد ب "التصريحات والتهديدات الصادرة مؤخرا عن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو بإعلانه ضم الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية والغور ، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية المقبلة"، معتبرة "أن هذا الموقف السياسي الجديد يشكل في واقع الأمر تحديا صارخا للشرعية الدولية وضربة قاسية للسلام والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط وامتداداتها في العالم"، ودعوة الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين "لاتخاذ موقف داعم ومؤيد للسلم والسلام والاستقرار وضامن لحق الشعب الفلسطيني في الوجود والحياة الحرة والكريمة، طبقا لأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية"، وإصدار نداء باسم هذه الفيدرالية العالمية "للمجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وكل الهيئات والمنظمات الإنسانية والحقوقية المحبة للسلام والعدل والأمن الدوليين."

وفي إطار عرض إنجازات وتجارب ومبادرات المؤسسات والجمعيات الأعضاء في مجال رعاية المنتمين إليها من قدماء المقاومين وقدماء المحاربين والمجاهدين وقدماء العسكريين وضحايا الحرب ، أحاط السيد مصطفى الكتيري، رئيس الوفد المغربي الوفود العربية المشاركة بالمنجزات والمكاسب المحققة من لدن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لفائدة أسرة المقاومة وجيش التحرير في الفترة الممتدة من فاتح يناير **2018** إلى متم شهر غشت **2019** ، خاصة في مجال الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي لتيسير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وتمكينهم من الإسهام في المجهود الوطني للتنمية المستدامة، وفي حقول التدوين والتوثيق للذاكرة التاريخية الوطنية والمشتركة واسترجاع وتوطين الوثائق التاريخية المغربية المودعة بمراكز الأرشيف الأجنبية، وإحداث

فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير في نطاق شبكة وطنية لحفظ الذاكرة التاريخية وإشاعة ثقافة الوطنية والمواطنة الإيجابية والسلوك المدني في أوساط الشباب والناشئة والأجيال المتعاقبة. وقد أشادت الوفود الحاضرة ونوهت بالمنجزات والمكاسب المحققة لصالح قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المغاربة حيث اعتبرتها تجربة نموذجية ورائدة، فتم توزيع عرض السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حول هذه المنجزات والمكاسب على كافة أعضاء الوفود المشاركة للاستئناس بمضامينها في سياق تبادل التجارب والخبرات في مجال تدبير شؤون وقضايا قدماء المقاومين وقدماء المحاربين والعسكريين المتقاعدين وضحايا الحرب بالوطن العربي.

كما صادقت الجمعية العمومية للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب على منح أوسمة شرفية وأنواط وشهادات شكر وتقدير وعرفان لعدد من الشخصيات العربية ومنها المغربية التي أسدت خدمات جلى لأسرة الجهاد والمقاومة وجيش التحرير وقدماء المحاربين ببلدانها ، حيث استلم الوفد المغربي الأوسمة والأنواط والشهادات التي تم منحها لشخصيات وطنية مغربية بارزة تقديرا لمساهمتهم القيمة في دعم قطاع المقاومة وجيش التحرير ، ولصفوة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عرفانا وبرورا بأعمالهم الجليلة في معترك المقاومة والفداء والتحرير، وأيضا لعدد من الأطر والموظفين الإداريين.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء الوفود المشاركة في هذه الدورة حظوا بلقاء مع فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون بالقصر الجمهوري ببيروت ، حيث رحب بهم معربا عن سعادته باستقبالهم ومتمنيا لهم مقاما طيبا بالديار اللبنانية وتمام السداد والتوفيق لأشغال الدورة 28 للجمعية العمومية للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب. كما قام المشاركون بزيارة لأروقة المتحف الوطني اللبناني الكائن ببيروت، الذي يعد رمز وحدة الشعب اللبناني وحارس تاريخه الوطني ويضم روائع أثرية تعود إلى عصور عريقة ومتعاقبة من التاريخ اللبناني العريق.

واختتمت أشغال وفعاليات الدورة **28** للجمعية العمومية للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب بالاتفاق على عقد الدورة القادمة للجمعية العمومية بسلطنة عمان سنة **2021** ، بدعوة كريمة من السيد العميد الركن راشد بن حميد بن راشد المقبالي، رئيس مؤسسة الخدمات الاجتماعية للعسكريين المتقاعدين العمانيين.

7- المشاركة في تخليد الذكرى 70 لزيارة المرحوم قدور بن غبريط ، الوزير المفوض ممثلا لجلالة المغفور له محمد الخامس ، للمقبرة المغربية بجماعة « AIRVAULT » الفرنسية ، وإجراء مباحثات مع كاتبة الدولة الفرنسية المكلفة بشؤون قدماء المحاربين والذاكرة ، يومي 15 و 16 أكتوبر 2019:

تلبية للدعوة التي تلقاها من السيد « **Jean-Marie Fievet** » ، النائب البرلماني وعضو لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية الفرنسية ، شارك السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في تخليد الذكرى **70** للزيارة التي قام بها المرحوم قدور بن غبريط ، الوزير المفوض سابقا ، ممثلا لجلالة

المغفور لـه محمد الخامس ، للمقبرة المغربية بجماعة **"AIRVAULT "** بمقاطعة **-LES DEUX« SÈVRES »** بجهة **«NOUVELLE-AQUITAINE»** بفرنسا.

وتجدر الإشارة في هذا المضمار ، إلى أن هذه الزيارة التاريخية التي قام بها مبعوث جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه ، للمقبرة المغربية الآنفة الذكر ، يوم **16** أكتوبر **1949** ، للترحم على أرواح الجنود المغاربة الذين قضوا في ساحة الشرف دفاعا عن مبادئ وقيم الحرية والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في الوجود ، تعد إحدى المحطات الهامة في الذاكرة التاريخية المشتركة بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية، والمجسدة للأدوار البطولية التي قام بها الجنود المغاربة والمغاربيون إلى جانب الحلفاء ، في الحرب العالمية الثانية من أجل تحرير فرنسا والبلدان الأوربية من الاحتلال النازي.

وفي كلمته بالمناسبة ، أوضح السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أن مشاركة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إحياء هذا الحدث التاريخي الهام تندرج في سياق المهام التي تضطلع بها في مجال تخصيب وتثمين الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية الفرنسية وإشاعة قيمها وعبرها وطنيا ودوليا ، وكذا في إطار تقوية التعاون البيني المغربي الفرنسي ، مستحضرا التضحيات الجسام التي قدمها الجنود والمحاربون المغاربة لدعم المجهود الحربي الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية ، تلبية للنداء التاريخي الذي وجهه جلالة المغفور له السلطان سيدي محمد بنيوسف يوم **3** شتنبر **1939** ، للوقوف إلى جانب الحلفاء في مواجهتم للاحتلال النازي والفاشي ، لنصرة المبادئ و القيم الإنسانية المثلى للحرية والكرامة وحق الشعوب في الوجود.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال زيارة العمل هذه ، أجرى السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يوم الثلاثاء **15** أكتوبر **2019** ، مباحثات مع السيدة **« Genevieve DARRIEUSSECQ »**، كاتبة الدولة لدى وزيرة الدفاع المكلفة بقدماء المحاربين والذاكرة بالجمهورية الفرنسية ، للتباحث معا في سبل تفعيل وتقوية التعاون والشراكة المغربية الفرنسية في مجال رعاية شؤون قدماء المقاومين وقدماء المحاربين ، وكذا في مجال صيانة الذاكرة التاريخية المتقاسمة بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية ، ذات الصلة بالكفاح الوطني والمقاومة من أجل الحرية والاستقلال والوحدة الترابية والسيادة الوطنية.

الجـزء الثانـــي: استشراف آفـــاق العمـــل لسنـــة 2020

- **السيد الرئيس ؛**
- **السيدات والسادة المستشارين المحترمين.**

تلكم الخطوط العريضة لحصيلة المنجزات والنتائج المحققة في سنة 2019 في كافة مجالات و أوراش العمل وستتواصل المساعي والجهود في إطار مشروع ميزانية سنة 2020 في ظل التوجهات والأهداف المرسومة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفي سياق برنامج العمل المرحلي للثلاثية 2019-2021 وبرنامج العمل السنوي لـ 2020 الذي يضع في صدارة أولوياته

مواصلة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الاضطلاع بواجب صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية والائتمان عليها وتثمينها وإشاعة دروسها وعبرها في صفوف الناشئة والأجيال الجديدة والمتعاقبة.

كما ستواصل مجهود تحسين وتجويد الخدمات المادية والاجتماعية والصحية والمعيشية ودعم ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي المفتوح لتيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأوسع فئات بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا القيام بمهام تمثيل أسرة المقاومة وجيش التحرير في المحافل الدولية ذات الصلة بشؤون وقضايا المقاومة والتحرير وتوطيد علاقات التعاون والصداقة مع نظيراتها بالخارج خدمة لقضيتنا الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية، فضلا عن مواصلة ترشيد النفقات وحسن تدبير الموارد المادية والبشرية بقطاع المقاومة وجيش التحرير.

ومن أجل أجرأة التوجهات والأهداف المرسومة لقطاع المقاومة وجيش التحرير وبلورتها في الاتجاه الذي يخدم المرتفقين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تم رصد غلاف مالي إجمالي يتحدد في 148.918.000درهم في مشروع ميزانية سنة 2020.

ويتوزع هذا الغلاف المالي حسب أبواب ميزانية قطاع المقاومة وجيش التحرير كالتالي:

- **ميزانية التسيير :** 141.393.000,00 درهم منها :

- 68.780.000 درهم كنفقات الموظفـــــــين ؛

- **72.613.000 درهم برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة.**

-**ميزانية الاستثمار**:7.525.000,00 درهم كاعتماد الأداء و 3.000.000,00درهم كاعتماد الالتزام.

وتأسيسا على ذلك ، سيهدف برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال سنة 2020 إلى إنجاز المهام والمشاريع التالية:

-الاعانـــات النقديـــــة:

- الإعانــة على تحمل جزء من مصاريف الدفــن :

سيتواصل إعداد مقررات الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن لفائدة الأرامل اللواتي توفي عنهن أزواجهن،علما انه تم رصد اعتماد مالي قدره 1.500.000 درهم لفائدة 380 حالة محتملة.

- **الإسعـــاف المـــــادي** :

وستخصص مساعدات مالية في شكل إسعاف مادي للمنتمين الذين هم في ظروف اجتماعية صعبة، خاصة الأرامل والمقاومين الذين يعانون من العوز المادي والعسر الاجتماعي.

وقد رصد اعتماد مالي قدره 1.500.000 درهم لتلبية طلبات الإسعاف في حدود 1500 إسعاف.

- **مجـال السكـن الاجتماعـي**:

والعزم معقود على مواصلة دعم بعض المعنيين من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لتمكينهم من اقتناء قطع أرضية ودور سكنية لتأمين السكن الرئيسي اللازم، وذلك بتقديم إعانات مالية للمستحقين. ويقدر الغلاف المالي المقترح تخصيصه لهذا الغرض بمبلغ 550.000 درهم.

ووعيا بأهمية تأمين متطلبات السكن الاجتماعي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فإن الإدارة لن تدخر جهدا في تتبع تنفيذ بنود اتفاقية التعاون والشراكة الموقعة مع مجموعة العمران بتاريخ 17 يوليوز 2008 للاستجابة لطلبات المنتمين وضمان سبقية الاستفادة لهم وتيسير تملكهم لبقع أرضية مجهزة للبناء الموجهة للتعاونيات السكنية في المشاريع التي تنجزها مؤسسة العمران أو من مساكن جاهزة أو نصف جاهزة في إطار برامج السكن الاجتماعي المعدة لذوي الاحتياجات ولذوي الدخل المحدود .

كما سيتواصل التنسيق مع وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة من اجل الاستجابة للطلبات التي تقدم بها المنتمون لأسرة المقاومة وجيش التحرير الراغبون في الحصول على قطع أرضية ودور سكنية لتأمين السكن الاجتماعي الرئيسي لهم.

-الإمدادات المالية لدعم إحداث وتوسيع المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة:

سعيا من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وحرصا منها على صرف مستحقات الدعم المالي المخول لحاملي المشاريع الذاتية الصغرى والمتوسطة وللتعاونيات للتخفيف من التراكم الكبير لأعدادها والتي بلغت 380 ملفا للإمدادات المالية المستحقة ، تقرر الرفع من الاعتماد المالي برسم السنة المالية 2020 إلى 1.800.000 درهم في مقابل 800.000 درهم للسنة المنصرمة 2019.

وبالرغم من هذا المجهود الجبار ، سيظل الخصاص كبيرا نسبيا يستوجب التفاوض على جدولة المخصصات المالية الضرورية لسد الفجوة بين طلبات دعم المشاريع ومدى الاستجابة لها.

-آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة:

سيتواصل العمل على تلبية طلبات منح إعانات على اقتناء آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة في حدود الاعتماد المالي المرصود لهذا الغرض و قدره 50.000,00 درهم. كما ستحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على مواصلة التعاون المثمر مع وزارة الأسرة والتضامن و المساواة والتنمية الاجتماعية للاستجابة إلى طلبات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المحتاجين إلى كراسي متحركة .

أولا : ورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني:

في سياق المساعي والمبادرات الهادفة الى تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إيلاء ما يجب من العناية لورش صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية وإبراز الملاحم البطولية وأمجاد وروائع الكفاح الوطني وما أسداه الشعب المغربي بقيادة العرش العلوي المنيف في سبيل نصرة القضية الوطنية والذود عن مقدسات البلاد وثوابتها، ستتواصل المبادرات والأنشطة التواصلية مع الذاكرة التاريخية لاستظهار واستحضار بطولات الشهداء والمقاومين والتزود من نضالهم الوطني والتذكير بما بذلوه من تضحيات جسام والإشادة بادوار كافة فئات المجتمع المغربي في ملاحم التحرير والوحدة، وفي هذا المضمار ،

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مهامها الأساسية والتي تتجلى في مواصلة تعزيز صروح الفضاءات الحاضنة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، استمرارا للمقاربة التشاركية وللتعاون الجاد والايجابي والمثمر الذي أظهرته مشكورة بعض المجالس المنتخبة الجهوية والإقليمية والمحلية والنابع من غيرتها الوطنية واعتزازها بتاريخنا المجيد الطافح بالدروس والعبر والرسائل الوطنية البليغة ، من خلال مساهمتها في دعم ورش إحداث فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بمختلف عبر التراب الوطني، من المنتظر في سياق تنفيذ الجدول الزمني لانجاز هذه الفضاءات التي يبلغ عددها الإجمالي المبرمج 120 مشروعا ، أن يتم الإعلان في أواخر السنة الجارية 2019 وخلال سنة 2020 بحول الله -حسب الجاهزية- عن الانتهاء من بناء وتوسعة 29 فضاء تجري أشغالها أو هي قيد الإعداد. ويتعلق الأمر بالفضاءات التالية:

-فضاء دمنات ، كلف غلافا ماليا بلغ 2.7 مليون درهم ؛

- فضاء الجرف ، الذي تكفل ببنائه ابن مقاوم من مقاومي جهة درعة تافلالت، وهو الحاج محمد الصلبي ؛

- فضاء اليوسفية الذي تطلب بناؤه غلافا ماليا في حدود 1.2 مليون درهم؛

- فضاء طاطا ، بغلاف مالي يقدر بـ 2 مليون درهم؛

-فضاء الخميسات، الذي بلغت كلفة بنائه 1.8 مليون درهم ؛

- فضاء العيون –وهو الثاني ، عبارة عن مقر للنيابة الجهوية وفضاء للتكوين المهني ، والذي تولى المجلس الجماعي للعيون انجازه؛

- فضاء العرائش ، وتحدد الغلاف المالي لإنجازه في 3.8 مليون درهم؛

-فضاء تازارين ، وتحددت الكلفة المالية لإنجازه في 1 مليون درهم ؛

- فضاء طرفاية ، وتم رصد غلاف مالي له بمبلغ 1.5 مليون درهم ؛

- فضاء البئر الجديد، وبلغ الغلاف المالي المحدد له 1.4 مليون درهم؛

-فضاء القصيبة، وكلفته المالية تم تحديدها في 1.2 مليون درهم؛

- فضاء زاوية الشيخ، والبالغ غلافه المالي 1.3 مليون درهم؛

- فضاء بنسليمان، وقدر له غلاف مالي بمبلغ 3 مليون؛

- فضاء مديونة، وقد تحددت كلفة إنجازه في 2 مليون درهم ؛

-فضاء بركين ، بكلفة مالية محددة في 800 000 درهم ؛

- فضاء عين بني مظهر، وحدد له غلاف مالي بمبلغ 800 000 درهم؛

-مشروع النيابة الاقليمية بالسمارة، وقدر له غلاف مالي بمبلغ 1.5 مليون درهم ؛

- فضاء زغنغان ، بغلاف مالي تحدد في 1.4 مليون درهم ؛

- فضاء الدريوش ، وتحدد غلافه المالي في مبلغ 1.2 مليون درهم ؛

- فضاء احفير ، وكلفة إنجازه محددة في مبلغ 810.000,00 درهم ؛

- فضاء أزمور، وقد رصد له اعتماد مالي بمبلغ 1.3 مليون درهم؛

- توسعة فضاء صفرو، وغلافه المالي محدد في مبلغ 200.000,00 درهم؛

- توسعة فضاء وادي زم، وكلفتها المالية محددة في مبلغ 500.000,00 درهم ؛

- فضاء اغبالو نكردوس، وكلفة إنجاز أشغال ترميمه بلغت 704.000,00 درهم، بالإضافة لكلفة السكن الوظيفي للقيم وكلفة الإقامات السكنية للباحثين التي تتحدد على التوالي في 300.000 درهم و620.000 درهم ؛

- توسعة فضاء بئر الكندوز، ستتكفل جهة الداخلة وادي الذهب بتوسعته بمبلغ 1.400.000,00 درهم ؛

-توسعة فضاء وجدة، وتحدد غلافها المالي في مبلغ 800.000,00 درهم ؛

-توسعة فضاء تازارين، ورصد لها اعتماد مالي بمبلغ 360.000.00 درهم؛

- توسعة فضاء شيشاوة، وحدد الاعتماد المالي لإنجازها في 290.000.00 درهم ؛

-توسعة فضاء ايت اورير، والمقدر الغلاف المالي لإنجازها في مبلغ 250.000.00 درهم ؛

ويشار إلى برنامج إنجاز أشغال توسعة 12 فضاءا في إطار ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2020 ، ويتعلق الأمر ب :

- توسعة فضاء تاركيست ، باعتماد مالي مقدر ب 300.000.00 درهم ؛

-توسعة فضاء تاوريرت، باعتماد مالي في حدود 300.000,00 درهم ؛

-توسعة فضاء ميضار، باعتماد مالي بمبلغ 300.000.00 درهم ؛

- توسعة فضاء سيدي بنور، باعتماد مالي بمبلغ 32.4000.00 درهم؛

- توسعة فضاء وزان، بغلاف مالي مقدر ب 320.000,00 درهم ؛

-توسعة فضاء كلميمة، بغلاف مالي مقدر ب 370.000.00 درهم؛

-توسعة فضاء الريصاني، باعتماد مالي مقدر ب 370.000.00. درهم ؛

- توسعة فضاء تالسينت، باعتماد مالي محدد في 273.920.00 درهم ؛

-توسعة فضاء فكيك ، باعتماد مالي بمبلغ 239.680,00 درهم؛

- توسعة فضاء سيدي قاسم، باعتماد مالي مقدر ب 280.000.00 درهم؛

-توسعة فضاء اكنول ، باعتماد مالي محدد في 460.000,00 درهم ؛

- توسعة فضاء جرسيف، ، باعتماد مالي مقدر ب 254.799,38 درهم؛

وتمشيا مع التوجيهات الملكية السامية الداعية للمزيد من العناية بالذاكرة التاريخية الوطنية وتنوير أذهان الأجيال بما تزخر به من معاني سامية ودلالات عميقة لإذكاء روح الوطنية وقيم المواطنة، ومواصلة للمبادرات والأنشطة التي دأبت عليها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وتفعيلا لبنود اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع عدد من الوزارات والمؤسسات الجامعية والمجالس المنتخبة والجمعيات الثقافية ومنظمات ونشطاء المجتمع المدني، ستتم برمجة عدد من البرامج والأنشطة العلمية والفكرية برسم السنة المالية 2020 تشتمل على تنظيم ندوات علمية وملتقيات دراسية وتخليد الذكريات الوطنية وذلك في إطار مواصلة الجهود والمساعي لتدوين تاريخ المقاومة المغربية وتوثيق فصوله والتعريف بمضامينه وأرصدته .

- الانفتاح على الفضاءات التربوية و المؤسسات التعليمية :

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وبتنسيق مع قطاع التربية الوطنية وقطاع الشباب والرياضة وكافة المؤسسات العمومية والهيئات الوطنية تنظيم أنشطة تستهدف تنوير أذهان الناشئة والأجيال الجديدة بما يزخر به تاريخ الكفاح الوطني و المقاومة و التحرير من رصيد غني بالدروس والعبر واستخلاص أبعاد ودلالات وملاحم المغرب الخالدة و التشبع بقيمها ومثلها العليا.

- إطلاق التسميات التي لها ارتباط بتاريخ المقاومة :

في سياق تفعيل بروتوكل الاتفاق المبرم مع وزارة التربية الوطنية ، سيتم خلال هذه السنة تركيز الجهود لتحقيق برنامج إطلاق التسميات المقترحة على المؤسسات التعليمية ومواصلة التنسيق في هذا الصدد مركزيا وعلى صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، وكذا مواصلة العمل لتفعيل المقررات المصادق عليها من لدن المجالس المنتخبة والجماعات الترابية في دوراتها السابقة بما فيها دورات سنة 2019 والمتعلقة باطلاق أسماء لها ارتباط بملحمة الحرية والاستقلال على الساحات والشوارع والأماكن العمومية والمرافق الاجتماعية.

- المؤلفـــات والمنشـــورات :

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها لإثراء وإغناء المكتبة الوطنية بنشر ما استجد من دراسات وأبحاث تاريخية ذات الصلة والعلاقة بالحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير لإبراز جوانب جديدة واستكشاف زوايا مغمورة من أمجاد وروائع تاريخ الكفاح الوطني.

ومواصلة لمجهود التأليف والنشر و الانفتاح على الباحثين ، يتوقع إصدار 28 عنوانا لإنتاجات علمية فكرية وأدبية تم إعدادها وتأليفها من لدن باحثين متعاونين مع المؤسسة وقائمة الإصدارات هي كالآتي:

-مجلـــة الذاكـــرة الوطنيـــة:

- العددان 35 و 36.

-مؤلفـــات وأطروحـــات وسيـــر ذاتيـــة :

1	"أسرة آل بيروك " ، **كتاب جماعي؛**
2	ديوان شعري بعنوان: "إبداع مقاوم من أجل التشبث بالوحدة الترابية" **للمقاوم والشاعر عبد الله المرواني؛**
3	"خلق الثروة، استراتيجية آل بيروك لتنمية التجارة الصحراوية" ، **للأستاذ عبد الهادي المدن؛**
4	"الفكر الصوفي التجاني في المغرب " ، **للأستاذة السعدية أوتبعزيت؛**

5	" الاعلام والمعالم الدينية بإقليم خنيفرة : الزوايا والأضرحة والأولياء" ، **للأستاذ رواح حدو؛**
6	" النخبة المغربية وتشكل الحركة الوطنية 1912-1956 الاصول والسياقات" **للأستاذ عبد الخالق كموني؛**
7	"النخبة السياسية المغربية وتصوراتها للحماية والمقاومة والاستقلال 1940-1956" **للأستاذ عبد الخالق كموني؛**
8	"زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ" ، **للأستاذ عبد الرزاق بن واحي**
9	" الدار البيضاء مدينة المظاهرات " ، **ترجمة الأستاذين حسن أميلي ومنعم بوعملات؛**
10	" الموحدون في الأندلس : الوجود العسكري وعلاقة السلطة بالمجتمع 1147-1212م " **للأستاذ محمد العمراني؛**
11	طاطا: المجال، الإنسان و التاريخ 1873-1956، **للأستاذ زكرياء أكجدول؛**
12	النساء المغاربيات زمن الاستعمار 1830-1962، **للأستاذو سعاد زبيطة؛**
13	مصلحة الأشغال العمومية و التجهيز بفاس خلال عهد الحماية ، **للأستاذة سعاد يوسفي؛**
14	من تاريخ غمارة ، **للأستاذ موسى المودن؛**
15	السياسة الاقتصادية لسلطات الحماية الفرنسية في المغرب خلال فترة الحرب العالمية الأولى 1819- 1914، **للأستاذ حسن أدجوز؛**
16	التاريخ و الأدب الشعبي (أعمال مهداة لروح الفقيد علال الركوك) ، **كتاب جماعي؛**
17	من تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية ، **للأستاذ رضوان قايدي؛**
18	متغيرات الفعل السياسي في مضمون خطاب الحركة الوطنية المغربية من خلال كتاب الدكتور محمد البكري: الخطاب السياسي للحركات الاستقلالية المغربية، من دجنبر 1942 إلى مارس1956، **للأستاذ محمد بوعزة ؛**
19	صورة الجنرال فرانكو في الصحافة الصادرة بشمال المغرب خلال فترة الحرب الأهلية الإسبانية **للأستاذة عائشة الحسناوي؛**
20	المناظرة الوطنية بعنوان " الجركة الوطنية و المقاومة المسلحة في الكتابات التاريخية المغربية ومذكرات زعم الحركة الوطنية وقادة جيش التحرير: الحصيلة والآفاق" **كتاب جماعي؛**
21	أشغال الندوة العلمية: الاقتصاد من وسيلة استعمارية إلى أداة للمقاومة، **كتاب جماعي؛**

22	أشغال الندوة العلمية " تثمين الذاكرة التاريخية وتنمية اقتصاد الجبل: الأطلس المتوسط نموذجا" **كتاب جماعي؛**
23	معجم تراجم الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال ، **مصلحة النشر و التوزيع؛**
24	القضية المغربية من خلال وثائق جديدة 1938- 1953، **للأستاذ أنس الفيلالي؛**
25	الذاكرة المغربية الإسبانية المشتركة، **كتاب جماعي؛**
26	صيانة الذاكرة الوطنية: محاضرات ودروس افتتاحية ، **الدكتور مصطفى الكتيري؛**
27	المعارض الاقتصادية بالمغرب خلال فترة الحماية 1912- 1956، **للأستاذ محمد اليعلاوي؛**
28	المجلد الثالث لمعجم تراجم المقاومين ، **كتاب جماعي؛**
29	12 عددا شهريا من سلسلة نشرة التواصل لسنة 2020 ، **خلية الإعلام.**

وتشجيعا على التأليف والكتابة الموجهة للناشئة والأطفال، ستعيد المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الإعلان عن مباراة وطنية لإعداد قصص قصيرة تتناول مواضيع الأحداث التاريخية وملاحم ثورة الملك والشعب من أجل الحرية والاستقلال وكذا الإعلام والتي لم يتم تناولها في المباراة الأولى التي أثمرت حصيلة من 41 مادة قصصية تمت إجازتها من لدن اللجنة العلمية الاستشارية المنضوية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وإصدارها في سنة 2019.

كما أنه وبالنظر للطلب الكبير المعبر عنه من لدن المؤسسات التربوية والتعليمية و منظمات المجتمع المدني، فقد قر عزم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على إعادة طبعها بأعداد تستجيب لجزء من الطلب وذلك من الاعتمادات المالية المرصودة للنشر وكذا على المصادر المالية المتأتية من الاحتضان الذي تؤمنه مؤسسات عمومية وشبه عمومية.

وفي مجال المشاركة في المعارض، فإن الالتزام بالمشاركة في المعارض الجهوية والوطنية قائم بل وأصبح سنة مؤكدة، لكن الاشتغال ابتداء من هذه السنة سيكون على تنويع المعروض بين الدراسات الأكاديمية والقصص الموجهة للأطفال المتناولة لحقبة المقاومة والفداء ونضال العرش و الشعب من أجل الحرية و الاستقلال، في أفق تغطية جل المجال المغربي بأحداثه وأعلامه والوصول إلى معظم شرائحه وفئاته السوسيو – ثقافية وفئاته العمرية.

ثانيا : تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمعيشية والرعاية الصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

1-منظومة التأمين الصحي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة لتجويد وتحسين الخدمات الصحية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بتنسيق مع شركة التامين وإعادة التامين المتعاقد معها و كذا تتبع تنفيذ عقدي الاتفاقين المبرمين معها و لاسيما بعد تغيير بعض بنوذ العقدين بموجب ملحقي العقدين اللذين سيدخلان حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2020.

والعزم معقود على مواصلة مواكبة منظومة التغطية الصحية والإسعاف الصحي بما يكفل تجويد تدبيرها واتخاذ ما يلزم من تدابير لتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بها ولاسيما ما يتعلق بتعميم مسطرة التحمل المباشر سواء بالمراكز الاستشفائية الجامعية او بالمستشفيات العمومية.

وفي هذا المضمار، ستواصل اللجنة المشتركة المكونة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير و وزارة الصحة وشركة التامين"سهام للتامين"، عملها بتنظيم الدورات التكوينية المبرمجة في اطار سلسلة الدورات التكوينية المنظمة من اجل إطلاع الوحدات الاستشفائية بمحتوى الاتفاقية المتعلقة بالتحمل المباشر و ذلك في الجهات التالية: بني ملال –خنيفرة ، كلميم-واد نون، العيون الساقية الحمراء ، الداخلة -وادي الذهب، الدار البيضاء-سطات-الرباط -سلا -القنيطرة.

كما ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جهودها ومبدراتها لإقناع المركزين الاستشفائيين الجامعيين بالدار البيضاء و أكادير من اجل اعتماد مسطرة التحمل المباشر لمصاريف الاستشفاء بهذين الوحدتين الاستشفائيتين الجامعيتين.

ومن جانب آخر، ستستمر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في تنظيم حملات طبية لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في كافة التخصصات بتنسيق مع القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تربطها بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير اتفاقية تعاون في مجال الخدمات الطبية مع السعي إلى إبرام اتفاقيات جديدة في تخصصات طبية متعددة لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم.

وعلى صعيد آخر، ستعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير قدر المستطاع للاستجابة لطلبات الراغبين في الحصول على كراسي متحركة وذلك بفضل التعاون المثمر بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

2-ورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي لفائدة بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم:

تحرص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات لتشجيع ودعم المبادرة الحرة في أوساط بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم والانخراط أكثر في خيار التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي بتعاون وتنسيق مع المؤسسات والهيئات المهتمة بالتنمية البشرية والاجتماعية من خلال:

- تتبع تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات ذات الاهتمام المشترك والبالغ عددها 151 اتفاقية ؛

- مواصلة تنظيم لقاءات تواصلية وأيام إعلامية وتحسيسية ودورات تكوينية لفائدة شباب أسرة المقاومة وجيش التحرير من حاملي أفكار مشاريع من أجل تأهيلهم و إكسابهم الخبرة والمعرفة في مجال إحداث منشآت ومشاريع متوسطة وصغرى بتنسيق مع كافة الأطراف المعنية والمهتمة؛

- تقوية وتوسيع مجال الشراكة والتعاون مع المنعشين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي؛

- مضاعفة الجهود من اجل استحثاث بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم،من حاملي أفكار مشاريع، على الاندماج في العمل المقاولاتي،بتنسيق مع القطاعات المهتمة بالتكوين والنيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- إحاطة ملتمسات بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفروعهم، بالعناية اللازمة والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لقضاياهم وشؤونهم قدر الإمكان وبما تسمح به المقتضيات القانونية الجاري بها العمل؛

ومن اجل دعم العمل الجمعوي وسعيا إلى تحفيز وتشجيع بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الرفع من مستوى أدائهم وكفاءتهم والارتقاء بهم إلى مستوى أفضل، ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تنظيم اللقاءات التحسيسية والتعبوية لاطلاع بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على المهام والأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية على صعيد جهات المملكة وحثهم على الانخراط في العمل الجمعوي والتعاوني والمبادرة إلى خلق جمعيات ترفد وتسند التشغيل الذاتي و التنمية المحلية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية.

3-التعويضات المادية والامتيازات العينية المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم؛

وسعيا إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير،ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها الحثيثة واتخاذ المزيد من المبادرات التي من شانها تامين ظروف العيش الكريم واللائق للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير مع الحفاظ على الامتيازات والمنافع المكتسبة والدعم الاجتماعي لذوي الاحتياجات وذوي الدخل المحدود .

- **التعويض الإجمالي ومعاش العطب** :

ستستمر لجنة التعويض الإجمالي في النظر والبت في الملفات المؤجلة والمكتملة الوثائق الإدارية وكذا الملفات الجديدة المتوصل بها للاستفادة من منحة التعويض الإجمالي. ومن المنتظر أن يتزايد عدد

الملفات المتعلقة بالاستفادة من منحة التعويض الاجمالي ، بالنظر إلى أن عددا من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم اكتسبوا الحق في الحصول على منحة التعويض الاجمالي، عملا بأحكام القانون المغير للفصل الثالث من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 بتاريخ 15 شعبان 1396 الموافق ل 12 غشت 1976، المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم والقاضي برفع سقف الدخل المخولة على أساسه منحة التعويض الإجمالي من المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 148 إلى المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 235، ليصل بذلك أساس تقدير الحالة الاجتماعية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير المستحقين لها محددا في 1516.18 درهما وهكذا ستعمل على :

- تتبع تنفيذ بروتوكول تبادل المعلومات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد، والعمل بمقتضاه على تبادل المعطيات معلوماتيا، تحقيقا لضمانات الجودة في العمل وربح الوقت وتفادي حالة ضياع الملفات؛

- الحرص على إحالة الجداول المتوصل بها من الصندوق المغربي للتقاعد والمتعلقة بمنح التعويض الإجمالي ورواتب معاش العطب على النيابات الجهوية والإقليمية والمكاتب المحلية قصد تتبع مآلها؛

- تتبع عملية المراقبة السنوية للدخل لسنة 2020 وعمليتي المراقبة السنوية للادلاء بشواهد الحياة وباثباتات عدم الزواج بالتنسيق مع مصالح الصندوق المغربي للتقاعد؛

- تتبع صرف مستحقات رواتب معاشات العطب و منح التعويض الإجمالي المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عبر النظام المعلوماتي الجديد لتبادل المعطيات والمعلومات بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد والحرص على تجويده؛

- مواصلة إحاطة ملفات تحويل منح التعويض الإجمالي ومعاش العطب لفائدة ذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بالعناية اللازمة .

-الإعانـــات النقديـــة:

- الإعانـــة علـــى تحمـــل جـــزء مـــن مصاريـــف الدفـــن :

سيتواصل إعداد مقررات الإعانة على تحمل جزء من مصاريف الدفن لفائدة الأرامل اللواتي توفي عنهن أزواجهن، علما انه تم تخصيص اعتماد مالي قدره 1.500.000 درهم ل 380 حالة محتملة.

- الإسعـــاف المـــادي :

وستخصص مساعدات مالية في شكل إسعاف مادي للمنتمين للمقاومة وجيش التحرير الذين هم في ظروف اجتماعية صعبة، خاصة الأرامل والمقاومين الذين يعانون من العوز المادي والعسر الاجتماعي .

وقد رصد اعتماد مالي قدره 1.500.000 درهم لتلبية الطلبات في حدود 1500 اسعاف.

- **مجـــال السكـــن الاجتماعـــي**:

والعزم معقود على مواصلة دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير لتمكينهم من اقتناء قطع أرضية ودور سكنية لتأمين السكن اللائق بهم، وذلك بتقديم إعانات مالية للمستحقين. ويقدر الغلاف المالي المقترح تخصيصه لهذه الخدمة بمبلغ 550.000 درهم.

ووعيا بأهمية تأمين متطلبات السكن الاجتماعي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فإن الإدارة لن تدخر جهدا في تتبع تنفيذ بنود اتفاقية التعاون والشراكة الموقعة مع مجموعة العمران بتاريخ 17 يوليوز 2008 للاستجابة لطلبات المنتمين وضمان سبقية الاستفادة لهم وتيسير تملكهم لبقع أرضية مجهزة للبناء الموجهة للتعاونيات السكنية في المشاريع التي تنجزها مؤسسة العمران أو من مساكن جاهزة أو نصف جاهزة في إطار برامج السكن الاجتماعي المعدة لذوي الاحتياجات ولذوي الدخل المحدود .

كما سيتواصل التنسيق مع وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة من اجل الاستجابة للطلبات التي تقدم بها المنتمون لأسرة المقاومة وجيش التحرير الراغبون في الحصول على قطع أرضية ودور سكنية لتأمين السكن الاجتماعي الرئيسي لهم .

-الإمـدادات الماليـــة لدعـــم إحـــداث وتوسيـــع المشاريـــع الاقتصاديـــة الذاتية الصغـرى والمتوسطـة:

وأخذا بعين الاعتبار الإقبال المتزايد والمرتفع على الإمداد المالي الخاص بدعم إحداث وتوسيع المشاريع الاقتصادية الذاتية الصغرى والمتوسطة والذي ترتب عنه تراكم كبير في عدد الملفات المحالة على المصالح المختصة، فقد تقرر الرفع من الغلاف المالي للاعتماد المرصود في مشروع ميزانية 2020 إلى 1.800.000,00درهم .

-آلات التقويـــم وتعويـــض الأعضـــاء المبتـــورة:

سيتواصل العمل على تلبية طلبات منح إعانات على اقتناء آلات التقويم وتعويض الأعضاء المبتورة في حدود الاعتماد المالي المرصود لهذا الغرض و قدره 50.000,00 درهم. كما ستحرص المصالح المختصة على مواصلة التعاون المثمر مع وزارة الأسرة والتضامن و المساواة والتنمية الاجتماعية للاستجابة إلى طلبات المنتمين المحتاجين إلى كراسي متحركة .

-المنافـــع والامتيـــازات:

وفي سياق الجهود المبذولة للنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإيلاءها المكانة اللائقة بها ماديا واجتماعيا، ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها لدى كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية

ومنظمات المجتمع المدنـــي للتعـــاون معها في تأمين منافع مالية وعينية قدر الإمكان للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير تجسيدا لروح التضامن والتكافل الاجتماعي.

-تتبـــع تدبيـــر رخـــص النقـــل العمـــومي :

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التنسيق مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك لتدبير رخص النقل العمومي للمسافرين ورخص النقل المزدوج المخولة لأسرة المقاومة وجيش التحرير وايجاد الحلول الممكنة للقضايا المطروحة.

كما سيتواصل مجهود التنسيق مع وزارة الداخلية لتمكين أرامل وذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من الاستفادة من تحويل رخص سيارات الايجار لفائدتهم طبقا لمقتضيات الدورية عدد 656 الصادرة بتاريـــخ 24 يونيو 2002.

وسيواصل قسم الشؤون الاجتماعية مجهود التعاون والتنسيق مع قسم التنسيق الاقتصادي بوزارة الداخلية من أجل العمل على تحيين قاعدة المعطيات الموضوعة رهن إشارة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمتعلقة بالرخص الممنوحة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكذا تلك المخولة لذوي حقوق الشهداء والمتوفين منهم.

-الحـــج إلـــى الديـــار المقدســـة:

وسعيا إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الدعم المطلوب لأداء مناسك الحج ، ستواصل الإدارة بذل الجهود والمساعي لدى الأطراف المانحة لتوفير تذاكر السفر وامكانيات الدعم للمتوجهين للديار المقدسة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. كما ستعمل في إطار تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على استصدار المزيد من الدعم المادي لفائدة الراغبين في أداء مناسك الحج.

- **أســـواق الجملـــة لبيـــع الخضـــر والفواكـــه:**

وفيما يخص مربعات أسواق الجملة، فان الجهود ستتواصل لمواكبة تجديد وكالات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك التي انتهت مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المقتضيات والضوابط الجاري بها العمل، وذلك في إطار الحصة المخولة لأسرة المقاومة وجيش التحرير. ويرتقب أن تشمل هذه العملية في سنة 2020 ستة أسواق لبيع الخضر والفواكه بالجملة لشغل 29 منصب وكيل مفتوح لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير .

وسعيا منها إلى إعطاء دينامية جديدة لتدبير هذه الأسواق،ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير تتبعها لمشروع إحداث صندوق دعم يتم تمويله من عائدات أسواق الجملة لبيع الخضر والفواكه ولبيع الأسماك والذي سيمكن الوكلاء الحاليين لأسواق الجملة من الاحتفاظ بدخولهم الصافية فيما سترصد عائدات صندوق الدعم لتلبية طلبات الاعانات والمساعدات التي يتقدم بها قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الذين يوجدون في وضعية عوز مادي وعسر اجتماعي.

وستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مساعيها لدى القطاعات الحكومية ذات الاختصاص والمعنية من أجل أن تتم اجراة هذا المشروع في اقرب الآجال الممكنة .

ثالثـــا : المقتضيـــات التشريعيـــة والتنظيميـــة وتدبيـــر المـــوارد البشريـــة والماديـــة ومراقبـــة التدبيـــر

1 – تدبيـــر الـــموارد البشريـــة:

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير العمل من أجل الرفع من مستوى وكفاءة مواردها البشرية وتنمية قدراتها التدبيرية ومؤهلاتها المعرفية والتكوينية وذلك عبر :

- مواصلة تتبع صرف الميزانية الخاصة برواتب وأجور الموظفين طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛

- مواصلة إرساء تدبير جيد للمسارات المهنية للأطر والموظفين بإجراء الترقيات في الرتبة والدرجة سواء عن طريق الاختيار أو عن طريق الامتحانات المهنية بناء على معايير الاستحقاق والمردودية والفعالية والنجاعة الإدارية ؛

- فتح باب الترشيح لولوج مناصب المسؤولية وفق ضوابط ومعايير الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص ؛

- اتخاذ كل الإجراءات الإدارية اللازمة في إبانها والمتعلقة بتصفية ملفات معاشات الموظفين الذين سيحالون على التقاعد خلال سنة 2020 ؛

- دعم برنامج التكوين والتكوين المستمر واستكمال الخبرة بدورات تكوينية بناء على حاجيات القطاع؛

- دعم الموارد البشرية بكفاءات جديدة متخصصة حسب المناصب المالية المحدثة في تخصصات التحافة والتاريخ والتدبير والافتحاص والمعلوميات من أجل ضخ دماء جديدة في منظومة الموارد البشرية العاملة بالقطاع(**10** مناصب محدثة بموجب قانون المالية لسنة **2020 و10** مناصب من الحصة المخصصة لرئيس الحكومة والخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة)؛

- مواصلة دعم الخدمات الاجتماعية المقدمة للموارد البشرية عبر جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ؛

- برمجة دورات تكوينية لفائدة أطر وموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير استجابة للحاجيات والمتطلبات المعبر عنها من لدن المصالح المركزية واللاممركزة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. وهكذا سيتواصل برنامج تكوين وتأهيل الأطر المشرفة والقيمة على فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير؛

- تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.618 المؤرخ في 26 دجنبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري وذلك بتنسيق مع سائر الأقسام والمصالح والنيابات الجهوية والإقليمية؛

- إعداد ملفات ترشيح الموظفين لنيل أوسمة ملكية شريفة ودراسة طلبات الموظفين الراغبين في تأدية مناسك فريضة الحج إلى بيت الله الحرام .

2- المنظـــومـــــة التشريعية :

يتوخى برنامج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير خلال السنة 2020 مواصلة تتبع المآل المخصص لمختلف مشاريع النصوص التشريعية والقانونية والتنظيمية المحالة على أنظار الدوائر الحكومية المختصة قصد التسريع باستكمال مسطرة الدراسة والمصادقة عليها ، ومنها مشروع قانون بتعديل الظهير الشريف رقم 1.73.252 المؤرخ في 15 يونيو 1973 بإحداث المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير .

وسعيا إلى تحيين وتحديث الترسانة التشريعية المؤطرة لقطاع المقاومة وجيش التحرير من أجل تحقيق متطلبات مسايرة التطور الاقتصادي والاجتماعي أو تخويل المزيد من المنافع والامتيازات لفائدة المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير بما يضمن تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية وأحوالهم المعيشية ، سيتم اتخاذ بعض التدابير والإصلاحات التشريعية من خلال اقتراح مشاريع قوانين ومراسيم ، منها مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.03.544 بتاريخ 4 ماي 2004 بمنح تعويضات جزافية للأساتذة والمحاضرين المساهمين في التظاهرات المنظمة من لدن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل التعريف بتاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير وصيانة الذاكرة الوطنية .

رابـعـــــا : بـــــرنـــامـــــج عمـــــــل

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم سنة 2020

على الصعيد العربي والإفريقي والدولي .

ستواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير أنشطتها الدولية ، وذلك بالمشاركة في فعاليات وأشغال المؤتمرات العربية والإفريقية والدولية واللقاءات التواصلية المبرمجة برسم سنة 2020 والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

-تنظيم النسخة الثانية للندوة الفكرية حول الذاكرة المشتركة المغربية الفيتنامية بمناسبة تخليد الذكرى 60 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والجمهورية الاشتراكية الفيتنامية ، وعقد جلسة عمل بين مكتب جمعية الصداقة المغربية الفيتنامية المحدثة بالرباط ووفد جمعية الصداقة المغربية الفيتنامية المحدثة بهانوي ، وذلك يوم 26 مارس 2020 سواء بالرباط أو بهانـــوي؛

-المشاركة في مراسم تخليد الذكرى 80 لمعركة جومبلو ببلجيكا وفي أشغال الندوة التاريخية المنظمة بالمناسبة حول الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية البلجيكية ، وتنظيم لقاءات تواصلية بالمناسبة مع أفراد الجالية المغربية المقيمين بالديار البلجيكية ، من 10 إلى 14 ماي 2020 ؛

-اجتماع اللجنة المختلطة المغربية الفرنسية المكلفة بتفعيل التعاون بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وكتابة الدولة الفرنسية المكلفة بقدماء المحاربين في مجال صيانة الذاكرة التاريخية المتقاسمة المغربية الفرنسية في مطلع سنة 2020، نزولا عند اقتراح الطرف الفرنسي؛

-المشاركة في الاجتماعات 166 و167 و168 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين برسم سنة 2020 ؛

-المشاركة في الدورة 29 للجمعية العمومية ومجلس إدارة الاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب ؛

-تنظيم الدورة 16 للجنة الدائمة للشؤون الإفريقية للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين بالرباط في غضون شهر أكتوبر 2020 ؛

-المشاركة في الدورة 23 للجنة الدائمة لشؤون آسيا والمحيط الهادي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين؛

-المشاركة في المناظرة الدولية الثامنة للتشريع الخاص بقدماء المحاربين وقدماء المقاومين وضحايا الحرب التي ستنظمها الفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين بباريز؛

-مواصلة الجهود في مجال استنساخ الوثائق التاريخية المغربية المودعة بمراكز الأرشيف الأجنبية وخصوصا منها:الفرنسية والإسبانية والبلجيكية والهولندية والتركية والروسية والفيتنامية، مع الشروع في التنقيب عن الوثائق والمستندات التاريخية الإفريقية ؛

-مواصلة المساعي والجهود لتفعيل ومواكبة اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع المؤسسات والمنظمات النظيرة بالبلدان الشقيقة والصديقة العربية والإفريقية والأوربية والأسيوية والأمريكية .

السيد الرئيـــس ،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين ،

تلكم كانت حصيلة عمل قطاع المقاومة وجيش التحرير واستعراض آفاق عمله ، وفي تقدير المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير هي حصيلة نوعية وايجابية بامتياز ، وحافزا يجسد إرادة العمل الجاد و المسؤول والبذل والعطاء ، كما أنها ثمرة قناعة هذه الإدارة والعاملين بها بالمهام والأدوار الرائدة والطليعية، هدفهم و مبتغاهم الاجتهاد والابتكار في اعتماد الإصلاحات وتطوير مناخ العمل وتدعيم فعالية الإدارة وتعبئة كل الوسائل المتاحة لتحقيق ما يصبو إليه المرتفقون من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأوسع فئات ومكونات المجتمع والرأي العام الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ملخص تدخلات السادة المستشارين

لقد شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فرصة ثمن من خلالها السيدات والسادة المستشارين بقيمة وأهمية هذا القطاع والتضحيات التي قدمتها أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير لخدمة الوطن من أجل استقلاله واستقراره.

حيث أكدوا دعمهم اللامشروط للقطاع إيمانا منهم بالخدمات الجليلة لأسرة المقاومة والتي تستحق الاحترام، من خلال استحضار البطولات التاريخية التي قدمتها هذه الفئة للوطن.

ومن جهة أخرى، أشاروا لضعف الميزانية المرصودة لتحقيق الطموحات والبرامج المسطرة لهذا القطاع، مطالبين بضرورة توفير الاعتمادات الكافية لتدبير المندوبية للاحتياجات الخاصة بهذه فئة .

وعلاقة بالموضوع أكد أحد السادة المستشارين بوجوب إيلاء العناية الخاصة والاهتمام بعائلات أسر المقاومة منهم الأرامل والأبناء و ذوي الحقوق، وضمان العيش الكريم والكرامة لهم وكذا العمل على تكوينهم ومواصلة مواكبتهم ماديا ومعنويا عبر ادماجهم في النسيج الاقتصادي، وتشجيع التشغيل الذاتي من خلال انشاء مقاولات متوسطة وصغيرة، وفي السياق ذاته تساءل أحد السادة المستشارين حول وثيرة إنجاز البرامج المسطرة والمقاربة المتبعة في ذلك والفئات

المستهدفة، حيث طالبوا بضرورة الاهتمام بالعنصر النسوي في تنزيل البرامج المسطرة.

وبالنسبة لدور الإعلام الوطني أبرزوا أهميته في صيانة الذاكرة الوطنية التاريخية وكذا التعريف بتاريخ النضال والمقاومة، وأكدوا أيضا على ضرورة تقوية الحضور الإعلامي والاستعانةبالقنوات التلفزية الوطنية من خلال المواكبة المستمرة لتعريف الشباب والأجيال بالملاحم النضالية، التي خاضتها حركة المقاومة، وذلك عبر تشجيع الإنتاجات وإصدار كتب ومؤلفات وقصص خاصة بالأطفال، للتعريف بأهم القضايا الوطنية، منها قضية الصحراء المغربية من أجل الترافع بها في مختلف المحافل الدولية، واذكاء روح المواطنة الحقة.

أما فيما يخص الخدمات الاجتماعية، فقد أكدوا على وجوب مواصلة تجويدها عبر توسيع سلة الخدمات من قبيل رخص النقل، وكذا استغلال مربعات أسواق الجملة، كما دعا أحد المتدخلين الى مواصلة الجهود لتحسين الأوضاع الصحية والمادية وكذا الأحوال المعيشية لذويهم لاسيما الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،وذلك من خلال التنسيق والشراكة مع قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية عبر إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة للحصول على مزيد من الدعم.

وبخصوص حفظ الذاكرة الوطنية والفضاءات المخصصة لها،طالبوا بمواصلة الاعتناء بها لما لها من دعامة أساسية في الحفاظ على الموروث التاريخي المتصل بالحركة الوطنية الحافل بالأمجاد والبطولات .

ومن جهة أخرى استفسر أحد المتدخلين حول عدم إقامة نصب تذكارية لتكريم الشهداء والمقاومين وجعلهم مفخرة للأجيال اللاحقة.

وعلى المستوى الدولي نوهوا بالدور الكبير الذي قام به المغرب تاريخيا بالنسبة للحركات التحريرية الإفريقية، بغية تعزيز التكامل والتقارب بين دول القارة الإفريقية، كما أشادوا بالدور الهام الذي تقوم به المندوبية للتعريف بتاريخ المقاومة من خلال العديد من الملتقيات الدولية.

جواب السيد المندوب السامي

في مستهل جوابه شكر السيد المندوب السامي السيدات والسادة المستشارين، على روح المواطنة التي يتميزون بها، كما أشاد بمستوى النقاش الجاد الذي يجسد الاهتمام الكبير بأسرة المقاومة وما تستحقه من احترام وتقدير مادي ومعنوي.

وبخصوص ضعف الميزانية المرصودةوعدم كفايتها، أكد السيد المندوب السامي، أن المندوبية تتعاطى بشكل ايجابي معها، حيث حققت حصيلة هامة من المنجزات بفضل إقامة شراكات مع بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

أما فيما يخص الوضعية الاجتماعية في الجانب المادي والمعيشي لهذه الفئة، أشار لمواصلة الجهود عبر تعديل التشريعات كلما اقتضى الأمر ذلك، بهدف تحسين وتجويد الإمكانيات الممنوحة للقطاع ووفق المقتضيات التنظيمية والقانونية الجاري بها العمل، حيث أكد حرصها الدائم والمتواصل لتأمين كافة الخدمات لفائدة كل طالب خدمة منها المساعدة في الحصول على رخص النقل العمومي، و السكن بأثمان تفضيلية وبجميع ربوع المملكة، وإدماج أبناء أسرة المقاومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار ثمن عمل المندوبية كادارة مواطنة في خدمة أسرة المقاومة.

أما بالنسبة للتشغيل الذاتي، أكد على كونه تجربة رائدة، تم من خلاله تحقيق العديد من المشاريع وكذا انشاء مجموعة من المقاولات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وذلك بفضل المنح والاعانات المنوحة لها من طرف المندوبية، بفضل التعاون المشترك مع بعض المؤسسات والإدارات، ومن جهة أخرى أوضح أن تعثر نجاح بعض هذه المشاريع راجع لأسباب ذاتية خاصة بالمقاولين من قبيل الهجرة أو الولوج إلى سلك الوظيفة العمومية وعدم استكمال المشاريع.

كما نوه بدور الاعلام ومواكبته الدائمة للقطاع ، وعلاقة بالوضوع، أشاد بدور المركز السينمائي، والبرامج الإذاعية والتلفزية وكذا الصحافة الورقية والإلكترونية، هذا فضلا عن المقاربة التشاركية و المواكبة الإعلامية من خلال خلق ركن خاص بالمقاومة، وذلك بالتعاون مع مؤسسات منها مؤسسة أرشيف المغرب، والخزانة الوطنية.

وفيما يخص الذاكرة الوطنية، والحفاظ على الموروث الخاص بالمقاومة، أكد تزايد اهتمامات المندوبية بها، من خلال فتح فضاءات جديدة سنويا،حيث وصل عددها الى 90 فضاءا.

ومن جهة أخرى أوضح أن الذاكرة التاريخية يتم احياءها سنويا من خلال تنظيم ندوات فكرية وأيام دراسية بالتعاون المشترك مع المجالس العلمية، والأكاديميات عن طريق توقيع العديد من الاتفاقيات الخاصة بها. أما فيما يخص

الإصدارات والمؤلفات منها الروايات والقصص، أفاد أن المندوبية سطرت برنامجا مكثفا بالتعاون مع المراكز الثقافية المختصة.

وعلاقة بالموضوع أكد السيد المندوب السامي دعمه للذاكرة المشتركة على الصعيد الدولي، الهادفة الى تثمين الذاكرة مع مختلف الدول .

ومن جهة أخرى أوضح أن مسألة إقامة نصب تذكراية رمزية للمقاومين تقتضي بالضرورة الشراكة والتعاون مع الجماعات الترابية.

وبخصوص مربعات الجملة، أكد أن الجهود متواصلة لمواكبتها والعمل على إعطاء دينامية جديدة لتدبيرها عبر احداث صندوق دعم يتم تمويله من عائدات الأسواق لتمكين الوكلاء من الاحتفاظ بمدخولاتهم الصافية.

وفي الختام شكر السيد المندوب السامي السيدات والسادة المستشارين على دعمهم لقطاع أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير ،كما دعا اللجنة الى تنظيم زيارة ميدانية لمواكبة وتقييم عمل المندوبية، والاطلاع على كافة الأوراش التي تندرج ضمن مجالات اختصاصاتها.

ملحق أوراق إثبات الحضور

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج

-

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الخامسة مساء.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر 2019
اجتماع رقم : 4

عدد الحاضرين في اللجنة : 20
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 5 ساعات و 40 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمة		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد عثمان عيلة		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة و المعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة و التنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهدود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 537 21 83 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الخامسة مساء.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	يعتذر
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقرر	السيد أحمد بولون		الفريق الاشتراكي	
مساعد المقرر	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	

عبد الله السعدي — الاتحاد العام لمقاولات المغرب CGEM
عبد الله [illegible] — الاتحاد العام للمقاولة والمهارة
محمد [illegible] — الاتحاد العام [illegible]

البرلمان ـ مجلس المستشارين ـ الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) ـ الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الخامسة مساء.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق الأصالة و المعاصرة	السيد محمد الشيخ بيد الله		
	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد العربي الهرامي		
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	السيد حمة أهل بابا		
	السيد أحمد لخريف	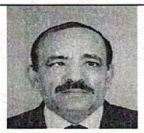	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الخامسة مساء.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

فريق العدالة والتنمية	السيد عبد الإله الحلوطي		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		
التقدم والاشتراكية	السيد عبد اللطيف أوعمو	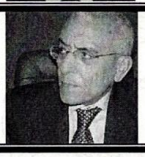	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الخامسة مساء.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عدي منجرة	التقدم والاشتراكية	
الطيب البقالي	الفريق الحركي	
عبد الحميد السعود	CGEM	
عبد اللطيف الإدريسي	الفريق الاستقلالي	
عبد العالي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الحبيب اعمر حداد		
محمد الكوري	التجمع الوطني للأحرار	
رحال المكناسي	الفريق الاشتراكي لوحدة المتعادلة	
فؤاد القادري	الفريق الاستقلالي للوحدة المتعادلة	
علي الحسيري	ف. العدالة والتنمية	

وزارة الأوقاف و الشؤون الاسلامية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 20 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020.

الولاية التشريعية : 2015 - 2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر 2019
اجتماع رقم : 2

عدد الحاضرين في اللجنة : 17
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : 4
عدد المتغيبين : 9
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : ساعتان و15 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمة		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد عثمان عيلة		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة و المعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة و التنمية	يعتذر
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهدود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 20 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	يعتذر
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	تعتذر
المقرر	السيد أحمد بولون		الفريق الاشتراكي	
مساعد المقرر	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 20 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق الأصالة و المعاصرة	السيد محمد الشيخ بيد الله		
	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد العربي الهرامي		
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	السيد حمة أهل بابا		
	السيد أحمد لخريف		

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 20 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

فريق العدالة والتنمية	السيد عبد الإله الحلوطي		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		يعتذر
التقدم والاشتراكية	السيد عبد اللطيف أوعمو	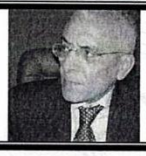	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 20 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 19 نوفمبر 2019 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر 2019
اجتماع رقم : 1

عدد الحاضرين في اللجنة : 19
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 8
عدد المعتذرين :
عدد المتغيبين : 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 3 ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمة		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد عثمان عيلة		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة و المعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة و التنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهدود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 19 نوفمبر 2019 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	يعتذر
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقرر	السيد أحمد بولون		الفريق الاشتراكي	
مساعد المقرر	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 19 نوفمبر 2019 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق الأصالة و المعاصرة	السيد محمد الشيخ بيد الله	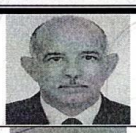	
	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد العربي الهرامي		
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	السيد حمة أهل بابا		
	السيد أحمد لخريف		

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 19 نوفمبر 2019 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

فريق العدالة والتنمية	السيد عبد الإله الحلوطي		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		
التقدم والاشتراكية	السيد عبد اللطيف أوعمو	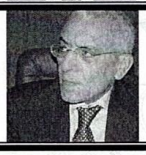	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 19 نوفمبر 2019 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة .

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

المندوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019-2020
دورة : أكتوبر 2019
اجتماع رقم : 3

عدد الحاضرين في اللجنة : 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغيبين : 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : ساعتان و 5 دقائق

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمة		فريق التجمع الوطني للأحرار	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد عثمان عيلة		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة و المعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة و التنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهدود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	يعتذر
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقرر	السيد أحمد بولون		الفريق الاشتراكي	
مساعد المقرر	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق الأصالة و المعاصرة	السيد محمد الشيخ بيد الله	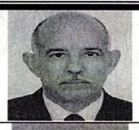	
	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد العربي الهرامي		
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	السيد حمة أهل بابا		
	السيد أحمد لخريف	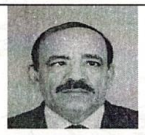	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 537 21 83 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال
موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
		السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق الحركي
	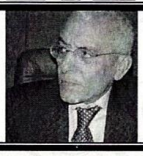	السيد عبد اللطيف أوعمو	التقدم والاشتراكية

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نوفمبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
علي الحسني	ف العدالة والتنمية	
عبد اللطيف أبدوح	ف. الاستقلال للوحدة والعدالة	
فؤاد القادري	ف. الاستقلال للوحدة والعدالة	
احمد باي اعمر حدو	الفريق الاستقلالي للوحدة والعدالة	
الطيب البقالي	الفريق الحركي	
عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	

اجتماع التصويت :

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 06 ديسمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2020.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2020-2019
دورة : أكتوبر 2019
اجتماع رقم : 5

عدد الحاضرين في اللجنة : 11
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة :11
عدد المعتذرين :
عدد المتغيبين : 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة :
المدة الزمنية : 20 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمة		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد عثمان عيلة		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
الخليفة الرابع	السيد الحسين المخلص		فريق الأصالة و المعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة و التنمية	
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهدود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان ـ مجلس المستشارين ـ الهاتف : 15/14 83 21 537 (212) ـ الفاكس : 80 26 73 537 (212)

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 06 ديسمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع : التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

الأمين	السيد بنمبارك يحفظه		الفريق الحركي	
مساعد الأمين	السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي		فريق الاتحاد المغربي للشغل	
المقرر	السيد أحمد بولون		الفريق الاشتراكي	
مساعد المقرر	السيد مولاي ابراهيم الشريف		الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 06 ديسمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع : التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	الصورة الشخصية	التوقيع
فريق الأصالة و المعاصرة	السيد محمد الشيخ بيد الله		
	السيد الحبيب بنطالب		
	السيد العربي الهرامي		
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	السيد حمة أهل بابا		
	السيد أحمد لخريف		

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 06 ديسمبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

موضوع الاجتماع : التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2020.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

فريق العدالة والتنمية	السيد عبد الإله الحلوطي		
الفريق الحركي	السيد سيدي صلوح الجماني		
التقدم والاشتراكية	السيد عبد اللطيف أوعمو		

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 15/14 537 21 83 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)